الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

- المؤسسة الانتاجية العربية :
  التنافسية في النظرية والتجربة التاريخية

- الفقر ظاهرة اقتصادية اجتماعية مقلقة
  هل سلمت منها الدول العربية؟

- البعد الأخلاقي في الإعلام المعاصر
  «أدلجة» الخبر والصورة

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد الرابع والستون – نيسان 2008

للعلم والخبر

لم يعد من الممكن، في هذا العصر، أن يكون للسّان القصير مكان. "فلان لسانه" عبارة جميلة زالت وامّحت. لقد طال اللسان، ولم يعد يجدي أن توصد باباً، أو تغلق نافذة، من أجل أن تمنع الكلام الغريب من الدخول إلى بيتك. كان هناك شعار نراه لدى بعض الناس، في ما مضى، يتمثل في قرَدة ثلاثة صمّ أحدها أذنيه، وأقفل الثاني شدقيه، وأغمض الثالث عينيه عن كل رؤية، تمت إعادة الشعار إلى بعض ما تبقى من أدغال أفريقيا التي لم تعد تدركها العلبة الفضية الساحرة، وأخواتها من أدوات الثرثرة الشاملة.

يحصل في الكتب المدرسية أن يتم اختصار كل درس من الدروس بخلاصة توجز الأفكار الرئيسة، وترشد إلى الفحوى والمقصد والغاية، ويمكن أن يلجأ إليها الطالب من دون الرجوع إلى الدرس كاملاً توفيراً في الوقت وتسريعاً للفائدة، أما في العلبة الفضية فالأحاديث تطول والمواضيع تتلاحق حتى ولو لم تكن لنا رغبة مسبقة فيها، وأقنية البث تتدافع، فكأننا في حي القبة القاهري، أو في سوق البورصة النيويوركي. الدعاية تسابق الإعلام ، و الإعلام ينافس الثقافة، و الثقافة تواجه الاقتصاد، و الاقتصاد يضرب أخماس المال بأسداسه، و من يسمى المشاهد يرفع اليدين مستسلماً لجاذبية الهجمة الفضائية المريحة و المسلية. المشاهد ما هو إلا مواطن عالمي خرج عن حدود المألوف، و وقفز فوق الانتماء المحلي لعاداته و تقاليده، وانتمى، عبر أوهامه فقط، إلى ما بات يعرف اليوم بالقرية الكونية الجميلة التي تدغدغ الخيال و تنشر الإغراءات و الوعود.

قلائل جدّاً هم القادرون على تنفيذ مبدأ الاختيار بين ما يمليه عليهم الواعظ الكوني. معظمهم رعايا متلقون بشكل شامل كامل، يميزون أحياناً بين الجاد و بين السخيف، بين النافع و بين المضر، لكنهم يستسلمون لحاسة النظر العزيزة. يخافون الضجر، يهربون من الملل، وينساقون خلف النصائح الوهمية و الوعود الكاذبة بالربح و الصحة، و بلوغ السلطة والمجد.

عدو أملس اليدين قد يصعب ردعه، إنما من الممكن كثيراً التخفيف من عشوائيته الجنونية ومن اجتياحه المفرط، بالعودة إلى القيم الإنسانية والأصول الحضارية والمبادئ الدينية من جهة، وتنشيط قوى الاختيار في العقول وترشيد الاستهلاك والتلقي من جهة ثانية.

لا بد من الفصل بين الدسم المتناثر في شلالات الإعلام الفضائية وما بين السم المتدفق عبرها، فكما انه من الواجب القول إن إطلالاته الأثيرية لا تخلو من فائدة هنا وفائدة هناك، يجب التحذير بالمقابل من قدرته التدميرية للمجتمعات، ونجاحه القاتل في هدر الأوقات والأزمنة وبراعته المخيفة في نشر التحريض على الصراع والدمار.

العميد الركن صالح حاج سليمان
مدير التوجيه

الفهرست

العدد الرابع والستون – نيسان 2008

• المؤسسة الانتاجية العربية :

التنافسية في النظرية والتجربة التاريخية ..... د. البر داغر 5

• الفقر ظاهرة اقتصادية اجتماعية مقلقة

هل سلمت منها الدول العربية؟..... د. عبد الهادي يموت 33

• البعد الأخلاقي في الإعلام المعاصر

«أدلجة» الخبر والصورة ..... محمود حيدر 50

خلاصـــات

• استقلال كوسوفو: من المنطلقين السياسي والقانوني..... بروفسور ميشال نعمة 113

• المجلس الاقتصادي والاجتماعي ..... غادة فرحات الجميل 114

المؤسسة الانتاجية العربية :
التنافسية في النظرية والتجربة التاريخية

د. البر داغر*

تستقطب مسألة التنافسية اهتماماً متزايداً كمادة إعلامية وكموضوع نقاش يُدعى المعنيُّون بالشأن الاقتصادي إلى تناوله. وتصدر تقارير دولية[1] تصنّف بلدان العالم وفقاً لتنافسية اقتصاداتها. وتجد هذه التقارير صدى لها على مستوى الأقاليم[2] والبلدان المختلفة. وللوهلة الأولى، يبدو هذا الاهتمام بمسألة التنافسية شأناً ايجابياً. لكن حقيقة الأمر، أن المقاربة المعتمدة للمسألة تبرر طرح علامات استفهام حول جدوى هذه التقارير وحول جديَّتها.

تقوم تقارير التنافسية المذكورة أعلاه على تصنيف بلدان العالم لجهة تنافسية اقتصاداتها، على أساس متغيرات (variables)– أو عناصر محدّدة للتنافسية– يصل عددها إلى تسعين متغيِّرًا[3]

*أستاذ في كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الاعمال – الفرع الثاني – الجامعة اللبنانية

1– أنظر مثلاً، World Economic Forum. *The Global Competitiveness Report* 2006–2007. Hamshire: Palgrave Macmillan, 2007

أو World Competitiveness Center. *World Competitiveness Yearbook* 2007

2– أنظر، المنتدى الاقتصادي العالمي، **تقرير التنافسية العربية 2007: الحفاظ على زخم النمو**، إصدار المنتدى الاقتصادي العالمي (جنيف) وكلية دبي للإدارة الحكومية، 2007.

3– تتوزّع المتغيرات المعتمدة للبلدان العربية في تقرير التنافسية العربية تحت ثلاثة عناوين رئيسة: 1) المعطيات الأساسية وتشمل: المؤسسات، البنية التحتية، الاقتصاد الكلي؛ 2) عوامل تعزيز الفعالية: الصحة والتعليم الابتدائي، التعليم العالي والتدريب، فعالية السوق، مستوى الاستعداد التكنولوجي؛ 3) عوامل تعزيز الابتكار: مدى تقدّم الشركات، الابتكار.

أربعة وعشرون منها تُجمَع المعطيات بشأنها من تقارير ونشرات للمؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتُكَوَّن معطيات بشأن المتغيِّرات المتبقيَة بواسطة استطلاعات الرأي في أوساط رجال الأعمال. ويُحَدَّدُ موقع البلد المعني في سلم التنافسية على أساس هذه المعطيات. يعتذر أصحاب هذه التقارير لأنهم استعاضوا عن تكوين معطيات فعلية باستطلاعات رأي، ويقولون إن لا حيلة لهم في ذلك(4).

هذه المقاربة بواسطة استطلاعات الرأي هي نفسها التي يعتمدها الباحثون في المؤسسات الدولية للحكم على جودة المؤسسات في البلدان النامية، منذ أن أصبح الإصلاح المؤسساتي تحت شعار "الحاكمية الصالحة"، عنوان سياسات التنمية التي تقترحها المؤسسات الدولية برسم البلدان النامية. في هذه الحالة أيضاً، يُستطلَع رأي المعنيين بناءً على لائحة محدَّدة مسبقاً من المتغيِّرات التي يكون الرأي بشأنها دليل جودة المؤسسات الموجودة أو عدم جودتها، أي دليل توافر شروط "الحاكمية الصالحة" أو عدم توافرها.

تمثّل هذه المقاربة في تقييم تنافسية الاقتصادات المختلفة وقياسها اختزالاً وتسطيحاً للنقاش حول شروط حيازة التنافسية يجعلان من النقاش بهذه الطريقة مجرَّد هراء. إنها حَرْفٌ للنقاش عن وجهته الصحيحة، وحرفٌ لاهتمام نخب البلدان النامية عن النقاش الجدي في مسألة شروط تحقيق التصنيع المتأخر لبلدانها. فحيازة التنافسية هي جوهر، أو ينبغي أن تكون جوهر السياسة الصناعية والسياسة الاقتصادية للبلدان "الآتية متأخرة إلى التصنيع" (late industrializers).

يعتمد هذا البحث مقاربة مختلفة لموضوع اكتساب التنافسية، فهو يفتح نقاشاً في هذا المجال، من خلال عدم أخذ كل ما نتلقّاه عن التنافسية كمسلّمات لا حاجة إلى النقاش فيها. ويقتضي فتح النقاش هذا أولاً، التعريف بالنظرية النيو-كلاسيكية، أو النظرية الاقتصادية الليبرالية،

4- المصدر نفسه بالانكليزية، ص 4.

مقدمة لمساءلتها حول ما تقترحه في ميدان اكتساب التنافسية. أما هذه المساءلة فتكون بناء على ما جاءت به التجربة التاريخية في هذا المجال، والتي يجري استعراضها في الجزء الثاني من البحث. والمقصود بالتجربة التاريخية، كيفية اكتساب التنافسية كما تكشّفت عنها تجارب بلدان ثلاثة نجحت في تحقيق تصنيعها المتأخر، ضمن إطار "نموذج الدولة التنموية"، وهي اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وذلك خلال الحقبة الممتدة من خمسينيات القرن العشرين حتى الثمانينيات منه.

ويحاول البحث في الجزء الثالث منه استخلاص بعض الدروس التي يمكن الإفادة منها في مجال تحقيق تنافسية المؤسسة الانتاجية العربية. يتيح هذا الجزء تحديد ما تقدِّمه وما لا تقدِّمه المقاربة النيو-ليبرالية الراهنة في مجال اكتساب التنافسية عند البلدان الآتية متأخرة الى التصنيع. ويظهر قصورها عن توفير الأساس النظري المناسب الذي تحتاجه البلدان النامية إلى تحقيق تنافسية مؤسساتها وانجاز تصنيعها المتأخر.

أولاً: المقاربات النظرية النيو-كلاسيكية لموضوع التنافسية

يستعرض هذا الجزء المقاربات النظرية لموضوع التنافسية كما نقع عليها في الأدبيات والنماذج الاقتصادية النيو-كلاسيكية. ونجد مقاربة تعتمد أدوات التحليل الاقتصادي الجزئي لمعالجة موضوع التنافسية في نظرية التبادل الدولي النيو-كلاسيكية، بصيغتيها التقليدية والمحدثة. ونجد مقاربة تعتمد أدوات التحليل الاقتصادي الكلّي في نموذج العرض والطلب الإجماليين النيو-كلاسيكي هو الآخر. ونجد مقاربة ثالثة لهذا الموضوع في نظرية النمو المحدثة، أو نظرية النمو الباطني المنشأ.

1- المقاربة للتنافسية من وجهة نظر التحليل الاقتصادي الجزئي، أو النظرية الليبرالية التقليدية والمحدثة للتخصّص والتبادل الدوليين

أ- المقاربة للتنافسية على مستوى المشروع في النظرية الليبرالية التقليدية للتبادل الدولي

• تعريف الميزة النسبية في النظرية النيو-كلاسيكية

ينبغي العودة إلى ديفيد ريكاردو ونظريته حول "الميزات النسبية" أو "الميزات المقارنة"، لتعيين الأساس الذي ينطلق منه النقاش في العادة حول التنافسية. وقد سارت النظرية النيو - كلاسيكية للتبادل الدولي على خطاه في اعتبار أن التخصّص والتبادل مع السوق الدولية على قاعدة امتلاك "ميزات نسبية" أو "مقارنة"، هما الوضع الأمثل الذي يمكن أن يعتمده مطلق بلد في العالم لتحقيق نموه وازدهاره. واختلفت عنه في طريقة احتساب قيمة السلع المنتجة، وطريقة إظهار الميزات النسبية التي تتمتَّع بها سلع بعينها. وكان ريكاردو قد استعاض بدوره عن نظرية آدم سميث حول "الميزات المطلقة" بنظرية "الميزات النسبية" التي اعتبرت أنه يكفي أن يكون بلد ما متمتعاً بميزات نسبية في بعض السلع فحسب لكي يكون الخيار الأفضل بالنسبة إليه، التخصّص في إنتاج هذه السلع وبيعها في السوق الدولية.

استخدمت المدرسة النيو-كلاسيكية مفاهيم وأدوات التحليل الاقتصادي الجزئي (microéconomie) التي طوّرتها، لاحتساب قيمة السلع المنتجة، ولتحديد كيفية امتلاك سلع بعينها لـ "ميزات نسبية".

عند ريكاردو كانت قيمة السلعة تتحدّد بوقت العمل الذي اقتضاه إنتاجها، أما في النظرية النيو-كلاسيكية فقيمة السلعة هي نتيجة التقاء العرض

والطلب الخاصين بها [5].

ويؤدي أخذ العرض والطلب في الاعتبار إلى تحديد الأسعار النسبية للسلع المنتجة (أي سعر السلعة معبراً عنه بوحدات من سلعة أخرى، وليس بما يقابله من الوحدات النقدية)، وذلك ضمن اطار من الانعزال أو الاكتفاء الذاتي (autarcie). ويعتمد مفهوم "كلفة التخلي عن إنتاج سلع أخرى" (coût d'opportunité) للمقارنة بين الأسعار النسبية للسلع المختلفة. وتعتبر السلعة الأقل كلفة، تلك التي اقتضى إنتاجها التخلي عن إنتاج أقل عدد ممكن من السلع الأخرى. وتعتبر السلع المنتجة ضمن هذا الإطار مستوفية شروط الفعالية الاقتصادية (efficience) وحسن استخدام الموارد المتاحة (bonne allocation des ressources).

وتتيح أسعارها النسبية تعيين "الوضع الأمثل ضمن شروط الانعزال" (optimum autarcique). وتجري في مرحلة ثانية مقارنة الأسعار النسبية لهذه السلع، كما تكوّنت ضمن إطار الاكتفاء الذاتي، مع أسعارها كما هي في السوق الدولية. وتكون السلعة التي تتمتع بسعر نسبي أقل من السعر النسبي الدولي هي التي تتمتع بـ "ميزة نسبية" تخوِّلها اختراق الأسواق الدولية.

لكن هذه النظرية لا تحدِّد في صيغتها هذه أسباب امتلاك سلع بعينها ميزات نسبية. وهي تكمل، من خلال نموذج هاكشير–أوهلان–ساموبلسن (modèle des dotations factorielles–HOS) تفسير أسباب وجود ميزات نسبية لبعض البلدان في إنتاج بعض السلع. وترجع وجود هذه الميزات إلى وفرة عوامل إنتاج بعينها تستخدم بكثافة في إنتاج هذه السلع، أي أن وفرة عوامل إنتاج معينة في بلد ما، معطوفة على استخدامها بكثافة أي أن وفرة عوامل إنتاج معينة في بلد ما، معطوفة على استخدامها

5– أما العرض فتحدده كلفة إنتاج السلعة، التي هي عدد وحدات العمل ورأس المال المستخدمة في إنتاجها، مضروبة بثمن كل من هذه الوحدات، أي الأجر وسعر الفائدة. أما الطلب فتحدده المنفعة التي توفرها هذه السلعة لمن يستهلكها. وتحتسب هذه المنفعة من خلال الأخذ بالاعتبار الموازنة المخصّصة من قبل المستهلك لاستهلاك تشكيلات مختلفة من السلع.

بكثافة في إنتاج سلع بعينها، تعطي هذه السلع ميزاتها المقارنة[6].
بكلام آخر، جعلت النظرية الليبرالية للتخصّص والتبادل الدوليين أسعار السلع وتمتع بعض البلدان بمقدرة تنافسية دولية في البعض منها، محكومة بعوامل ثابتة لا تتغيّر، يجسدها امتلاك هذه البلدان عوامل إنتاج بعينها.

• **أي دور للدولة**

كان هدف النظرية التقليدية للتبادل الدولي بصيغتيها الكلاسيكية والنيو-كلاسيكية، إظهار أن حريّة التبادل (libre-échange) هي الوضع الأمثل مقارنة بالانعزال (autarcie) والحمائية (protectionnisme)، لجهة المنفعة التي توفرها للبلدان المشاركة في التبادل الدولي. وقدمت نماذج مختلفة تقوم جميعها على إدانة كل أشكال التدخل الحكومي في التجارة الدولية، بصفتها عوائق أمام حرية التبادل هذه. وقد أدانت استخدام أدوات الحماية التي يمكن أن تستفيد منها السلع الوطنية، أكانت رسوماً جمركية أو قيوداً كمية أو تشريعات تتناول التبادل الدولي. كذلك أدانت استخدام أشكال الدعم الحكومي بمختلف أشكاله (subventions) للمؤسسات الإنتاجية. وكانت حجتها في الإدانة المطلقة لاستخدام هذه الأدوات، بأنها تتسبَّب بـ "التواءات أو تغييرات في الأسعار" (distorsions)، ينجم عنها سوء استخدام للموارد يخفض مستوى الرفاه العام، ويجعله أدنى من المستوى الذي ينبغي أن يكون عليه لو كانت حرية التبادل الكاملة هي السائدة.

6- أنظر على سبيل المثال Emmanuel Nyahoho, Pierre-Paul Proulx, ***Le Commerce International: Théories, Politiques et Perspectives Industrielles.*** Presses de l'Université du Québec, 1997, pp. (69-137)

ب- المقاربة للتنافسية على مستوى المشروع في النظرية المحدثة للتبادل الدولي

• **اكتساب الميزة النسبية في النظرية المحدثة للتبادل الدولي**

من الفرضيات الأساسية التي اعتمدتها النظرية الليبرالية التقليدية وجود حالة من المنافسة الكاملة (concurrence parfaite) كإطار تُنتَج ضمنه السلع المعدّة للتبادل الدولي. واعتمدت هذه النظرية فرضية أخرى أساسية هي وجود وحدات إنتاجية ممثلة بمؤسسات أو مشاريع صغيرة الحجم، لا تؤثر قراراتها لجهة الإنتاج وحجمه على غيرها من المؤسسات أو المشاريع.

تخلّت النظرية المحدثة للتبادل الدولي منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين عن فرضية المنافسة الكاملة في السوق الدولية، وبنت مقاربتها الجديدة على فرضية وجود منافسة غير كاملة (concurrence imparfaite) كإطار للتبادل الدولي، أي اعتبرت أن ثمة عددًا محدودًا من المؤسسات في كل قطاع إنتاجي تتنافس في ما بينها في السوق الدولية. وكانت الفرضية الثانية المهمّة التي اعتمدتها هي أن المؤسسات المعنية بالإنتاج والتبادل الدوليين هي مؤسسات كبيرة الحجم، تستحوذ على حصص لها أهميتها في السوق الدولية. من شأن واقع كهذا جعل هذه المؤسسات مضطرة إلى أخذ وجود المؤسسات المنافسة في الحسبان في كل ما تقرّره، أي اعتماد مقاربة استراتيجية لعلاقتها مع منافسيها في السوق الدولية.

إن أهم ما انطوى عليه هذا التغيير في الفرضيات، هو أن النظرية المحدثة استطاعت في نماذجها الجديدة أن تأخذ في الاعتبار أثر الحجم وزيادة حجم المؤسسة على تنافسيتها. ذلك أنه بمقدار ما يزداد حجم المؤسسة ويزداد إنتاجها، بمقدار ما ينخفض ذلك الجزء من الكلفة المتمثّل بالكلفة الثابتة لكل سلعة تنتجها (économies d'échelle). وهذا ما يوفر لها مقدرة تنافسية إضافية.

أي أن حيازة التنافسية ضمن إطار النظرية المحدثة باتت رهينة أمرين،

أولهما أنها لم تعد قدراً لا تستطيع المؤسسة أن تعدّل فيه، لأنه خاضع لوجود عناصر إنتاج معينة، وكثافة استخدامها في السلع المنتجة. فقد بات بإمكان المؤسسة أن تخلق ميزات تنافسية لها في سلع بعينها من خلال الاستراتيجيات التي تعتمدها. أما الأمر الثاني الذي يحدد تنافسية المؤسسة، فقد بات يتمثّل بالدور الذي يمكن أن تضطلع به الدولة في هذا الإطار.

• **أي دور للدولة**

إنعكس هذا الانتقال من فرضية المنافسة الكاملة في السوق الدولية إلى فرضية المنافسة غير الكاملة بدوره في ميدان تقييم دور الإجراءات الحكومية في ميدان التجارة الدولية، من مثل الحماية الجمركية والدعم الحكومي المتعدد الأشكال الذي يمكن إفادة المؤسسات الإنتاجية منه. وفي حين كانت النظرية التقليدية تدين بالمطلق استخدام هذه الأدوات، كما سبقت الإشارة، أعطت النظرية المحدثة دوراً مهماً للسياسة التجارية في تمكين المؤسسات من حيازة المقدرة التنافسية الدولية. وقد باتت الدولة قادرة على الإسهام في تمكين المؤسسة من حيازة المقدرة التنافسية الدولية، من خلال ما تتخذه من اجراءات دعم، تدخل ضمن اطار "السياسة التجارية الاستراتيجية"[7].

ويستخدم نموذج اليابان مثلاً في الأدبيات النظرية لاظهار كيف أن تطبيق إجراءات حماية للسوق الداخلية تجاه تدفق الواردات، يجعل هذه السوق حكراً على المؤسسات الإنتاجية الوطنية، الأمر الذي يتيح لها زيادة إنتاجها، الى الحد الذي يجعلها قادرة على تخفيض أكلافها الثابتة إلى الحد الأقصى، ويكسبها ميزات تنافسية لم تكن تمتلكها قبل تطبيق هذه الإجراءات.

7-Markusen J., Melvin J., Kaempfer W., Maskus K., ***International Trade: Theory and Evidence***, New York, McGrawHill, 1995, pp. 292-311

بكلام آخر، جعلت نماذج نظرية التبادل الدولي المحدثة، الحماية مثلاً شأناً ايجابياً، يمكن توظيفه لتمكين المؤسسات الوطنية من حيازة المقدرة التنافسية الدولية.

ج- صعوبة استلهام نماذج النظرية المحدثة للتبادل الدولي لتوضيح شروط اكتساب التنافسية على مستوى المشروع

إن أهم واضعي النماذج الجديدة ضمن إطار نظرية التبادل الدولي المحدثة ينتمون إلى المدرسة النيو-كلاسيكية، ومنهم على سبيل المثال، بول كروغمان. أي أنهم وبشكل أساسي معنيون بتحقيق نماذج تثبت أن حرية التبادل هي الإطار الأفضل للمبادلات الدولية. إلا أن النظرية النيو-كلاسيكية ليست بالضرورة ضد تدخّل الدولة في الاقتصاد. لكن ثمة "زواج مصلحة" أقامته مع المدرسة النمسوية الممثلة خصوصاً بـ فريدريتش فون هايك (Hayek)، التي تتيح التعبئة السياسية لمصلحة "الحرية" و"الاقتصاد الحر". وقد شكل "زواج المصلحة" هذا أساس العقيدة النيو-ليبرالية السائدة منذ ثمانينيات القرن الماضي[8]. كما جعل هذا "الزواج" النظرية النيو-كلاسيكية تتخلّى عن نماذجها التي تبرِّر تدخّل الدولة في الاقتصاد. لذلك لا يمكن القول أن نظرية التبادل الدولي المحدثة تسوّغ بوجه عام تدخّل الدولة بواسطة أدوات السياسة التجارية من حماية ودعم، بهدف تعزيز القدرة التنافسية الدولية لمؤسساتها الإنتاجية. بل أن بعضاً من كبار الاقتصاديين الذين أسهموا بصياغة نماذج النظرية المحدثة، يجد نفسه محرجًا من النتائج التي توصَّل إليها، لأنها تتعارض مع الجو العام النيو-ليبرالي السائد على مستوى العالم منذ ثمانينيات القرن العشرين. فهي تثبت أن التدخل الحكومي في ميدان دعم المؤسسات الإنتاجية وحمايتها

8- أنظر Ha-Joon Chang, "**An Institutionalist Perspective on the Role of the State – Towards an Institutionalist Political Economy**" in L. Burlamaqui, A. Castro & H-J Chang (eds.), Institutions and ***the Role of the State***, Edward Elgar, London, 2000

من شأنه تحسين قدرات هذه المؤسسات والإسهام بشكل ايجابي في رفع مستوى الرفاه على المستوى الوطني. لذلك يعمد الكثيرون من هؤلاء الاقتصاديين وبطرق شتى، إلى نزع الصدقية عن النماذج التي حقّقوها، أو يدعون صراحة إلى عدم استيحائها في السياسات الحكومية المعدّة للتطبيق على أرض الواقع[9].

د- المقاربة للتنافسية في نماذج التحليل الاقتصادي الكلّي، أو نموذج العرض والطلب الإجماليين (modèle AS-AD)

يتيح هذا النموذج النيو-كلاسيكي دراسة محددات الطلب والعرض الإجماليين على مستوى اقتصاد بعينه، وتعيين مستوى الناتج الإجمالي في ضوء التغيرات التي تطرأ عليهما، وذلك على أساس أن الأسعار تتغيّر وليست ثابتة. ومن المعادلات الثلاث التي تستخدم لتكوين معادلة العرض الإجمالي (AS)، هناك تلك التي تربط بين كلفة السلعة في المؤسسة الإنتاجية وبين سعرها، وهي:

سعر السلعة (p) = حصة الأجر في كلفة إنتاج السلعة الواحدة (w) × [1+ المتغيّر (z) الذي يتضمّن عناصر الكلفة الأخرى، وهي سعر الفائدة أي كلفة رأس المال، وأسعار المواد الأولية وغير ذلك، إضافة إلى هامش الربح الذي تعتمده المؤسسة لتكوين سعر مبيع السلعة] / معامل الإنتاجية (a)[10]

ويظهر هنا بالطبع، الدور المهم الذي تؤديه الإنتاجية في تكوين السعر وتالياً المقدرة التنافسية للسلعة، حيث أنه بمقدار ما ترتفع هذه الإنتاجية، بمقدار ما ينخفض سعر السلعة وتكتسب هذه الأخيرة مقدرة تنافسية إضافية [11].

يمثل نموذج العرض والطلب الإجماليين نموذجاً نيو-كلاسيكياً بامتياز هو أحد عناصر الثورة – المضادة الليبرالية التي تكوَّنت خلال سبعينيات

9- المصدر نفسه، ص. 7.

10- $P = w(1 + z) / a$

11 - أنظر، R. Dornbusch, S. Fischer, ***Macroeconomics***, Sixth Edition, McGraw-Hill, 1994, pp. 189-238.

القرن العشرين رداً على "الكينزية" المنتصرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتي برّرت أشكالاً من تدخّل الدولة الواسع النطاق في المجال الاقتصادي. وإذا كانت "الكينزية" قد ركّزت على الطلب لرفع مستوى الناتج الوطني، فإن المقاربة النيو-كلاسيكية الجديدة ركّزت على دور عامل العرض في هذا المجال، وهو الذي تضطلع فيه المؤسسة الإنتاجية بالدور الأساس. وضمن هذا الإطار، يؤدي خفض كلفة الإنتاج من خلال رفع مستوى الإنتاجية الدور الأهم في تحقيق تنافسية الاقتصاد الوطني ورفع مستوى الناتج.

هـ- المقاربة للتنافسية في نماذج نظرية النمو المحدثة، أو نظرية النمو الباطني المنشأ (croissance endogène)

حددت النظرية المحدثة للنمو أربعة عناصر للنمو عبَّرت عنها النماذج التي حقَّقها أصحابها خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات الماضيين وبخلاف النظرية التقليدية للنمو التي ركَّزت على دور رأس المال (K) في النمو، قسّمت النظرية المحدثة هذا الأخير إلى أربعة عناصر هي: رأس المال المادي (K)، رأس المال البشري (H)، رأس المال التكنولوجي أو المعرفة التكنولوجية (A) ورأس المال العام (P)، أي العائد للدولة.

واستخدمت هذه النظريات التقدّم الذي تحقّق ضمن إطار النظرية المحدثة للتبادل الدولي ونظرية الاقتصاد الصناعي، لتعريف أشكال المنافسة التي لا تتعارض مع دوام ارتفاع إيرادية الاستثمار (increasing returns)، وبالتالي مع استمرار النمو الاقتصادي وديمومته، واستخدمت جميعها العامل نفسه لتفسير أسباب ارتفاع الإيرادية، ألا وهو دور العوامل الخارجية التي تجسدها بيئة المؤسسة أو الوسط الذي توجد فيه (externalités). وركّز نموذجا رومر (Romer, 86, 90) على دور التمرين (learning by doing) من جهة، ودور المعرفة التكنولوجية (connaissance technologique) من جهة

توفير إيرادية إجمالية ثابتة للاستثمار (rendement social constant) تتيح دوام النمو. وركّز لوكاش (Lucas, 88) على دور رأس المال البشري (capital humain) في ذلك، في حين ركّز بارو (Barro, 90) على دور الاستثمارات العامة (capital public) في ذلك. وهذه النظريات، على اختلاف المقاربات للنمو التي اعتمدتها، تظهر دور كل من العناصر المذكورة في اكتساب التنافسية على مستوى المؤسسة الإنتاجية، وعلى مستوى الاقتصاد بوجه عام[12].

وقد جاءت بلورة نظريات النمو الباطني المنشأ في وقت سادت فيه النيو–ليبرالية على مستوى العالم. وهي نظريات وجدت في نهاية المطاف أن لا بد من دور للدولة، إن في ميدان دعم البحث العلمي، كوسيلة لرفع مستوى المعرفة التكنولوجية وتعميمها، أو في ميدان تأهيل القوى العاملة، كوسيلة لرفع مستوى رأس المال البشري الوطني، أو في ميدان تحقيق الاستثمارات العامة، كوسيلة لتحسين إيرادية الاستثمارات الخاصة، لكنها بقيت محكومة بالجو العام النيو–ليبرالي السائد في صياغتها وفي المقترحات التي توصلت إليها حول نوع السياسات الاقتصادية المطلوبة. ويمكن اعتبار "المقاربة الودية تجاه قوى السوق" التي بلورها البنك الدولي في بداية عقد التسعينيات الأقرب الى التعبير عن مضمون هذه النظريات في ميدان السياسة الاقتصادية.

ثانياً: التجربة الآسيوية في ميدان اكتساب التنافسية على مستوى المشروع

تظهر تجربة الدولة التنموية الآسيوية أن تدخّل الدولة هو شرط لا بد منه لاكتساب المزايا التنافسية على مستوى المشروع. وقد اعتمدت البلدان التي أخذت بهذا النموذج، من حيث هو تعبير عن قومية اقتصادية منفتحة على الأسواق الدولية ومشاركة فيها، جملة من السياسات لتعزيز المقدرة التنافسية لمؤسساتها، تقع على نقيض ما تبشر به النظرية الليبرالية

12– أنظر، D. Guellec, P. Ralle, Les nouvelles théories de la croissance, Paris, La découverte et Syros– coll. Repères, pp.40–116

للتبادل الدولي. يمكن الاقتصار في هذا النص على عرض مبدأين أساسيين يُعبَّر عنهما من خلال استخدام أدوات التحليل الاقتصادي الجزئي، تعكسهما السياسات التي اعتمدتهما هذه البلدان، وكانا وراء تعزيز المقدرة التنافسية لمؤسساتها، أي أن هذين المبدأين يختصران جوهر "السياسات التجارية والصناعية الانتقائية" (Selective industrial and trade policies) التي جرى التطرّق إليها في نصوص سابقة لتعريف التجربة الآسيوية[13].

أ- الأخذ بمبدأ "جعل الأسعار النسبية غير خاضعة لتوازن العرض والطلب في السوق الحرّة" (Getting Relative Prices Wrong)

استخدمت أليس أمسدن[14] (Amsden) هذا المصطلح لاختصار تجربة الدول التنموية الآسيوية في ميدان تشكّل الأسعار. خلال فترة طويلة، كان الرأي السائد أن النجاح الذي حققته كوريا الجنوبية في الستينيات كبلد من بين قلّة قليلة اعتمدت خيار الانفتاح على السوق الدولية، يعود إلى تمتعها بميزات نسبية في السلع التي كانت تصدرها، والتي كانت تقتصر على منتجات النسيج، وأن هذه الميزات تعود إلى انخفاض كلفة اليد العاملة لديها.

• التمرين كمصدر للتنافسية على مستوى المشروع

وقد أظهرت أمسدن عدم صحة هذا الرأي، وأوضحت أن مقدرة كوريا الجنوبية على التصدير إلى الأسواق الدولية أتاحها آنذاك الدعم الحكومي

13- أنظر، البر داغر، "دور الدولة في بناء القدرة التنافسية الدولية للانتاج الوطني: حالتا سوريا ولبنان"، مساهمة في الندوة حول "القدرة التنافسية للمنتجات السورية، في ظل اتفاقات التجارة الحرّة"، إعداد المركز العربي للدراسات الإستراتيجية وغرفة صناعة حلب، بتاريخ 11 و 12 تشرين الأول/أكتوبر 2004، نشر في "أية سياسة صناعية للبنان ؟ مقاربة مختلفة لدور الدولة في الاقتصاد"، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 2005.
والبر داغر، "نحو رؤية بديلة للسياسة الاقتصادية في لبنان"، مجلة أبعاد، المركز اللبناني للدراسات، ايلول/سبتمبر 2006.

14- أنظر، Alice Amsden, ***"Getting Relative Prices*** "Wrong": A Summary" in Amsden A., ***Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization.*** Oxford University Press, 1989, pp. 139-155

المتعدّد الأوجه لهذه الصناعات. بل يبدو الدعم الحكومي للمؤسسات الإنتاجية بالنسبة إلى أمسدن، المرادف الذي لا بد منه لإنجاح استراتيجيات "التصنيع المتأخر" (lateindustrializing) بوجه عام ورمز هذه الاستراتيجيات في عصرنا الحاضر[15].

وقد أوضحت أمسدن أن الثورة الصناعية الأولى جرت ضمن إطار من حرية التبادل واليد المرفوعة، وأن الثورة الصناعية الثانية التي حصلت خلال القرن التاسع عشر، استندت إلى الحمائية وتدخل الدولة لدعم المنتجين. خلال هذه الثورة الصناعية الثانية، كانت قدرة المؤسسات على اختراع سلع وتقنيات جديدة توفر لها ميزاتها النسبية. هذا الإطار هو الذي اعتمده جوزيف شومبيتير (Schumpeter) كبديل عن النموذج الليبرالي القائم على مبدأي التخصّص والتبادل في السوق الدولية لتفسير النمو الاقتصادي. وبالنسبة إليه، فان القدرة التنافسية للمؤسسة الإنتاجية والنمو الاقتصادي بوجه عام، ينبغي نسبتهما إلى السبق المحقّق من قبل المؤسسات الإنتاجية في ميدان الاختراعات الجديدة.

وقد اعتبرت أمسدن أن الإطار الذي استخدمه شومبتير لا يصلح تماماً لتفسير النمو ضمن إطار استراتيجية التصنيع المتأخر في وقتنا الحاضر، لأن القدرة التنافسية للمؤسسات ضمن هذا الإطار، تقوم على التعلّم أو التمرين (learning أو apprentissage) كوسيلة لخفض كلفة الإنتاج وحيازة المقدرة التنافسية. بمعنى أن هذه البلدان لا تكون مضطرّة بالضرورة إلى ابتداع تقنيات جديدة لتحقيق السبق في ميدان التنافسية الدولية، بل إن تجربتها تقوم بشكل رئيس على تكييف التقنيات المنقولة، واكتساب ميزات نسبية بواسطة عملية التكييف هذه. إذًا التمرين وليس الاختراع هو جوهر استراتيجيات التصنيع المتأخر. من خلاله تكتسب المؤسسة الإنتاجية مقدرتها التنافسية. وهو العامل الذي يحقّق من منظار التحليل الاقتصادي الجزئي، التنافسية على مستوى المشروع.

15- المصدر نفسه، ص. 143

• **دور الدولة**

ضمن هذا الإطار، يتقدّم الدعم الحكومي للمؤسسات الإنتاجية بصفته العامل الرئيس اللازم لإكسابها مقدرتها التنافسية. ويمكن اختصار هذا الدعم تحت عنوان واحد: جعل الأسعار النسبية غير خاضعة لتوازن العرض والطلب في السوق الحرّة. ويمكن إيراد مثالين عن الأسعار النسبية هذه، هما سعر الفائدة وسعر صرف العملة.

وقد كانت مسألة سعر الفائدة موضع جدل نظري كبير في النقاش حول آسيا. واعتُبرت كوريا أنها الأولى من بين دول العالم الثالث لجهة تحقيق إصلاح مالي يتطابق مع ما تقترحه المقاربة الليبرالية. وكان ذلك العام 1965، حين حرّرت أسعار الفائدة وتركت أمر تحديد مستواها لقوى العرض والطلب في السوق. لكن تحرير أسعار الفائدة كان ثانوياً لجهة أهميته النسبية في التجربة الكورية آنذاك. ذلك أن الادخار المحلي، الذي يعوّل على تحرير أسعار الفائدة لجذبه، لم يكن بالحجم الكافي الذي يمكنه من تلبية حاجات الاستثمار. وقد اعتمدت كوريا بشكل رئيس آنذاك على القروض الخارجية لتمويل الاستثمار الوطني. وهي تخلّت في ما بعد، العام 1972 عن تجربة تحرير أسعار الفائدة، واعتمدت أسعار فائدة سلبية ومدعومة، كوسيلة رئيسة لدعم الاستثمار الصناعي الوطني. بل أن المرسوم الاشتراعي الذي أصدره رئيس الجمهورية الكورية في 3 آب/أغسطس 1972، وجمّد من خلاله دفع كل الديون المتوجّبة على المؤسسات الإنتاجية لمدة ثلاث سنوات، كان عملية "تأميم لمخاطر الاستثمار" (risk socialisation) واسعة النطاق، اتخذت استجابة لأوضاع طارئة. وقد اعتبر الباحثون هذه التجربة حالة قصوى من حالات "القمع المالي" (repression financière). وهي التي أتاحت لكوريا ولوج مرحلة جديدة من النمو المتسارع على امتداد السنوات اللاحقة[16]. كما اعتمدت كوريا سعر صرف مرتفع نسبياً لعملتها. وأتاحت

16– أنظر أيضا، Ha-Joon Chang, Chul-Gyue Yoo, " **The Triumph of the Rentiers ? The 1997 Korean Crisis** in a Historical perspective", in J. Eatwell, L. taylor (eds.), ***International Capital Markets***, Oxford University Press, 2002

المجال للمؤسسات المعنية بالتصدير التعويض عن الخسائر التي كان سعر الصرف هذا يتسبب لها بها، من خلال حجز السوق الداخلية لمبيعات هذه المؤسسات. وهو ما وفّرته لها الحماية التي اعتمدتها للسوق المحلية.

لا يمكن بالطبع اختتام عرض كهذا حول استخدام وسائل الدعم والحماية لإكساب المؤسسات الإنتاجية ميزات تنافسية ضمن إطار إستراتيجية التصنيع المتأخر، من دون الإجابة عن التساؤل حول الأسباب التي جعلت الأخذ بهذه المقاربة مصدر نجاح في كوريا وغيرها من الدول التنموية، في حين أن استخدام هذه الأدوات نفسها أعطى نتائج غير ذات أهمية في الكثرة الساحقة من البلدان النامية. والجواب هو أن الدولة ألزمت المؤسسات تحقيق نتائج ملموسة لجهة رفع مستوى فعاليتها الإنتاجية بما يجعلها قادرة على التصدير إلى الأسواق الدولية (performance standards) مقابل الدعم الموفر لها[17].

وهو ما اعتبره دارسو التجربة الآسيوية العنصر الرئيس المميّز لها، وما عبرت عنه أمسدن بشكل أوفى في كتابات لاحقة بواسطة مفهوم "آلية الضبط المتبادل"[18] (reciprocal control mechanism)، وما بات يعتبره الأكاديميون مبدأً عاماً يؤمن التزامه نجاح استراتيجيات التصنيع المتأخر[19].

17- أنظر، Alice Amsden, **"Getting Relative Prices "Wrong": A Summary"**, p. 145 p. 376.

18- أنظر، Alice Amsden, **"Industrialization Under WTO Law"**, in UNCTAD X. High-Level Round Table on Trade and development: Directions for the Twenty-First Century, Bangkok, 12-19 Feb., 2000, 16 pages, p. 7

أنظر ايضاً، البر داغر، "دور الدولة في بناء القدرة التنافسية الدولية للانتاج الوطني: حالتا سوريا ولبنان"، ص. 61.

19- أنظر، Irfane ul Haque, Rethinking Industrial Policy, UNCTAD Discussion Paper, n. 183, April 2007, 14 pages حيث يذكر الكاتب عدةنصوص حديثة تجمع على هذا الأمر، منها Sanjaya Lall (2001) و Dani Rodrik (2004) و Weiss (2005)، ص. 8. ومن أجل مناقشة أوفى لهذه النقطة، وبالتحديد أهمية أن لا يكون الدعم الموفّر من الدولة للمؤسسات الإنتاجية دائماً، بحيث يتحول سبب تراجع لفعالية هذه المؤسسات، أنظر، Ha-Joon Chang, "**The Political Economy of Industrial Policy**" in H-J Chang, ***Globalization, Economic Development and the Role of the State***, London, Zed Books, 2003, p. 126-147

ب- الأخذ بمبدأ "تنسيق الاستثمار" (investment coordination)

- **"المنافسة المحدودة" كأحد عناصر اكتساب التنافسية على مستوى المشروع**

كان هم الدول التنموية خلال تجربتها التنموية التاريخية الحد من المنافسة في العديد من الأحيان، بدل اعتبارها الحالة المثلى للسوق التي تتأمن عبرها فعالية المؤسسات الإنتاجية[20].

تنطلق النظرية التقليدية في ميدان الاقتصاد الصناعي من فرضية وجود منافسة كاملة ومنتجين صغار كما سبقت الإشارة، الأمر الذي يجعل هؤلاء لا يتأثرون بعضهم ببعض لجهة الإنتاج الذي سيحققونه والأسعار التي سيعتمدونها. وبالتالي، فلا لزوم لأن ينشأ بينهم أي نوع من التنسيق (coordination) على هذا المستوى. أي أن الفرضية المعتمدة تنفي وجود مشكلة تتناول التنسيق بين المؤسسات الإنتاجية على مستويي الكميات والأسعار. أما إذا زادت الكميات أو انخفضت الأسعار، فان إفلاس المؤسسات الفائضة عن حاجة السوق يجسد الآلية التي يقدمها هذا الأخير لتحقيق التوازن المطلوب. لكن الإفلاسات تعني هدراً للموارد، لأن الأصول الصناعية المعنيّة يصعب استخدامها في صناعات أو نشاطات أخرى.

وهذا النوع من التنسيق اللاحق (coordination ex post) الذي يحققه السوق بالإفلاسات، يبرر وجود آليات تنسيق أفضل منه تتمثّل بالتنسيق المسبق (coordination ex ante)، أو تخطيط الاستثمار [21].

أما في حالات وجود وفورات حجم (economies of scale) لدى المؤسسات الإنتاجية، أي مقدرة لديها على زيادة إنتاجها وخفض كلفة إنتاج السلعة بمقدار ما يزداد هذا الإنتاج، فان تدخل الدولة يصبح أكثر حراجة في هذه الحالات، وتصبح حاجة المؤسسات إليه أكثر حدة.

20- أنظر، Ha-Joon Chang, " **The Political Economy of Industrial Policy**", pp. 105-155. p. 114 أنظر أيضاً، البر داغر، "نحو رؤية بديلة للسياسة الاقتصادية في لبنان"، ص. 104.

21- Ha-Joon Chang, **"The Political Economy of Industrial Policy"**, p. 118.

• دور الدولة

يكون هذا التدخل في ميدان تنسيق الاستثمار، بحيث لا ينعكس وجود وفورات الحجم هذه سبباً لدى المؤسسات لزيادة إنتاجها إلى درجة تضطرها لاحقاً إلى الدخول في حرب أسعار مع منافسيها، خصوصاً حين يتعرض الاقتصاد المعني إلى صدمات خارجية تتمثّل بانخفاض الطلب العالمي او الخارجي.

وفي التجربة الآسيوية، كانت الدولة تتدخّل أولاً لتأمين العدد الأمثل من المنتجين في القطاع الإنتاجي المعني، أي كانت تختار وجود عدد قليل من المؤسسات تنتج ضمن الشروط الأمثل (échelles optimales)– أي باستخدام طاقاتها الانتاجية الموجودة الى الحد الأقصى– على أن تكون هناك مؤسسات عديدة تنتج وفق شروط ما دون الأمثل. وكانت تستخدم إجازات الاستثمار بشكل رئيس لضبط عملية دخول المؤسسات إلى القطاعات الإنتاجية المختلفة.

وكان المستوى الثاني لتدخل الدولة يتناول إنشاء "كارتيلات لمواجهة حالات انكماش الطلب"، حيث تعمد المؤسسات بإشراف الدولة للحدّ من انتاجها لفترة معيَّنة بدل الدخول في حرب أسعار. وقد عبَّرت تجربة اليابان خلال ستينيات القرن العشرين من خلال "كارتيلات الإستثمار" عن هذه المقاربة، وذلك عبر المفاوضات التي كانت تتم بين المؤسسات الإنتاجية المعنية تحت إشراف الدولة.

كذلك أمَّنت الدولة من خلال تدخلها حماية المؤسسات الإنتاجية في القطاعات المتراجعة، من خلال تقديم دعم مؤقت لها، مقابل التزام من قبل هذه المؤسسات تحسين مستوياتها التكنولوجية ورفع مستوى إنتاجيتها[22].

22 – أنظر ايضاً، Ha-Joon Chang, "**Industrial Policy and East Asia: The Miracle, the Crisis and the Future**", paper presented at the World Bank Workshop on "**Re-thinking East Asian Miracle**", San Fransisco, USA, 16-17 February, 1999, p. 13

ثالثاً: بعض الاستنتاجات في ما يخص تنافسية المؤسسة الانتاجية العربية

أ- اكتساب التنافسية يسهم به قيام تكتلات اقتصادية اقليمية

إن من شأن تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية توفير مقدرة تنافسية إضافية للمؤسسات الإنتاجية. وتقسم النظرية النيو-كلاسيكية التقليدية هذا الأثر الإيجابي إلى نوعين: الآثار الستاتيكية والآثار الديناميكية. وتكون آثار التكتل إيجابية بالنسبة إلى البلدان المنضوية إليه، إذا نجم عنه "خلق تبادل"، أي تخصص على مستوى بلدان التكتل يقوم على التخلي عن إنتاج السلع المختلفة لصالح من يتمتّع بالكلفة الأقل داخل التكتل، الأمر الذي من شأنه تحسين عملية تخصيص الموارد على مستوى التكتل ككل. أما الآثار الديناميكية للتكتل والتي تتناول أثره على نمو البلدان المنضوية إليه، فهي تتعلّق بتحسين فعالية المؤسسات من خلال زيادة مستوى التنافس الذي تتعرّض له المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ورفع مستوى الاستثمار وتحقيق وفورات حجم لدى المؤسسات الإنتاجية بسبب اتساع حجم السوق الذي تتعامل معه هذه المؤسسات.

أما النظرية المحدثة للتكتلات الإقليمية، فانها تضيف إلى الآثار التي سبق تناولها، دور التكتلات في تعزيز القدرة التفاوضية للمنضوين إليها[23].

ومن الأمور التي أثيرت خلال السنوات السابقة في ميدان دراسة أثر اتفاقيات الشراكة مع أوروبا على البلدان العربية، مسألة "تراكم قواعد المنشأ"، أي ضرورة أن تعتبر السلعة المصدرة إلى أوروبا ذات منشأ واحد، ولو أن إنتاجها يتطلّب تشاركاً فيه من قبل عدة بلدان إقليمية. وتبدو التكتلات الإقليمية من هذه الزاوية مصدر تنافسية إضافية للمؤسسات الإنتاجية.

23-أنظر، البر داغر، "التكتلات الاقتصادية الاقليمية: مقاربة نظرية وقراءة لمشروع التكتل اللبناني-السوري"، في ألبر داغر، لبنان وسوريا: التحديات الاقتصادية والسياسات المطلوبة، بيروت، دار النهار، 2001، ص. 156-129.

ب- إكتساب التنافسية بات أمراً ممكناً لأي بلد بصرف النظر عن حجم سوقه الداخلية

جرى الربط حتى الآن بين زيادة الحجم كعامل خفض للكلفة وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسة. لكن التطور التكنولوجي المتحقّق منذ ثمانينيات القرن العشرين جعل المؤسسات الإنتاجية قادرة على إنتاج أنواع مختلفة من السلع بكميّات محدودة وبسرعة أكبر من السابق (descaling) أي أن التنافسية لم تعد مرتبطة فحسب بزيادة حجم المؤسسة وتحقيق وفورات ناجمة عن الحجم، بل أصبح بالإمكان أيضاً تحقيق إنتاج فعال وتنافسي، ولو أن الأمر يقتصر على إنتاج كميات محدودة من السلع المعنيّة. كما أمن ذلك إمكان اعتماد "استراتيجيات تخصّص متحرّك" (stratégies de spécialisation flexible) للمؤسسات الإنتاجية[24].

واستحوذت تجربة قبرص في إنتاج الألبسة على كثير من الإهتمام لأنها قامت على تحسين القدرة التنافسية في هذا القطاع من خلال تغيير أساليب تنظيم الإنتاج ومن خلال التركيز على النوعية المرتفعة المخصصة لقطاعات متطلّبة من المستهلكين. وأعطت مؤسسة Sunny face garment نموذجاً لنجاح كبير على هذا المستوى.

ج- القدرة التنافسية للمؤسسات الانتاجية ودور المؤهلات البشرية فيها

جرت الإشارة في ما سبق، إلى التصنيع المتأخر بوصفه أمراً يعتمد أولاً وبشكل رئيس على "التمرين"، والى كون هذا "التمرين" العنصر الأساس في خفض الكلفة وحيازة المقدرة التنافسية للمؤسسة الإنتاجية. ويبدو رفع مستوى مؤهلات القوى العاملة عنصراً مركزياً في حيازة التنافسية في إطار التصنيع القائم على "التمرين".

24- أنظر. Sid Ahmed AbdelKader, ***Economie politique de la transition dans les pays en développement: le cas de la Syrie.*** Paris : éditions Publisud, 1996, pp. 84-97.

ويبرِّر أخذ دور المؤهلات البشرية (skills) في الإعتبار، العودة مجدداً إلى نظريات التبادل الدولي. ولا تعالج نظرية التخصّص والتبادل الدوليين بصيغتها التقليدية هذا الأمر، ولا تأخذ في اعتبارها دور مؤهلات القوى العاملة كأحد العناصر المكونة للميِّزات النسبيَّة. فهي تعتبر أن "التمرين" ليس له كلفة، وأن ليس ثمة "إخفاقات للسوق" تعيق عملية التمرين هذه، وأن ليس ثمة اختلاف بين البلدان الصناعية وبين البلدان "الآتية متأخرة إلى التصنيع" لجهة مقدرتها على استيعاب التكنولوجيا[25].

وتأخذ النظرية المحدثة للتبادل الدولي مسألة التمرين التكنولوجي في اعتبارها، كأحد العناصر المرافقة لزيادة حجم المؤسسة الإنتاجية، أو كأحد عناصر وفورات الحجم التي تتحقّق للمؤسسة الإنتاجية.

لكن لا يترتَّب على ذلك أية نتائج أو اقتراحات في ما يتعلّق بالسياسة الإقتصادية المطلوبة على هذا المستوى[26]. وبالتالي، يتعيّن أن تكون هناك استراتيجيات حكومية تتناول خلق مؤهلات للقوى العاملة، انطلاقاً من تعيين إخفاقات السوق التي تعيق عملية التمرين المرافقة لـ "التصنيع المتأخر". وتوفر التجربة التاريخية للدول التنموية الآسيوية وللبلدان الغربية أشكالاً متعدِّدة وغنيَّة لاستراتيجيات تطوير المؤهلات البشرية التي اعتمدت في مختلف هذه البلدان.

د- المقدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية، وكيفية تعاطي الدولة الوطنية مع نصوص المنظمة العالمية للتجارة

يستمرّ النقاش بين الاقتصاديين حول كيفية التعاطي مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة ونصوصها لجهة ما تحتويه من تحريم لاستخدام أدوات السياسة التجارية التي استطاعت الدول التنموية في حينه استخدامها

25- أنظر Sanjaya Lall, **"Skills and Competitiveness in Developing Countries"**, in Lall S., ***Competitiveness, Technology and Skills***, Cheltenhan, Edward Elgar, 2001

أنظر ايضاً، البر داغر، "دور الدولة في بناء القدرة التنافسية الدولية للانتاج الوطني: حالتا سوريا ولبنان"، ص. 57 – 58.

26- أنظر، Sanjaya Lall, **"Skills and Competitiveness in Developing Countries"**, p. 134

لإنجاح عملية التصنيع المتأخر التي تنكبت لها.

ويتناول النقاش بين أمور أخرى، مسألة الدعم (subsiding)، حيث يخضع هذا الأخير لاجراءات تحجيم إضافية لدوره كأداة يمكن أن تستخدمها البلدان النامية لحفز النشاطات الصناعية فيها. ويرى البعض أن الرأي القائل بأن نصوص المنظمة تثير ضجيجاً أكثر مما تؤذي ليس دقيقاً تماماً. وذلك اخذاً بالاعتبار للائحة الممنوعات التي انتهى اليها مؤتمر الأوروغواي، والتي أظهرت تشدداً كبيراً مقارنة بما كان سائداً قبل المؤتمر لجهة استخدام أدوات الدعم. إلا أن هذا لا يعني تجاهل إمكان استخدام هذه الأداة أو التقليل من أهميتها. ويذكّر الباحثون بالاتفاق الضمني بين المشاركين في مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة في الدوحة، حيث بدا أن ثمة توافقاً ضمنيًّا بين الجميع على أن لا يصار إلى حل الخلافات بشأن استخدام أدوات الدعم من قبل البلدان المختلفة، عبر اللجوء الى آلية فض النزاعات الخاصة بالمنظمة[27]. ويعطي الباحثون حجة إضافية تظهر حدود إمكان استخدام الدعم لدى البلدان النامية، وهي المتمثلة بالكلفة التي يرتّبها استخدام هذه الأداة على المالية العامة.

بالمقابل، وبعد مؤتمر الدوحة بالذات، صدرت نصوص عديدة لباحثين شدَّدت على ضرورة عدم خفض الرسوم الجمركية بشكل اضافي بأي شكل من الأشكال. والمقارنة التي تستخدم في هذا الإطار هي التي تضع مستوى الرسوم الجمركية في الولايات المتحدة، حين كانت هذه الأخيرة في مستوى النمو نفسه لكثير من البلدان النامية حالياً. وكانت هذه الرسوم تبلغ في حينه، أي في أواخر القرن التاسع عشر، 50 بالمئة كمعدل وسطي، في حين أن مستواها لا يتجاوز 6.5 بالمئة كمعدل وسطي للبلدان النامية في الوقت الراهن[28].

27- أنظر UNCTAD, *Trade and Development Report, 2006*, Ch V: "National Policies in Support of Productive Dynamism", pp. 149-204, p. 170.

28- المصدر نفسه، ص. 175.

ويقترح الباحثون استخدام الحماية الجمركية بشكل انتقائي لحماية صناعات بعينها ودعمها. وهذا لا يعني رفع مستوى الرسوم الجمركية بوجه عام، بل استخداماً لها على نحو انتقائي ولبلوغ غايات محدّدة.

5-3 تحقيق المقدرة التنافسية للمؤسسات الانتاجية يملي عدم التزام ما تقترحه المؤسسات الدولية لجهة اعتماد التحرير الاقتصادي الكامل

أشار الباحثون إلى أن التحرير الاقتصادي المفروض على البلدان النامية بدا أسهل تطبيقاً ضمن إطار التكتلات الإقتصادية الإقليمية، أي أن ما رفضته البلدان النامية ضمن إطار المنظمة العالمية للتجارة عادت ووافقت عليه إفرادياً، حين كان الأمر يتعلّق باتفاقات ثنائية، وخصوصاً حين كانت تنضم إلى تكتلات اقليمية[29].

ولا تبدو المنافسة في ضوء العرض السابق حالة مثلى يجب أن تُعتمد في الحالات كلها وتُطبّق على القطاعات كلها، بل أن النقاش النظري الذي سبق عرضه في هذا المجال يوحي بأنه يتوجَّب على البلدان النامية التعامل بدقة كبيرة مع الإملاءات التي تتضمَّنها مشاريع التكتلات شمال – جنوب، لجهة ما تحتويه حول قوانين المنافسة، وأموراً أخرى من هذا القبيل. يمكن الإشارة في هذا الإطار إلى أن اتفاقات الشراكة مع أوروبا تضمّنت اشتراط إصدار قوانين منافسة من قبل البلدان المعنية بهذه الإتفاقيات بعد فترة خمس سنوات من دخول هذه الاخيرة حيّز التنفيذ.

هـ– تحقيق المقدرة التنافسية للمؤسسات الانتاجية يملي عدم الاقتصار على سياسات اصلاح المؤسسات الرائجة تحت عنوان "الحاكمية الصالحة"

(Good Governance) ركّزت المؤسسات الدولية منذ مطلع عقد التسعينيات الماضي على ضرورة أن تُجري البلدان النامية إصلاحاً لمؤسساتها، لكي يتاح لها أن تحقّق نجاحاً في التنمية التي تتوخَّاها. جاء تركيز المؤسسات

29- أنظر, Irfane ul Haque. Rethinking Industrial Policy. p. 5

الدولية على الإصلاح المؤسساتي لحرف نظر العالم عن الفشل المتمادي لسياسات التصحيح الهيكلي التي اعتمدتها على امتداد عقد الثمانينيات السابق، وفرضتها على البلدان النامية، ولرمي تهمة الفشل على هذه البلدان، باعتبار أنها تفتقر إلى المؤسسات "الجيدة"، التي يفترض أن تكون موجودة لكي تنجح السياسات المقترحة.

واعتمدت المؤسسات الدولية لائحة طويلة ومحدّدة من المؤسسات التي يتوجب على البلدان النامية أن تقيمها، وقد أدرجت تحت عنوان "الحاكمية الصالحة" (Good Governance). وقد تبيّن في نهاية المطاف أن المؤسسات الدولية تقترح وصفة واحدة في ميدان الإصلاح المؤسساتي على البلدان النامية، وأنها تستعيد في ذلك المقاربة ذاتها التي اعتمدتها في سياسات التصحيح الهيكلي التي عملت على تطبيقها على امتداد عقد الثمانينيات. وإلى كون اقتراحات الإصلاح المؤسساتي معقّدة وموحّدة لجميع البلدان النامية، فإنها ركّزت على شكل المؤسسات أكثر مما ركّزت على وظائفها، وانعكست مقاربتها عملية لصق للمؤسسات المقترحة[30]، من دون أخذ بالاعتبار مدى تناغمها مع الإطار المؤسساتي الرسمي وغير الرسمي القائم في البلدان المعنية، ما جعل في غالب الأحيان المحاكاة المؤسساتية التي اعتمدت عديمة الفعالية نسبة الى الدور الذي جرى الافتراض أنها ينبغي أن تؤديه. وانتبه الباحثون إلى صعوبة تحقيق الإصلاحات المقترحة، وإلى أن حكومات البلدان النامية تهدر وقتاً ثميناً في محاولة إقامة المؤسسات المقترحة وفي إصدار نصوص وتشريعات جديدة لا تستطيع أن تضعها موضع التطبيق ما يجعل ممارستها هذه مصدر فشل اقتصادي لديها، علماً أنها تستطيع أن تحفّز نموها من خلال سياسات أقل تعقيداً وتطلباً[31].

30- أنظر، Elsa LaFaye de Micheaux, Pépita Ould-Ahmed, **«Les contours d'un projet institutionnaliste en économie du développement»**, in: E. de Micheaux, P. Ould-Ahmed, dir., ***Institutions et développement : la fabrique institutionnelle et politique des trajectoires de développement, ouvrage à paraître***, 2007, 21 pages, p. 11-12

31- أنظر، Dani Rodrik, **"Getting Institutions Right"**, CESifo DICE Report, 2-2004, pp. 10-15, p. 13

كما أُخذ عليها أنها ركّزت على مؤسسات بعينها، هي تلك المعنية بحماية الملكية، باعتبار أن توافر هذه الحماية هو العامل الأهم لجهة تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي. وقد جاءت تجربة الصين التي تظهر استحواز هذا البلد وحده على ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، على الرغم من عدم وجود نظام ملكية خاصة واضح فيه، لتلقي شكوكاً على جدوى اختصار مشروع الإصلاح المؤسساتي المقترح على العناصر المتعلقة بحماية حقوق الملكية منه.

إلا أن أهم نقد لعملية المحاكاة المؤسساتية التي فرضتها المؤسسات الدولية على البلدان النامية، من خلال الشروط الموضوعة لتمويل هذه البلدان كما كان الأمر عند تطبيق سياسات التصحيح الهيكلي، هو أن هذه المحاكاة بدت غير كافية لتوفير ما يلزم للبلدان النامية لـ"اللحاق" (catch-up) بالبلدان المتقدمة وتحقيق تصنيعها المتأخر. وقد أثبتت التجربة التاريخية، أن استيراد المؤسسات لا يكفي بحد ذاته لتحقيق هذا "اللحاق". وقد أعطت اليابان خلال حقبة الميجي نموذجاً غنياً بالدروس لجهة استيراد المؤسسات من البلدان الأكثر تقدماً، ثم تكييف هذه المؤسسات مع الواقع المحلي، من خلال إضافة عناصر جديدة إليها لجعلها قادرة على الإسهام بنجاح في عملية التصنيع المتأخر المعتمدة[32].

32- أنظر Ha-Joon Chang, "**Understanding the Relationship Between Institutions and Economic Development: Some Key Theoretical Issues**", United Nations University-World Institute for Development Economics Research, Discussion Paper n. 2006-05, July 2006, p. 11-12

خاتمة

مما تقدّم، يظهر أن ثمة ثابتتين تعودان في كل قراءة غير أرثوذكسية الطابع (non-orthodoxe) لما ينبغي عمله من أجل تحقيق تنافسية المؤسسات الإنتاجية وإنجاح مشروع "اللحاق" ضمن إطار "التصنيع المتأخر". هاتان الثابتتان هما أولاً، تدخّل الدولة لدعم المؤسسات الإنتاجية المعنية بتحقيق شروط التنافسية وحمايتها، وفقاً للآليات التي جرى التطرّق إليها، وثانياً، جعل هذا التدخّل مشروطاً بتحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس من قبل المؤسسات الإنتاجية لجهة اكتساب التنافسية واختراق الأسواق الدولية.

في ضوء هذين الشرطين، يمكن تقييم التجارب العربية في حقل اكتساب التنافسية، واقتراح بدائل في ميدان السياسة الاقتصادية.

الفقر ظاهرة اقتصادية اجتماعية مقلقة
هل سلمت منها الدول العربية؟

د.عبدالهادي يموت*

الفقر ظاهرة عالمية عرفتها وتعرفها كل شعوب الأرض، وقد لا تخلو منها دولة من الدول، ولا مدينة من المدن. تنخر في خلايا المجتمعات فتساهم في خلق الكثير من الآفات: سوء التغذية، الأمراض، والجهل. وأصبح ممكنًا قياس هذه الظاهرة، وأصبحنا نضع تعاريف للفقر، والفقر المدقع، وخط الفقر، والفقر الأدنى، والفقر الأعلى، ومع هذا هل هناك مفهوم ومقياس واحد للفقر؟ ولخط الفقر؟ أي هل الفقر في السودان يُقاس بالمقاييس نفسها التي يقاس بها الفقر في إسرائيل أم في كندا؟ أو في الولايات المتحدة الأميركية؟ أو أن ذلك قد يختلف من دولة إلى دولة ثانية؟ ما هي العوامل التي تساهم في عملية الفقر في دول عربية؟ ما هي آثار الفقر؟ وما هي بعض الحلول المقترحة للخروج من هذا المأزق الكبير المتنامي؟

بداية نود أن نشير إلى أن متوسط دخل الفرد في إسرائيل يوازي مجموع دخل الفرد في عشر دول عربية ويزيد (3280 دولاراً)[1].

* عميد سابق لكلية العلوم الاقتصادية وإدارة الاعمال الجامعة اللبنانية

1- Le Monde. **Bilan du Monde**. 2007.france. p.89.115 متوسط دخل الفرد في إسرائيل (18620 دولارًا أميركيًا)، وهو يوازي مجموع دخل الفرد في عشر دول عربية، ويزيد (3280دولارًا)، وهذه الدول هي: مصر (1250 د.أ)، سوريا (1380 د.أ)، الأردن (2500 د.أ)، المغرب (1730 د.أ)، الجزائر (2730 د.أ)، موريتانيا (560 د.أ)، السودان (640 د.أ)، جيبوتي (1020 د.أ)، جزر القمر (640 د.أ)، تونس (2980 د.أ)؛ علماً بأن دخل الفرد في الكويت (24040 د.أ) وفي الإمارات العربية المتحدة (23770 د.أ)

ولكن هل هذا يعني أن كل الاسرائيليين أغنياء، ولا يوجد في إسرائيل فقراء؟! هل هذا يعني أن كل أفراد المجتمعات العربية في الدول العشر المذكورة آنفًا هم فقراء، وهل تفتقد هذه المجتمعات إلى مواطنين متوسطي الحال، أو مواطنين أغنياء.

لن نقف عند القضية التقنية، أي لن نبحث بمقاييس خط الفقر، والفقر الأعلى، وفجوة الفقر، أو عند قياس مستويات المعيشة، وتصنيف الأسر والسكان، ما يهمُّنا هو عرض بعض أوجه هذه الظاهرة وآثارها، أي علاقتها بالمرض، والجهل، والجوع.

إن موضوع الفقر متشعب جداً، ذلك أنه حين تريد الكتابة في الفقر تجد نفسك ملزماً الكتابة في الاقتصاد وفي الاجتماع، في الناتج المحلي، في السكان، في البطالة، في العمالة، في الأمية، في الصحة، في الدَين العام، في الموازنة العامة، باختصار، لا يوجد ميدان إلا ونجد أنفسنا ملزمين خوض غماره إذا أردنا أن نوفِّيَ الموضوع حقه. في هذا البحث سنتناول نقاطًا محددة.

ما هو مفهوم الفقر؟ ما حجمه في دول عربية ودول غربية؟ ماهي بعض أسبابه؟ ماهي بعض آثاره؟ وما هي بعض الحلول المقترحة؟

أولاً: مفهوم الفقر

تعرّف المنظمات الدولية الفقر على "أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم، وكل ما يعدُّ من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق للحياة". واتسع هذا المفهوم واصبح أكثر شمولاً خصوصاً بعد قمة كوبنهاغن العام 2006 التي شدَّدت على أهمية حصول الفرد على الحد الأدنى من الحياة الكريمة، وتأمين بيئة سليمة، وفرص المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات في جوانب الحياة المدنية.

كان المرء يعتبر فقيراً إذا كان دخله لا يستطيع أن يؤمن له الإنفاق الكافي

لتأمين الحد الأدنى من حاجاته الغذائية، وأصبح الإنسان اليوم يُنعت بالفقير إذا كان غير قادر على تأمين مجموعة من الحاجات من بينها الغذاء الصحيح والسكن والملبس والطبابة والاستشفاء والصرف الصحي والمياه النقية للاستهلاك البشري، وتوفير المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة، وتسديد فواتير الماء والكهرباء، وتلبية الواجبات الاجتماعية. وبشكل عام، إن البلد الذي دخل الفرد فيه دون الدولارين يعتبر في حالة فقر كبير، ومن كان دخل الفرد فيه على حدود الدولار الواحد يكون ملامساً عتبة الفقر المدقع.

اعتبر البنك الدولي أن الدول التي يقل معدل دخل الفرد السنوي فيها عن 600 دولار أميركي، دولاً فقيرة، ثم خفض هذه القيمة إلى 400 دولار أو ما يوازيها من العملات الأخرى العام 1992. وثمة دول أخرى، دخل الفرد فيها أقل بكثير من 300 دولار أميركي سنوياً، وهي بهذه الحالة تعتبر دولاً في حالة فقر مدقع. وعندما تمّ إدخال عناصر أخرى إلى جانب موضوع الدخل، تتعلّق برفاه الإنسان، نتبيّن أن دولاً عظمى متوسط دخل الفرد فيها مرتفع جداً، ومع هذا، يلامس الفقر فيها الملايين من أبنائها (الولايات المتحدة الأميركية).

لقد ارتفع عدد الدول الأقل نمواً (نادي الفقراء) من 25 دولة العام 1971 إلى 48 دولة العام 1999، وأصبح اليوم 86 دولة. والملفت أن حوالى 3 مليارات شخص في العالم يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً. إن عدد الفقراء في الدول العربية كان بين 90 و100 مليون نسمة العام 1992 أي بين 34 و38% من عدد السكان[2]. ويظهر أنه كلما ارتفع سعر النفط كلما ازداد عدد الفقراء.

ويعود تصنيف خط الفقر إلى المعايير المتبعة في البلد نفسه. ففي أوروبا مثلاً إذا كان دخل الفرد أقل من 55% من دخل المواطنين المتوسطي الحال

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القضاء على الفقر، ص16. وقد اعتمد التقدير على البيانات الخاصة بالدخل، وعلى تقدير تقريبي للوضع في البلدان التي تقل فيها البيانات عن الدخل أو المؤشرات الاجتماعية الأخرى.

يعتبر مواطناً فقيراً. ولنأخذ نموذجاً عن الفقر في هولندا حيث يعتبر فقيراً من لم يتمكّن من الحصول على المال الكافي لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً مثل الطعام والملبس والمسكن بما في ذلك الماء والطاقة. فعلى سبيل المثال في نهاية العام 2005 أصدر المكتب الهولندي للتخطيط الثقافي والاجتماعي والمكتب المركزي الإحصائي إنذاراً مشتركاً بأن هناك ما نسبته أكثر من 10% من سكان هولندا كانوا مضطرين إلى العيش على "دخل منخفض"، ولا تشمل السلع الكمالية مثل شراء المساكن الخاصة، والسفر لقضاء الإجازات والكحول والتبغ. ويعتبر تقرير جديد صادر عن منظمة الأمم المتحدة للأطفال (يونيسف)، بريطانيا أسوأ مكان في رفاهة الأطفال بين الدول المتقدمة لنشأة الأطفال. وذكرت سكاي نيوز الأربعاء في 15 أيلول/سبتمبر 2007 أن يونيسف قالت: إن أطفال بريطانيا هم الأكثر تعسًا وفقرًا، والأقل صحة، والأشد إهمالاً في الدول الإحدى والعشرين الأغنى في العالم، لتأتي في ذيل قائمة من 40 مؤشراً مختلفاً لرفاهية الطفل.

طبقاً لتقرير يونيسف الصادر تحت عنوان " فقر الطفل في المنظور: نظرة عامة على حالة الطفل في الدول الغنية"، فإن بريطانيا تتخلّف عن الدول الصناعية من حيث الفقر النسبي والحرمان وجودة علاقة الأطفال بالآباء ونظرائهم، وصحة الطفل وسلامته، والسلوك والتعرض للمخاطر، وإحساس الصغار أنفسهم بالخير. وعلى الرغم من المستوى العالي في جودة التعليم، فإن بريطانيا مازالت في قاع كل المعايير الأخرى، لتأتي بذلك في مؤخرة الدول الإحدى والعشرين. وهذه هي أول دراسة تجريها يونيسف عن رفاه الطفل في العالم المتقدّم، وهي تمثل ضربة قوية للحكومة البريطانية والتي جعلت من أهدافها الرئيسة تقليل فقر الطفل إلى النصف بحلول العام 2010.

من المنطلقات السالفة يمكن القول إنه **لا يوجد مقياس واحد للفقر في الدول**، ذلك أنه إذا أخذنا دولاراً واحداً كمعيار للفقر المدقع في الدول العربية، فإن نسبة الفقراء في الدول العربية لن تتجاوز 2.5% أو 3.5%، ويبدو هذا الأمر

غير مقنع، كما أنه يوجِّه رسالة مضلِّلة مفادها أن مكافحة الفقر ليست من أولويات التنمية في المنطقة العربية، إضافة إلى أن هذا المقياس "لا يصلح لتقييم وضع الفقر في معظم البلدان العربية ذات مستوى التنمية والدخل المرتفع أو المتوسط"[3]. ولو احتسبنا الفقر وفق معيار من لا يحصل على الدولارين في اليوم، فإن نسبة السكان الفقراء تصل إلى 31.5%.

المهم الذي لا يقبل الشك، أن الفقر مرتبط ارتباطاً أساسياً بتوافر المال الضروري لتأمين الحاجات الإنسانية، لأن توافره يبعد عن الانسان العوز، والتشرُّد والارتهان لإرادة الآخرين. فإذا ما تأمَّن المال فإنه يساهم في تحرير الإنسان من ضغوطات الحياة، ويتمكَّن بالتالي من تملك القدرة على التحكم بمقدرات حياته.

ثانياً:حجم الفقر في دول عربية ودول غربية

قبل عرض حجم الفقر في دول عربية وغربية نجد من المفيد الإشارة إلى الفقر في أهم أقاليم العالم علماً أن بعض الأرقام قد يكون متضاربًا مع أرقام أخرى موجودة في الدراسة. يتبيَّن من الجدول الرقم (1) بأن الفقر في منطقة جنوب آسيا يشكل نسبة 77.8% من مجمل السكان العام 2002، وتأتي أيضاً منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي حيث تمثِّل النسبة الكبرى الثانية، ومجمل عدد الفقراء في هاتين المنطقتين مليار و849 مليون نسمة . كنا نتمنَّى لو وضعت أوروبا منفصلة عن آسيا الوسطى كي نتبيَّن فعلاً الحجم الحقيقي للفقراء فيها، أما وقد جمعت مع آسيا فقد ضاع المجال لمعرفة حقيقة الوضع في آسيا بأكملها لأن الفقر يظهر أن أغلبه يتمركز في آسيا، ويظهر أنه لو أضفنا إلى المجموعتين السابقتين، الشرق الأوسط ووسط آسيا، لتبيَّن أن آسيا قد حوت لوحدها أكثر من ملياري فقير. على الرغم من أن أرقام الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية، وفي إحصاءات أخرى، أظهرت

3- أنظر أديب نعمة، أهداف الألفية في البلدان العربية: الهدف الأول القضاء على الفقر المدقع والجوع، الإسكوا، دمشق، 1/5/2005، وحدة معلومات التنمية للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أن عدد الفقراء تجاوز 100 مليون فقير، علماً بأن الجدول يعطينا فكرة عن أن عدد الفقراء الذين يحصلون على أقل من دولارين يزيد على 2 مليار وستماية ألف فقير.

جدول رقم(1)
الفقر في أهم أقاليم العالم

المنطقة	نسبة الفقراء(%)				عدد الفقراء (بالمليون)			
	دولار للفرد باليوم		دولاران للفرد باليوم		دولار للفرد باليوم		دولاران للفرد باليوم	
	1990	2002	1990	2002	1990	2002	1990	2002
شرق آسيا والمحيط الهادي	29.6	14.9	69.9	40.7	472	214	1116	748
أوروبا	0.5	3.6	4.9	16.1	2	10	23	76
أميركا اللاتينية والكاريبي	11.3	9.5	28.4	22.6	49	42	125	110
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2.3	2.4	21.4	19.8	6	5	51	61
جنوب آسيا	41.3	31.3	85.5	77.8	462	437	958	1091
إفريقيا جنوب الصحراء	44.6	46.4	75	74.9	227	303	382	516
العالم	27.9	21.1	60.8	49.9	1218	1011	2654	2611

المصدر: البنك الدولي 2006، تعزيز مكاسب تقليص الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مأخوذ عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، ص 26

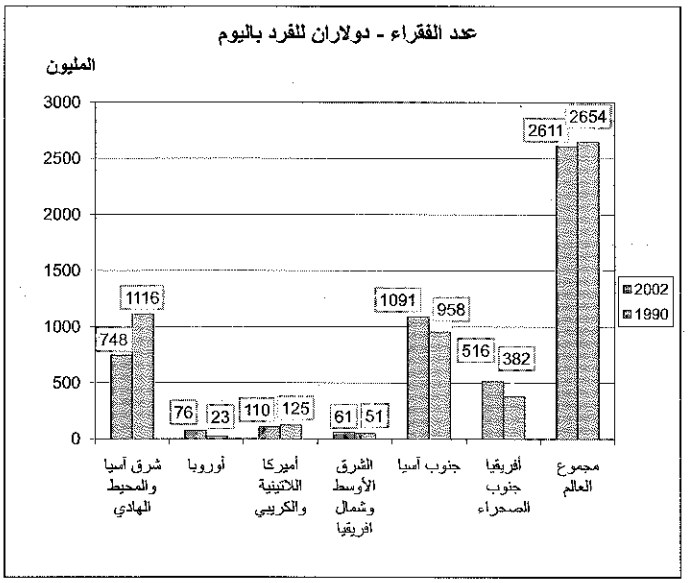

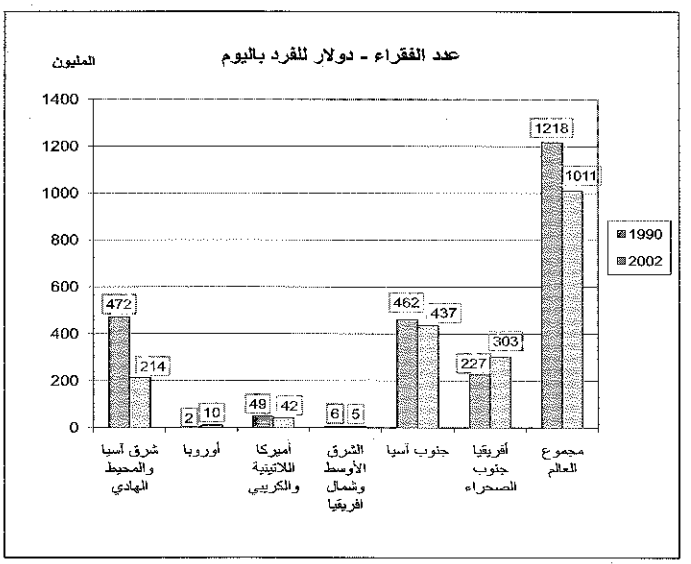

1- حجم الفقر في دول عربية

سنحاول في الفقرات التالية أن نعالج نماذج من حالات الفقر وحجمه في دول عربية، وإن استثنينا دول الخليج العربي من العرض فإن ذلك لا يعني أبداً أن الفقر بعيد عنها، بل لأن الفقر في دول غير نفطية قد يكون فظيعاً.

أ: اليمن

أظهر مسح ميزانية الأسرة الذي أجري في اليمن العام 1998 أن 17.6% أي حوالى 2.9 مليون نسمة من السكان يعيشون تحت خط فقر الغذاء، أي أنهم لا يستطيعون تأمين الغذاء الضروري وبالتالي تأمين صحة مقبولة. وإذا ما أضفنا إلى الحاجات الغذائية حاجات أخرى كالملبس والمسكن والصحة والتعليم، والنقل، نجد أن النسبة ترتفع إلى حدود 41.8%، ما يعكس خطورة أوضاع 6.9 ملايين مواطن يمني يعانون الفقر وأبعاده المتنوعة. والملفت أن 6.5 مليون نسمة من هؤلاء يعيشون في الأرياف، في حين يعيش 400 ألف نسمة فقط في المدن. ولوحظ أن هذه النسب حتى العام 2004 لم تنخفض بشكل ملموس.

وأظهرت دراسة اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) التي صدرت خلال العام 2004، أن نسبة الفقر في المدن اليمنية تصل إلى حوالى 30%، في حين أنها ترتفع بشكل ملحوظ في الريف لتصل إلى 45% والملفت أن الريف اليمني يضم حوالى 83% من فقراء اليمن، و87% من الفقراء الذين يعانون فقراً غذائياً[4].

ب: سورية

تعتبر سورية من أوليات الدول العربية التي أعلنت عن مستوى الفقر لديها. ففي خلال حفل إشهار دراسة "سياسات الاقتصاد الكلي لمكافحة الفقر في سورية" ومشروع "دعم هيئة تخطيط الدولة في إعداد الخطة الخمسية العاشرة" أعلن فيه رسمياً عن أن الحد الأعلى لعدد الفقراء يصل إلى 5.3 مليون شخص. وحدَّد تعريف الفقر في سورية بالأفراد الذين يقل مجموع إنفاقهم عن 1458 ليرة سورية شهرياً.

لقد قسَّم التقرير الفقر إلى حدَّين: أدنى حيث الدخل 1458 ليرة سورية شهرياً

4- يجدر بالإشارة أن تضارباً حاصلاً في الأرقام بين الدراسات المختلفة في سائر الدول العربية، إلا أن الذي لا شك فيه هو أن اليمن والكثير من الدول العربية تعاني معاناة كبيرة من آثار الفقر.

للفرد، أي ما يعادل 30 دولارًا أميركيًا، أي 360 دولارًا سنوياً ومعه بلغت نسبة الفقر 11.4% من السكان لتشمل مليوني شخص لم يستطيعوا الحصول على الحاجات الأساسية من المواد الغذائية وغيرها، وحدٌّ أعلى حيث دخل الفرد 2053 ليرة سورية أي حوالى 40 دولارًا أميركيًا، أي 480 دولارًا أميركيًا سنوياً، حيث يرتفع الفقر الإجمالي إلى 30% من السكان ليشمل 5.3 مليون فقير، أي حوالى 30% من مجمل السكان، البالغ تعدادهم أكثر من 17 مليون نسمة. والواضح أن الجزء الأكبر من دخل المواطن السوري يذهب إلى تأمين احتياجاته من الغذاء. وأفادت مؤشرات للمكتب المركزي للإحصاء أن حد الإعالة 4.1 أفراد للأجر، وبالتالي يعادل في تكاليف المعيشة للأسرة السورية 4010 ليرة سورية. وإذا ما أضفنا إلى الحاجات الغذائية المسكن والملبس والطبابة نتبيَّن أن المواطن يحتاج إلى حوالى 10 آلاف ليرة سورية شهرياً، وهذا الأمر غير متوافر.

ج: المغرب

في التقرير الذي أعده خبراء مغاربة بالاشتراك مع قسم المغرب العربي بالبنك الدولي، استنتجت الدراسة أن عتبة الفقر في المغرب هي في حدود 392 دولاراً أميركيًا للفرد في الحواضر، و303 دولار للفرد في القرى، وأن نسبة الفقر 19% العام 1999 على المستوى الوطني[5].

د: الجزائر

تراجع مؤشر الفقر في الجزائر من 25.2 % على مجموع السكان العام 1995 إلى 16.6 % العام 2005 ما يعني معدل تراجع سنوي بنسبة 4% بحسب تقرير للتنمية البشرية قدَّمه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري بالتعاون مع برنامج التنمية للأمم المتحدة. ويعكس هذا التراجع زيادة في أمل الحياة، وتراجع الشريحة النسبية من السكان المحرومة من الماء

5- جريدة الشرق الأوسط، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2007، العدد 10538

والغذاء والتغذية. إن نسبة الفقر كانت 23% قبلاً، واصبحت العام 2006 بحدود 13% (6).

هـ: لبنان

يظهر في التقرير الوطني اللبناني حول "أهداف التنمية الألفية"، الذي قامت وزارة الشؤون الاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن الفقر المدقع لا يشكّل المعضلة الرئيسة في لبنان على الرغم من أنه يُقدر بأن 7.5% من اللبنانيين يتأثرون بهذا البلاء والمحنة، وعلى الرغم من ذلك وبحسب مؤشر نوعية الحياة المعيشية فإن هناك أكثر من 30% من اللبنانيين غير قادرين على تأمين حاجاتهم الأساسية(7).

و: مصر

إن 1.75 جنيه في اليوم هو الحد بالنسبة إلى خط الفقر في مصر. و لكي تعتبر عائلة مكوَّنة من ستة أشخاص فقيرة يجب أن يكون دخلها الشهري أقل من 315 جنيهًا، أي حوالى 50 دولارًا حسب أسعار الصرف الحالي. وفي تقرير البنك الدولي عن حالة الفقر في مصر خلال الفترة من العام 2000 إلى العام 2005 أكّدت الأرقام أن معدل الفقراء في مصر ما يزال في زيادة مستمرة حتى أصبح يضم 28 مليون مواطن أي ما يمثّل حوالى 40% من عدد السكان، وأن تعريف الفقراء الذين يمثّلون قرابة نصف مصر هم من يقل دخلهم عن 153 جنيهًا مصريًا شهريًا، وأن نصف هؤلاء يقعون ضمن نطاق الفقر المطلق ويقل دخلهم عن 118 جنيهًا شهريًا.

ز- الأردن

تُظهر الأرقام حسب آخر الإحصاءات الرسمية التي صدرت عن وزارة

6- موقع الشهاب للإعلام الجمعة 5/10/2007 www.chihab.net
7- أنظر ورقة العمل المعدة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في لبنان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أهداف الألفية الانمائية

التخطيط والتعاون الدولي في نهاية العام 2004، حول مشكلة الفقر في الأردن، أن 770 ألف مواطن يعيشون تحت خط الفقر في الأردن، وأن 14% من السكان يعانون نقصًا شديدًا في الإمكانات واحتياجات الحياة الأساسية، وأن نسبة الفقر أعلى بين الأسر التي
ترأسها نساء منفصلات عن أزواجهنَّ أوالمطلقات، وتتبعها الأرامل، وأن الفقر بين الأطفال أعلى من المعدل العام لنسبة الفقر في الفئات الأخرى، حيث تبلغ نسبة الفقر بين الأطفال دون السن الثامنة عشرة 16% وهي أعلى بنسبة 2% من المعدل العام، الأمر الذي يدفع الأطفال إلى العمل وترك الدراسة، وبالتالي ازدياد فرص الأمية والجهل والدخول في دائرة محكمة تربطها علاقات وطيدة ما بين الجهل والفقر، وأن خط الفقر الرسمي هو 26 ديناراً للشخص في الشهر نهاية العام 2004.
تظهر الإحصائيات جميعها أن الفقراء يعانون مشاكل عديدة بالإضافة إلى الفقر، منها النقص في التعليم وقلّة الرعاية الصحية، وازدياد في معدلات الأطفال المعالين عمَّا هو الحال في باقي طبقات المجتمع[8]. ولا تحدِّد الدراسة المقدمة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي أي مبلغ واضح لاحتساب خط الفقر الغذائي، لكنها تشير إلى ثلاث طرق رئيسة لتحديده، وهي: كميات السعرات الحرارية التي يتناولها الفرد في الغذاء، كميات الطاقة المستمدة من الغذاء للفرد الواحد، تكلفة الاحتياجات الأساسية للمعيشة، وتحدَّد الأسرة الفقيرة من خلال هذا النموذج إذا كان مجموع الدخل المتحصَّل لهذه الأسرة لا يغطي الاحتياجات الأساسية الدنيا من تكلفة الطعام الذي يفي بالمعدل العام للأسر من الاحتياجات الغذائية المتوازنة مضافاً إليها تكلفة الإيجار والحد الأدنى من اللباس والوقود وبعض الاحتياجات الأساسية الأخرى. وبناءً عليه تحدَّد الأسرة تحت خط الفقر الغذائي إذا كان مجموع دخلها لا يفي بالاحتياجات الأساسية السابقة. ويعتبر هذا النموذج من أسهل النماذج وأكثرها مباشرة وقابلية

8- http://www.tkiyetumail.org/default.htm

للتطبيق والقياس. وهو ما يستخدم في تحديد الفقر المدقع بقيمة تقريبية بـ 15 دينارًا للفرد الواحد شهرياً بعد حسم التكاليف كافة من إيجار وكهرباء وعلاج وما شابه.

2–حجم الفقر في إسرائيل وفي دول غربية

أ. إسرائيل[9]

إعتبر تعريف خط الفقر في إسرائيل كل إسرائيلي يتلقّى 50% أو أقل من الدخل المتوسط، وبالتالي فإن عدد الفقراء في إسرائيل حتى النصف الأول من العام 2005 قد وصل إلى مليون و570 ألف شخص، وهم يشكلون حوالى 23.5% من مجمل السكان في إسرائيل، وهذا يعني أن واحداً من بين كل أربعة إسرائيليين يعيش تحت خط الفقر. وكشفت مؤسسة التأمين الوطني الحكومية في إسرائيل عن تقرير جاء فيه أن هذا العدد قد تزايد العام 2006، حيث وصل إلى مليون و630 ألف إسرائيلي[10]، أي أن ربع السكان هم من الفقراء. وهي بالتالي تواصل الاحتفاظ بلقب أكثر دولة فقيرة بين الدول الصناعية.

وتبيِّن معطيات التقرير أن الأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر في إسرائيل بشكل ملموس خلال السنوات الخمس الأخيرة، قد ارتفع من 482 الفاً إلى 714 الفاً، أي أن طفلاً واحداً من كل ثلاثة أطفال أصبح فقيراً بعد أن كان طفلاً من بين كل أربعة أطفال. ويعود السبب في أن مخصَّصات الأطفال التراكمية قد تراجعت بنحو 47% منذ العام 2001. وعلى الرغم من ذلك فإن الأرقام المقدَّمة من قبل الحكومة الاسرائيلية أقل من الواقع الحقيقي، وذلك حسب رأي رئيس نقابة العاملين يتسحاق بيري بقوله "إن تقرير الفقر لا علاقة له بالواقع" فالوضع أخطر من ذلك. يجدر بالإشارة أن تعريف الفقير في إسرائيل هو كل شخص يبلغ دخله الشهري أقل من 425 دولاراً أميركيا

9- تقرير الفقر أصدرته مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية، ونشرته جريدة المستقبل اللبنانية، الصادرة بتاريخ 6 شباط/فبراير 2006، ص 14.
10- جريدة الأخبار اللبنانية، الخميس في 27 أيلول 2007

في الشهر، أو كل شخصين يقل دخلهما عن 680 دولاراً أميركياً.
وتأثّر المواطنون العرب بهذه الظاهرة بشكل أساسي، فقد ارتفعت نسبة الفقراء العرب خلال السنوات الخمس الأخيرة من 28% بين مجمل الفقراء في إسرائيل إلى 31%، ويعود الوضع بشكل عام إلى انخفاض مخصصات التأمين الوطني ومخصصات الأطفال.

ب: هولندا

لنأخذ نموذجا غربياً عن الفقر في هولندا حيث يعتبر فقيراً في هولندا من لم يتمكن من الحصول على المال الكافي لتلبية الاحتياجات الأكثر أساسية مثل الطعام والملبس والمسكن بما في ذلك الماء والطاقة. في نهاية العام 2005 أصدر المكتب الهولندي للتخطيط الثقافي والاجتماعي والمكتب المركزي الإحصائي انذاراً مشتركاً يشير إلى أن هناك أكثر من 10% من الهولنديين كانوا مضطرين إلى العيش على "دخل منخفض" لا يشمل السلع الكمالية مثل شراء المساكن الخاصة، والسفر لقضاء الإجازات، والكحول والتبغ. واعتبر بأن الفرد يحتاج إلى 8000 يورو أي حوالى 9000 دولار بسعره العام 2000.

ج: سويسرا[11]

يحدِّد المؤتمر السويسري للمساعدات الإجتماعية مفهوم الفقر بأنه الشخص الذي يربح أقل من 2200 فرنك سويسري في الشهر، أما لدى الأسرة ذات العائل الواحد مثل الأرامل والمطلقات ولديها ما لا يقل عن طفلين تقل أعمارهما عن 16 عامًا فيصل الحد الأدنى إلى 3800 فرنك شهريًا. ويرى المكتب الفدرالي السويسري للإحصاء أن ظاهرة الفقر في مطلع الألفية

11- مواقع ذات علاقة
المكتب الفدرالي للإحصاء (http://www.bfs.admin.ch/bfs/portal/fr/index.html)
المؤتمر السويسري للمساعدات الإجتماعية (http://www.skos.ch/)
منظمة كاريتاس الخيرية (http://www.caritas.ch/)
المكتب الفدرالي للضمان الأجتماعي (http://www.bsv.admin.ch/aktuell/highlight/e/index.htm)
اللجنة الفدرالية لتنسيق الشؤون العائلية (http://www.coff-ekff.ch/)

الثالثة هي في حدود 9.1% من سكان سويسرا[12].
وتشير البيانات الرسمية إلى أن العمال الفقراء يتوزَّعون على شرائح اجتماعية مختلفة، فنسبة 10.3% منهم هي من الأرامل والمطلقات اللائي يتحملن عبء تربية أبنائهن وحدهن، في حين ترتفع هذه النسبة إلى 16.5% من الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 4 أشخاص، في حين يمثل العمال غير المؤهلين نسبة 11.4% وهم ممن يعملون في وظائف لا تتطلب تأهيلاً مهنياً محدداً، ويضطرون الى القبول بأي عمل يتم عرضه عليهم كي لا يتم اتهامهم بأنهم يعيشون فحسب من أموال الدعم الاجتماعي، وهي الشريحة نفسها أيضًا التي ينضوي تحتها 8.4% من العمال الفقراء الذين يعملون بتعاقدات محدودة الأجل وغير قابلة للتجديد. في الوقت نفسه، يعاني أيضا من يمتهنون العمل الحر مشكلة تدني دخلهم بشكل كبير يكاد يقترب بهم من حافة الفقر، وهم يمثلون حوالى 12.8% من العمال. وينعكس هذا الوضع بشكل سيئ على الأطفال لعدم توافر الإمكانات المناسبة التي تساعد في دراستهم، ما ينعكس على مستوى التحصيل ويترك آثارًا سلبية على المسار الدراسي. وبلغة الأرقام فإن 10% من أطفال سويسرا يعيشون على الحد الأدنى من المقوِّمات الضرورية للحياة اليومية.

د: الفقر في الولايات المتحدة الأميركية

ذكر التقرير السنوي للمكتب الأميركي للاحصاء أن 36.5 مليون شخص، أي واحد من كل ثمانية من سكان الولايات المتحدة الأميركية، يعيشون تحت عتبة الفقر، بينما هناك 47 مليون شخص محرومين من أي ضمان صحي العام 2006. وهذا يعني أن نسبة الفقر قد بلغت 12.3%. واعتبر التقرير من الفقراء كل أسرة تتألف من شخصين يقل دخلهما عن 13167 دولاراً أميركياً وعن 16079 دولارًا أميركيًا لثلاثة أشخاص. وأضاف أن 12.8 مليون طفل وفتى، أي ما نسبتهم 17.4%، لم يبلغوا الثامنة عشرة

12- إن الأرقام المعروضة قد تكون أقل من المستوى الحقيقي باعتبار أن منظمة كاريتاس للمساعدات الاجتماعية تعتقد بأن الارقام تقل 40% عن الحد الأدنى للفقر العام 2004.

من العمر يعيشون في الفقر، و8.7 ملايين طفل، نسبتهم 11.7%، ليس لديهم أي تأمين طبي. وتعتبر نسبة الفقراء بين السود هي الأعلى 24.3%، في حين أن نسبة الفقراء بين الناطقين باللغة الإسبانية هي 20.6% وبين الآسيويين 10.3%، أما بين البيض غير المتحدِّرين من أميركا اللاتينية فتبلغ النسبة 8.2%.

من كل ما تقدم ماذا يمكن أن نستنتج؟

التوصيف السابق لحالات الفقر في دول محددة (غنية وفقيرة) يبيِّن لنا أن ليس هنالك معيار واحد لتحديد الفقر وخط الفقر في سائر دول العالم، ذلك أن الدول، وباستمرار، تعمل على إخفاء حقيقة واقع الفقر لديها، أو التقليل من أهميته ووجوده. والملفت مثلاً أن خط الفقر للفرد الواحد في هولندا هو 9000 دولار اميركي سنويًا، وذلك لتغطية تكاليف الاحتياجات الأساسية (طعام، مسكن، ملبس)، في حين أن 13167 دولاراً سنويًا هو خط الفقر لشخصين في الولايات المتحدة الأميركية. أما في سويسرا، بالمقارنة مع هولندا والولايات الممتحدة الأميركية، فإن الدخل السنوي للفرد الواحد يجب أن لا يقل عن 22500 دولار وإلا اعتبر فقيراً، وفي إسرائيل خط الفقر هو حوالى 6600 دولار أميركي.

من خصائص الفقر في سائر الدول العربية هو التفاوت الواضح بين الريف والمدينة، إضافة إلى حزام الفقر حول المدن الكبرى، يترافق ذلك مع ترد في البنى التحتية، والخدماتية، وانتشار البطالة الواسعة، والإخفاق المدرسي، وازدهار ظاهرة عمالة الأطفال والتسول، وإن كانت هذه الظواهر بنسب متفاوتة بين دول عربية وأخرى.

ولا بد من الإشارة إلى عدم دقة المعلومات المتوافرة الأمر الذي لا يسمح بتشخيص وبتقييم دقيق لحجم الفقر على المستوى الوطني، بل إن سائر الدول نامية كانت أم غنية تسعى بكل الوسائل لتخفيف تفاقم ظاهرة الفقر لديها، لأن تفاقمها يؤلب الرأي العام، ويعطي مادة دسمة لقوى المعارضة

للتحرك ضد الحاكم. وتقول وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ميرفت التلاوي: إن مشكلة الفقر منتشرة في جميع أنحاء العالم العربي وليست مقتصرة على دول فقيرة أو غنية، وأن التحدي الأساسي لهذه المشكلة هي الاعتراف بها. كما أن الدول لا تعترف بالأرقام الحقيقية لمعرفة مستوى الفقر في تلك الدول، وغير ملمة بالبيانات السليمة، ولابد أن يكون في تلك الدول أجهزة وآليات لمتابعة تلك الأوضاع وجهاز إنذار مبكر. وتؤكد ميرفت التلاوي أنه من أجل حل مشكلة الفقر لابد من الاستعانة بجمع البيانات العلمية السليمة التي تبيِّن حجم الفقر إضافة إلى مشاركة كل الجهات الرسمية والأهلية في حل مشكلة الفقر، مشيرة إلى أن معالجة الفقر تتطلَّب تغيير أنماط الاقتصاد وتنويع الاستثمارات والقيام بمشروعات إنتاجية لايجاد فرص عمل للقضاء على مشكلة البطالة. وقالت: إن هذا يتطلَّب تأهيل القوى البشرية وتدريبها كي تكون مؤهلة لتلبية احتياجات سوق العمل بدلاً من جلب عمالة من الخارج، كما يتطلَّب إعادة النظر في المناهج التعليمية بحيث تتماشى مع الاقتصاد العالمي الذي يعتمد على المعلومات وإدارتها وتطويرها بما يتماشى والتطور التكنولوجي بحيث يكون الإنسان قادرًا على مواكبة هذه التطورات من حيث المحصول العلمي والدراسي. والملفت أن استنتاجات إحصاءات البنك الدولي المعتمدة على الاحصاءات الحكومية في الدول العربية مفرطة في التفاؤل بحيث أننا لو اعتمدناها لانتفى وجود الفقر، ولتبيَّن لنا أنها أفضل من أية منطقة أخرى في العالم!!. إلا أن حالة الجوع والجهل والمرض المستشرية تدحض كل فرضيات الحكومات المتفائلة. وعلى الرغم من كل ما تقدم فإن ما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة[13] المقدَّم إلى الجمعية العامة ملفت جداً: إن الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم في منطقة الشرق الأوسط هم العام 2005 مليونا شخص، وتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، والذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم هم 12.100 مليون، والذين

يعانون نقص تغذية هم 7.100 مليون شخص؟!

ثالثاً: أسباب الفقر

1–انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية

بداية، نود أن نشير إلى أن اختراع الآلة في بدايات القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وتطور التكنولوجيا خصوصاً في ما بعد الحرب العالمية الثانية، وانتشارها في ما بعد بشكل مذهل، ساهما إلى جانب عوامل أخرى وإلى حد كبير في إحداث الفقر. ذلك أن الآلة اضطلعت بدور أساسي في زيادة طلب اليد العاملة أولاً، ثم إلى تراجع طلبها: فبعد أن كانت الأرض الزراعية تحتاج إلى مئات العمال الزراعيين راح التراكتور والحاصدة يحلان محل أغلبيتهم، وبعد أن كان قطاع الصناعة يحتاج إلى عشرات الألوف من الأيدي العاملة، أدت التطورات التي دخلت على الآلة إلى الاستغناء عن الكثير منها، وليكتفي هذا القطاع بالقليل من العمال المهرة المدربين القادرين على استخدام التكنولوجيا المتطورة، وحلّت بالتالي الآلة ذات القدرة الهائلة مكان باقي العمال، وأصبح العمل يتطلّب عمالاً يتمتّعون بقدرة على مماشاة التطور التكنولوجي والتأقلم معه. بطبيعة الحال صنفت العمال إلى كفوء له مكان الصدارة والأولوية بالحصول على العمل والأجر الكبير، والذي لا يتمتّع بقدرة مماشاة تطوُّر الآلة واستخدامها هوى إلى أسفل. والنتيجة بطالة كبيرة ومزمنة لمن لا يعرف استعمال الآلة، وأجر زهيد لا يكفي لتأمين حياة كريمة. فبرزت الأزمات الاجتماعية الكبيرة، وتراكمت وتزايدت آثارها الإنسانية السيئة. وكلما تطور "أداء" الآلة، وتحسنت قدرتها على قيامها بأعمال العامل، كلما استغنى رب العمل عن العامل "وارتاح" من مطالب العمال واحتجاجاتهم وانتفاضاتهم. لقد حملت الثورة الصناعية والثورة التكنولوجية في طيّاتهما التقدم والتطور والإزدهار، وحملتا أيضاً أسوأ النتائج للإنسانية: زيادة في الفقر،

13– تقرير الامين العام للامم المتحدة أمام الجمعية العامة، A/60/61-E/2005/7

وفي الجوع، والجهل والمرض.

أدّى القطاع الزراعي ويؤدي دوراً أساسياً في اقتصاد أي دولة من الدول، لما يؤمنه من حاجات المجتمع من الغذاء، ولما يوفره من مواد أولية للعديد من الصناعات التحويلية (القطن مثلاً)، ولما يؤمنه أيضاً من عمل لنسبة هامة من القوى العاملة، خصوصاً في الدول العربية (28.6%)، إلا أن الناتج الزراعي العربي والذي لا تتعدّى نسبة مساهمته 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي العام 2006، وعلى الرغم من توافر أراض واسعة للزراعة (السودان والصومال مثلاً) لم يستطع أن يؤمن الحاجات الضرورية، فانتاجية العمل في القطاع الزراعي العربي لا تتعدى 60% من انتاجية العمل في الدول المتقدمة. إن الميزان التجاري الزراعي العربي في عجز دائم ومتزايد، حيث ارتفع العجز العام 2005 إلى 23.5 مليار دولار، وأدّى استمرار التفاوت بين الانتاج الزراعي والطلب على السلع الزراعية إلى ارتفاع الفجوة الغذائية في السلع الزراعية الرئيسة حيث بلغت حوالى 17.9 مليار دولار العام 2005، وتراجعت بالتالي نسبة الاكتفاء الذاتي في الدول العربية لعدد من السلع الغذائية الضرورية.

تشكل الصناعة الاستخراجية والتحويلية الركيزة الأساسية للصناعة العربية التي يعمل فيها حوالى 19.2 مليون مشتغل، يشكلون حوالى 16.3% من القوى العاملة العربية، وتعتبر النسبة متدنّية مقارنة مع الدول النامية مثل ماليزيا، وتركيا، والمكسيك والتي تراوح فيها بين 23% و32%[14].

2- ارتفاع معدل البطالة

تنتشر البطالة بشكل واسع في الدول العربية، وهي تشكّل 21% العام 2004، ومجموع الشباب العاطلين عن العمل بين سني 15 و24 حوالى 5 ملايين و200 الف شاب[15].

14- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص 43- 67
15- جريدة الأخبار اللبنانية، الخميس في 27 أيلول/سبتمبر 2007

"من جانب نظري، تفسر البطالة أو نقص التشغيل بنقص في النمو والاستثمار لاستيعاب الأعداد الهائلة لطالبي الشغل. وعلى هذا لأساس، فإن حل مشكلة البطالة يكمن بشكل رئيس في تحفيز النمو والاستثمار واتخاذ الاجراءات والقيام بالاصلاحات اللازمة لجعل هذا النمو مستداماً. كما يتطلّب حل مشكلة البطالة إصلاحات أخرى على مستوى السياسات السكانية، وعلى مستوى المنظومة التعليمية، لتتماشى والحاجيات العصرية لأسواق العمل ومتتطلبات القطاع الخاص في إطار دوره المتنامي في الاقتصادات العربية[16]". والواضح أن فئة الأميين تمثل قاعدة عريضة من القوى العاملة في عدد من الدول العربية، اليمن، السودان، موريتانيا، المغرب، السعودية ومصر، وتعاني أسواق العمل العربية ندرة القدرات المعرفية العالية مع مقارنة أقاليم رئيسة أخرى[17].

وتتركز البطالة بين الشباب والنساء والباحثين عن عمل لأول مرة: تتمثل خطورة مشكلة البطالة وضخامتها في أوساط الشباب المتعلمين، وطالبي العمل لأول مرة إذ سجلت الدول العربية معدل بطالة يعتبر الأعلى بالنسبة إلى شريحة الشباب الذين تراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة، حيث تفيد تقديرات العام 2003 بأن متوسط معدل البطالة بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالى 26.5% مقابل متوسط دولي يبلغ 14%. وتتخطى نسبة الشباب العاطلين عن العمل 50% من مجموع العاطلين عن العمل في العديد من دول المنطقة، مثل سورية واليمن والبحرين والسعودية، ومصر والأردن. ومن ناحية أخرى بلغت نسبة طالبي العمل من إجمالي العاطلين عن العمل ولأول مرة في مصر ما يزيد عن 90% وفي قطر والكويت حوالى 80%[18].

في نظرة إلى الجدول الرقم (2) يتبين لنا أن نسبة البطالة مرتفعة في أغلب الدول العربية، فمعدلها في موريتانيا 32.0%، وتأتي بعدها الجزائر بنسبة

16- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، ص 182
17- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، ص 40
18- المرجع السابق، ص 184.

بطالة تبلغ 29.9% وتتراجع هذه النسب في سورية ولبنان وجيبوتي. وتراجع نسبة البطالة أكثر فأكثر في دول الخليج العربي: عُمان والسعودية والكويت و البحرين والإمارات وأخيراً قطر التي تتدنّى فيها نسبة البطالة لتصل إلى 2.3% ويعزو استمرار البطالة وتزايدها في بعض الدول العربية إلى النمو السكاني المرتفع فهو حوالى 3%، ويعود كذلك إلى عدم مجاراة النمو الاقتصادي في العديد من الدول العربية لهذا النمو، وبقاء الشباب في النظام التعليمي لمدة أطول، وضعف مساهمة المرأة في شؤون العمل. وتعد البطالة من العوامل الرئيسة التي تساهم في الفقر، لأن رب الأسرة يصبح عليه واجب إطعام أفواه أكثر، بدلاً من أن يتمكن بعض أفراد اسرته من تأمين حاجاتهم الغذائية أو الطبية بمعزل عن رب الأسرة، وهكذا يثقل كاهل الأب أكثر فأكثر في السعي لتأمين الحد الأدنى.

"وتشير تقديرات معدل البطالة في الدول العربية كمجموعة أنه الأعلى بالمقارنة مع أقاليم العالم الأخرى في العالم، وذلك نظراً إلى أن النمو المرتفع في حجم قوة العمل خلال السنوات الأخيرة لم يقابله نمو اقتصادي بالوتيرة ذاتها، ما أدَّى إلى عدم مواكبة معدلات التوظيف للزيادة الهائلة في عرض العمل. ونتيجة لاستمرار الضغوط على أسواق العمل العربية من جراء تراكمات الفجوة بين معدلات نمو حجم قوة العمل من ناحية ومعدلات التوظيف من ناحية أخرى، يقدر أن المنطقة قد تحتاج إلى توفير أكثر من 100 مليون وظيفة إضافية بحلول العام 2020 للقضاء على البطالة، ما يعني مضاعفة المستوى الحالي للتشغيل. كما أن دول المنطقة تحتاج سنوياً إلى توفير أكثر من 4 ملايين وظيفة إضافية لإبقاء معدلات البطالة عند مستواها الحالي. ويتطلّب ذلك تحقيق معدلات نمو حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ في المتوسط بين % 6 و 7 سنوياً، وهو ما يفوق متوسط معدلات النمو المحققة في العديد من الدول العربية خلال العقود الأربعة الماضية.

ولو ألقينا نظرة على جانب من الدراسة التي أعدَّتها منظمة العمل الدولية العام 2004 لتبيّن لنا الآتي: إن كلفة القضاء على عمل الأطفال في العالم

الذين تراوح أعمارهم بين 5 و14 سنة، وخلال فترة عشرين عاماً بين العامين 2000 و2020 هي بحدود 760 مليارًا و300 مليون دولار أميركي، أي حوالى 38 مليارًا و15 مليون دولار سنوياً، حيث يتم توفير التعليم لهؤلاء. أما مردود هذه البادرة، أي المنافع الاقتصادية المحققة، فهي حوالى 5 تريليون و 87 مليار دولار في مجال التعليم، أما في مجال الصحة فالمنافع هي 28 مليار دولار، ويكون مجموع المنافع 5 تريليون و106 مليارات دولار، وبالنتيجة يكون صافي المنافع المالية 4 تريليون و132 مليارًا و500 مليون دولار أميركي. وإذا ما علمنا بأن 7% من الفتيات و9% من الذكور في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منخرطون في نشاطات عمل الأطفال وأعمارهم بين 5 و14 سنة لتبيَّن لنا كم هو مهم عمل المنظمات الأهلية والدول العربية لسد هذه الثغرة، وإن كانت الأصغر قياساً على باقي مناطق العالم[19].

19- اليونسيف، وضع الأطفال في العالم 2006، ص 48

جدول رقم (2)
معدلات البطالة في الدول العربية العام 2004

الدولة	معدل البطالة (%)	الدولة	معدل البطالة (%)
موريتانيا	32	المغرب	11.0
الجزائر	29.9	سورية	10.8
العراق	28.1	لبنان	10.8
فلسطين(2006)	23.6	جيبوتي	9.5
ليبيا	17.5	عُمان	7.1
السودان	17.0	السعودية	6.2
الصومال	16.3	الكويت (2005)	4.4
اليمن(2006)	16.3	البحرين	3.1
تونس(2006)	14.3	الإمارات	3.0
الأردن(2006)	13.9	قطر	2.3
مصر(2005)	11.2		

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحّد 2007، ص 184

3: تفشي الفساد

الفساد بحسب المركز البرلماني الكندي والبنك الدولي والوكالة الكندية للتنمية الدولية، هو إساءة استخدام المنصب العام من أجل تحقيق المكاسب الشخصية أو لمصلحة شخص أو جماعة ما، ويحدث الفساد عندما يقبل المسؤول أو الموظف العام المال أو يلتمسه أو يغتصبه، أو عندما يعرض الوكيل الخاص المال بغرض التحايل على القانون تحقيقاً للمنفعة التنافسية أو الشخصية .

"قدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير حجم الرشى في قطاع الإنشاء والتعمير في العالم، بحوالى 1000 مليار دولار "تريليون" العام 2003، وهو ما يعادل 2.78 مليار دولار يومياً، 40% منها تتم في العقود الحكومية، بما يتجاوز 400 مليار دولار. وقدر في الوقت نفسه حجم نشاط قطاع الإنشاءات، بحوالى 3200 مليار سنوياً. وأكد تقرير منظمة الشفافية الدولية "TI"، أن الرشى يستولي عليها قلة من البشر على حساب غالبية المواطنين، فتؤثر بشكل كبير على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل: القضاء على الجوع الذي يعانيه 1.2 مليار شخص يعيشون على أقل من دولار في اليوم، وتعميم التعليم الابتدائي بحيث يستوعب 113 مليوناً من الأطفال محرومين من فرص التعليم في العالم، وتخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة بواقع الثلثين، حيث يموت 11 مليوناً من الأطفال الصغار سنوياً. وفي محاولة لتقليص حجم الرشى والفساد بشكل عام، وقّعت 15 دولة، من بينها السعودية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2007، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ويقول رئيس المنظمة، بيتر ايجن، في عرضه لتقرير عن الفساد العام 2005، "يعد الفساد في المشاريع العامة الكبيرة الحجم، عقبة كبيرة أمام التنمية المستدامة، ويعد كارثة كبيرة على الدول المتطورة والنامية على حد سواء"، مضيفاً "أنه عندما يغلّب الإنسان المال على القيم تكون النتيجة إنشاءات رديئة الجودة وإدارة ضعيفة للبنى التحتية، وأن في ذلك مضيعة للمال، ونهبًا لموارد الدول، وقتل أرواح في الكثير من الأحيان"، مؤكداً على ضرورة "المحافظة على الأموال والمعونات المخصَّصة لمشاريع إعادة البناء في بعض الدول، مثل العراق من خطر الفساد"، وشدَّد على أنه "يجب أن تكون الشفافية الشعار الأول، وخصوصًا في هذا الوقت الذي تقوم فيه الدول المانحة بضخ مبالغ هائلة من أجل إعادة البناء في الدول الآسيوية التي تضرَّرت بفعل مد تسونامي[20]".

20- www.alwatan.com.sa

يظهر تقرير الفساد العالمي للعام 2005 الذي قدَّمته منظمة الشفافية الدولية كيف أن الفساد في قطاع الإنشاءات يعيق تطور الاقتصاد ويهدِّد بوقف عجلة إعادة البناء في العراق وغيره، وتقوم منظمة الشفافية الدولية بنشر الحد الأدنى لمعايير المصادقة على العقود العامة. ويضيف ايجن: لقد أظهرت الفضيحة التي تم الكشف عنها في البرنامج الممول من قبل الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء والخاص بالعراق الحاجة الملحة إلى وضع قوانين صارمة في ما يتعلق بتضارب المصالح، وأهمية الانفتاح في عملية المناقصات. إن صدقية المجتمع الدولي من أجل الاضطلاع بدور أكبر في كبح جماح الفساد تعتبر صدقية مجروحة بعد ما شهده العالم من فضيحة النفط مقابل الغذاء، والسرية المحيطة بحصة الحكومة الأميركية من مشاريع إعادة البناء في العراق. لقد تم تصميم المشاريع بطريقة لا تمكن الشركات الصغيرة من الدخول في دائرة المنافسة. إضافة إلى هذا فالكثير من العقود ربحته شركات مقرَّبة من أشخاص لهم صلة في الوقت الحالي مع الحكومة مثل شركتي Halliburton و Bechtel وبدأت تظهر بدايات دلائل عن الأرباح الهائلة التي تجنيها الشركات المتعاقدة الرئيسة والتي تقوم بدورها بتوزيع العمل على الشركات المحلية بعقود فرعية وبأسعار رخيصة لا تتعدَّى قيمتها الكسور من المبالغ الطائلة التي تربحها الشركات الأميركية.

لقد تضمن التقرير العالمي للفساد 2005 كذلك تقارير وتقييمات مفصلة عن الفساد في 40 دولة أعدته الشفافية الدولية وخبراء آخرون. وتضمَّن الكتاب التقرير أحدث النتائج المتعلقة بأبحاث الفساد وأفضل الطرق لمحاربته، ودراسات عن العلاقة بين الفساد وقضايا مثل التلوُّث، والنوع الاجتماعي والاستثمار الأجنبي. ومن أبرز أمثلة الفساد من التقرير العالمي للفساد: أدى عدم التزام مقوِّمات الشفافية في عملية إعادة البناء في العراق إلى المخاطرة وانتشار الفساد إلى مستوى ضخم، ذلك لأن الأموال كانت تتدفَّق بشكل مفرط من دون إجراءات صرف وفق الأصول أو من خلال نظام بسيط لحصر

الموجودات في الوزارات والمؤسسات وشركات القطاع العام. إضافة إلى ميراث الفساد الذي ورثه الشعب العراقي عن النظام السابق بسبب سيطرته على الاقتصاد، وأيضاً السرعة الكبيرة في تعريف المجتمع على سياسات الاقتصاد الجديدة بعد الحرب. إن ما قد تفرضه الرقابة الدولية على التمويل IMF ونادي باريس من ضرورة خصخصة الشركات بسرعة كبيرة كشرط أساسي لتخفيض إعادة جدولة ديون العراق البالغة 120 بليون دولار أميركي قد تفسح مجالاً واسعاً لفرص ممارسة عمليات الفساد.

وقد خصَّص تقرير 2005 فصلاً في الدراسة، اهتم بالرشوة في التغطيات الإخبارية الإعلامية وأرفقه بدليل، رتَّب فيه 67 دولة حسب صدقيتها في عدم تقديم الرشى. في هذا المجال، احتلت سويسرا المرتبة الرابعة فيه بعد فنلندا والدنمارك ونيوزيلاند، كأفضل الدول حرصًا على التكوين المهني وأخلاقيات المهنة وحرية الصحافة والمنافسة، بينما احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة 53 كأفضل دولة عربية، تليها الكويت بأربع نقاط ثم البحرين والأردن ومصر في المرتبة 60 و61 و62 على التوالي، وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة قبل الأخيرة، التي تحتلها الصين.

وخلص التقرير في هذا الفصل إلى أن العلاقة بين الثقة والفساد عكسية بشكل دائم؛ فالدول ذات الصدقيات ومعدلات الثقة العالية، يقل فيها الفساد بشكل كبير، والعكس بالعكس، كما نوَّه إلى أن الثقة والأمانة أهم من وجود مؤشرات تركيبية مثل مستوى الديموقراطية أو الاستقرار السياسي.

لقد تطرَّق تقرير منظمة الشفافية الدولية 2005 بتناوله الفساد في قطاع الإنشاء والتعمير، إلى ملف بالغ الأهمية ومتداخل بصورة معقدة، حيث تجتمع مصالح الشركات الدولية الكبرى والمؤسسات المالية الدولية، مع اهتمامات كبار رجال الأعمال والممسكين بزمام الأمر. أما استفادة المواطن العادي من إعادة الإعمار أو الانشاء والتشييد والتجديد، في رفع مستوى معيشته وتحسين استفادته من البنى الاساسية والخدمات، فمن الواضح أنها تأتي في ذيل قائمة الإهتمامات.

إن مؤشر مدركات الفساد لعام 2007 مؤشر مركب يعتمد على 14 استقصاء لآراء الخبراء عن إدراكهم للفساد في القطاع العام في 180 دولة حول العالم، ويمثل عدد الدول هذا العام أكبر مجال للمؤشر حتى الآن. يقيِّم المؤشر الدول على مقياس من صفر إلى عشرة حيث يشير الصفر الى مستويات عالية من إدراك الفساد بينما عشرة تمثل أقل إدراكًا للفساد. يعتبر الفساد من الأسباب الأساسية لإعاقة النمو والتطور. وحسب مؤشر الفساد لمؤسسة الشفافية الدولية، تبيَّن أن لبنان سجل تراجعاً ملحوظًا في هذا المجال: فبعد أن كان يصنَّف في المرتبة 63 عالمياً العام 2006 تراجع العام 2007 ليصبح في المرتبة 99 من بين 180 دولة مصنفة على هذا المؤشر أي بتراجع قدره 36 مرتبة، وكان تقديره 3 نقاط فقط من أصل عشرة. وهي علامة تعطى للدول الفاسدة جداً، أو المتجاهلة تماماً للفساد. وكلما اقتربت علامة دولة ما من 10 تكون أكثر نظافة وشفافية. ويركز مؤشر الشفافية على مستوى الفساد في القطاع العام، ومعرفة سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة.

وسجل الاردن 4.7 نقطة في المؤشر بدرجة ثقة راوحت بين 5.3 العام 2006 الى 4.4 العام 2007. وقالت المنظمة إن الأردن كان في قائمة الدول الأكثر تدهورًا في نتائجها مع النمسا والبحرين وبوتان وعمان ولبنان ومجموعة أخرى من الدول.

ولم يكن حال سورية بأحسن من لبنان، فقد حلَّت بالمرتبة 13 إقليمياً العام 2007 بعد أن كانت في المرتبة 10 العام 2006، وحلَّت بالمرتبة 138 عالمياً بعد أن كانت بالمرتبة 93 العام 2006، وكانت نقاطها 2.9 نقطة العام 2006 تراجعت العام 2007 لتصبح نقاطها 2.4.

أما اليمن فحاله ازداد أيضاً سوءًا، فقد حلَّ في المرتبة 10 إقليمياً سنة 2007، وفي المرتبة 131 عالميًا سنة 2007 بعد أن كان بالمرتبة 111 سنة 2006، وعدد نقاطه وفق مدركات الفساد سنة 2006 كان 2.6 تراجع سنة 2007 ليصبح 2.5. وجدير بالإشارة أن إسرائيل احتلت المرتبة الأولى إقليمياً العام 2007،

واحتلت المرتبة 30 عالمياً، وكانت عدد نقاطها 6.1

جدول رقم(3)

ترتيب الدول من حيث الشفافية في منطقة الشرق الأوسط

	المرتبة العالمية		المرتبة الإقليمية		عدد النقاط وفق مؤشر مدركات الفساد	
البلد	2006	2007	2006	2007	2006	2007
قطر	32	32	2	2	6.0	5.7
الإمارات	31	34	1	3	6.2	5.7
البحرين	36	46	4	4	5.7	5.0
عمان	39	53	5	5	5.4	4.7
الأردن	40	53	6	6	5.3	4.7
الكويت	46	60	7	7	4.8	4.3
السعودية	70	79	9	8	3.3	3.4
لبنان	63	99	8	9	3.6	3.0
اليمن	111	131	13	10	2.6	2.5
ليبيا	105	131	11	11	2.7	2.5
إيران	105	131	14	12	2.7	2.5
سوريا	93	138	10	13	2.9	2.4
العراق	160	178	14	14	1.9	1.5
إسرائيل	34	30	3	1	5.9	6.1

المصدر: مؤسسة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لعام 2007، مأخوذ عن جريدة الأخبار اللبنانية، الخميس 27 أيلول/ سبتمبر، العدد 339، ص11

4: **انخفاض مستوى التعليم لدى شريحة واسعة من الأفراد** يؤدي الحصول على تعليم من نوعية جيدة دوراً هامًا في تمكين الأطفال من التنافس في عالم الألفية الجديدة السريع التغيُّر. والطريق إلى الرفاهية الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية يبدأ على مستوى المدرسة الابتدائية حيث ينمي الأطفال المهارات اللازمة من خلال المشاركة الأكاديمية والأنشطة

المجتمعية[21]. إن معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي هو 82% بين العامين 1990و2002.

أما المتوسط العام العربي لمعدل الأمية فيبلغ 30.1% من السكان البالغين 15 سنة فما فوق العام 2004، مقابل 21.1% في الدول النامية، وبلغت 14.7% بين الشباب العرب (24-15 سنة)، في حين أنها 12.6% في الدول النامية. تَرَكّز الأمية بين الإناث البالغات والشابات واللاتي يقدر معدلهما بنحو 40.3% و19.6% من إجمالي الفئتين على التوالي العام 2004 [22] (جدول رقم 3). هذا الواقع المرير يحتاج إلى جهود مضنية، ووقت طويل، كي يتم القضاء على هذه الآفة التي تصدع أركان الدولة، فإذا أرادت أن تكون دولة متطورة، يجب أن يكون واضحاً أن لا تطور مع الجهل، ولا إمكان لمواكبة ركب التطور السريع والتكنولوجيا إلا بتأمين التعليم لسائر شرائح المجتمع كي يتمكن من الاندفاع بقوة.

إن الفقر هو الحائل الرئيس دون التعليم. وعندما يطالب الأبوان بالاختيار، فإنهما يميلان إلى استبعاد البنات أولاً من الذهاب إلى المدرسة. فمن الواضح أن الفجوة بين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الذكور والإناث مرتفعة (جدول رقم 4)

رابعاً: آثار الفقر

يظهر بأن للفقر تأثيرًا كبيرًا على مستوى تعليم أفراد المجتمع وعلى المستوى الصحي أو انخفاضه في الدول الفقيرة والغنية على حد سواء، وعليه سنحاول أن نتبيّن ذلك.

21-الأمم المتحدة، الأهداف الانمائية للألفية في المنطقة العربية، 2005، ص.9

22- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، ص 30.

1-العلاقة بين الفقر والأمية

"هناك ترابط بين مشكلة الفقر ومشكلة الأمية والجوع، اللتين تخلقان مع البطالة حلقة مفرغة من الضعف والحرمان. ولا ريب أن الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر ستذهب سدى إن لم تبذل في الوقت ذاته جهود لزيادة الإلمام بالقراءة والكتابة. ومن حيث الفقر البشري والرعاية الاجتماعية تعيق الأمية تلبية الاحتياجات الأساسية اليومية مثل الغذاء والرعاية الصحية وحتى السكن[23]".

23- الأمم المتحدة، الاهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، 2005، ص9

جدول رقم (6)
معدل الأمية في الدول العربية (2004)

	الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)		
	بين الذكور	بين الإناث	جملة
الاردن	*5.1	*13.7	*9.3
الإمارات	29.0	19.0	14.0
البحرين	11.4	16.4	13.5
تونس	***13.9	***29.8	***21.0
الجزائر	20.4	39.9	30.1
جيبوتي	****24.0	***43.0	****33.5
السعودية	12.5	23.7	17.1
السودان	28.9	48.2	39.1
سورية	14.0	26.4	20.4
العراق	15.9	35.8	25.9
عُمان	13.2	26.5	18.6
فلسطين	***3.1	***12.5	***9.4
قطر	6.4	12.5	9.4
الكويت	*5.0	*8.0	*8.0
لبنان	****8.0	****18.0	****13.1
ليبيا	**8.2	**29.3	18.3
مصر	*13.0	*35.5	*25.3
المغرب	34.3	60.4	47.7
موريتانيا	40.5	56.6	48.8
اليمن	****29.5	****69.6	51.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحّد 2007، ص 289

* البيانات 2006 ** البيانات لعام 2003

*** البيانات لعام 2005 **** البيانات لعام 2002

وفي دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية بتاريخ 2004 تبين لها الآتي: إن كلفة القضاء على عمل الأطفال في العالم، وخلال فترة عشرين سنة، بين العامين 2000 و2020 هي 760 مليارًا و300 مليون دولار أميركي، حيث يتم توفير التعليم لهؤلاء بما قيمته سنويًا 38 مليارًا و15 مليون دولار أميركي. أما المردود الاقتصادي القائم المحقق فهو حوالى 5 تريليون و78 مليار دولار في مجال التعليم، و28 مليار دولار في مجال الصحة، أي ما مجموعه 5 تريليون و106 مليار دولار، وبالنتيجة يكون صافي قيمة المنافع المالية المحققة 4 تريليون و132 مليار دولار و500 مليون دولار. وإذا علمنا بأن 7% من الفتيات و9% من الذكور في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منخرطون في نشاطات عمل الأطفال لتبيّن لنا كم هي مهمة ضرورة بذل الدول العربية جهوداً لسد هذه الثغرة[24].

2–العلاقة بين الفقر ومرض المناعة البشرية المكتسبة

وضع تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) رسماً بيانياً لعشر دول من ذوات الدخل الأدنى للفرد من الناتج القومي الإجمالي، وهو يبيّن العلاقة بين الفقر (انخفاض الدخل) وانتشار مرض المناعة[25].

24– يونيسف، وضع الأطفال في العالم، 2006. ص 30.
25– مخاطر الاطفال في المجتمعات المهمشة ، لا يوجد إسم كاتب ، تقرير وضع الأطفال في العلم 2000 ، يونسف،ص.30

جدول رقم (5).

الفقر وشيوع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة

الدولة	متوسط دخل الفرد السنوي	نسبة المصابين بمرض نقص المناعة (%)
بوروندي	140	8.3
الكونغو الديمقراطية	110	4.4
اثيوبيا	110	9.3
ملاوي	210	14.9
موزمبيق	140	14.2
النيجر	200	1,5
رواندا	210	12.8
سيراليون	160	3.2
الصومال	100	0.3
تنزانيا	210	9.5

المصدر: تقرير وضع الأطفال في العالم 2000 ، اليونسف ، ص.30

- ففي بورندي معدل دخل الفرد 140 دولاراً، ونسبة المصابين 6.3% من السكان جدول رقم (4).
- في جمهورية الكونغو الديمقراطية متوسط دخل الفرد 110 دولارات سنوياً، ونسبة المصابين 4.4% من السكان.
- وفي أثيوبيا فإن متوسط دخل الفرد 110 دولارات ونسبة المصابين بمرض فقدان المناعة 9.3%.
- وفي ملاوي فإن متوسط دخل الفرد 140 دولاراً ونسبة المصابين بمرض فقدان المناعة، 14.9% من السكان.

رب سائل، ما العلاقة بين الفقر والمرض

يجيب تقرير يونيسف للعام 2000 أنه "وبينما يحصل المتعلّمون على المعرفة اللازمة لحماية أنفسهم من الفيروس، نرى أن المعلومات التي قد تساعد على إنقاذ الأرواح لا تجد سبيلها الى أولئك الأقل حظاً في التعليم

أو غير الحاصلين على التعليم إطلاقاً. ووفقاً لدراسة شملت 35 بلداً، وجد أن احتمال عدم المعرفة عن المرض بين غير المتعلمين سواء من الرجال أو النساء، كانت خمس مرات أكثر من أولئك الذين حصلوا على تعليم أعلى من المرحلة الابتدائية، وكانت أرجحية عدم معرفة غير المتعلمين بإمكان انتقال المرض من الأم إلى الطفل ثلاث مرات أكثر منها بين المتعلمين، وأرجحية عدم المعرفة بأن المصاب بفيروس نقص المناعة البشرية قد يبدو سليماً بشكل تام للعيان ثلاث إلى أربع مرات أكثر[26]".

ويضيف التقرير "أننا لا نستطيع التعامل مع لب المشكلة وهو الفقر. فإذا ذهبت إلى بيت ووجدت أن الطعام الوحيد الذي دخله كان من شخص يبيع الجنس، فهل يظن أحد أن الأسرة ستوقف ذلك الشخص عما يقوم به؟ لا أظن ذلك". "وتقول إن الأمل في تحويل تيار الإيدز يتوقف على العثور على علاج بسرعة وعلى الحد من الفقر".

"الحلقة التي تربط بين المرض والفقر واضحة بصورة خاصة في زامبيا، حيث ضاعت 70.000 فرصة عمل في القطاع الرسمي بين العامين 1991 و1995، وقد وفَّر التدهور الاجتماعي والاقتصادي السريع في البلد أرضاً خصبة يترعرع فيها مرض الإيدز. والفتيات معرَّضات بشكل خاص للوقوع في الشرك. ويستسلم الكثير منهن لإغراء الرجال المسنين، والذين يرابطون حول المدارس عارضين النقود والهدايا الثمينة مقابل الجنس[27]".

26- المرجع السابق ذكره، مخاطر الأطفال في المجتمعات المهمشة ، لا يوجد إسم كاتب ، ص30.
27- المرجع السابق ذكره، ص 32

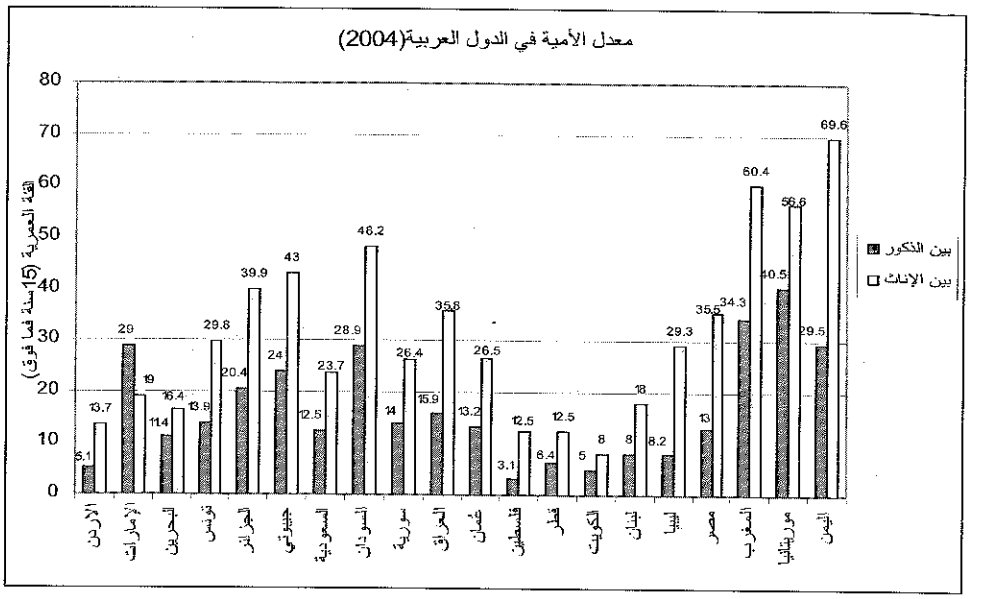

3- العلاقة بين الفقر والفساد

أظهرت منظمة الشفافية الدولية العلاقة القوية والواضحة بين الفساد والفقر في نتائج المؤشر للعام 2007، فالدول المنخفضة الدخل كما صنّفها البنك الدولي كالصومال وميانمار اللتين حصلتا على أدنى درجة بمقدار 1.4 بينما تربّعت الدنمارك على قمة المؤشر بتقدير 9.4 مع فنلندا ونيوزيلندا. ثمة علاقة قوية وواضحة بين الفساد والفقر في نتائج المؤشر للعام 2007 تقريبًا نتائج أربعين في المائة من الدول حصلت على نتيجة أقل من ثلاث نقاط، جميع هذه الدول منخفضة الدخل كما صنفها البنك الدولي. وتلازم، "وفقا للمنظمة"، الدول المضطربة سياسياً مثل أفغانستان والعراق وميانمار والصومال والسودان أسفل الترتيب، وتقول المنظمة أن البلاد المضطربة سياسيًا والتي تسودها الصراعات تدفع مبلغًا باهظًا في قدرتها على الحكم حيث تتلاشى أو تنعدم المؤسسات العامة ويقوم المرتزقة بالاستيلاء على الثروات العامة فيتفشّى الفساد.

بتاريخ 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، كتب أندريه زوانييكي، المحرر في نشرة واشنطن مقالاً مما جاء فيه: "يقول مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية إن تقريرًا نشر مؤخرًا يجد صلة وثيقة بين الفقر والفساد يعزز الدليل المتنامي على أن الفساد يعيق الجهود المبذولة لانتشال الناس من الفقر وتوفير الفرص الاقتصادية الجديدة لهم". وقال ديفيد لونا، مدير مكافحة الفساد ومبادرات الحكومة عقب نشر مؤسسة الشفافية الدولية مؤشر الانطباعات حول الفساد العام 2006 "من الواضح أن الفساد ينجم عن سوء تخصيص الموارد ويميل إلى أن يكون أكثر شمولية حيث تكون أنظمة الحكم والإرادة السياسية ضعيفة."

وقال لونا في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 إن الفساد يساعد على زيادة حدة الفقر، خصوصًا عندما يسرق مسؤولون على مستوى رفيع الأموال من خزائن دولهم أو يسيئون إدارة موارد عامة يقصد بها تمويل تطلعات شعبهم لحياة أفضل. وقال إنه في كثير من أنحاء العالم، وجد التقرير أن المسؤولين المختلسين عبأوا جيوبهم بالمال بدلاً من تمويل مشاريع تنموية مثل بناء طرق جديدة، ومدارس ومستشفيات. وأضاف أنه في إطار أوسع، فإن الفساد الكبير يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى جمود اقتصادي ويزيد التباينات الاقتصادية والاجتماعية مع الوقت، عندما تحدث في آن معًا التكاليف المرتفعة لتوفير خدمات عامة والقدرات المنخفضة لجمع ضرائب. وقد وجدت منظمة الشفافية الدولية، وهي منظمة دولية غير حكومية نذرت نفسها لمكافحة الفساد على صعيد العالم، علاقة قوية بين الفساد والفقر في تلك الدول التي تعتبر الأشد فقرًا. وقال لونا إن تقرير الشفافية الدولية يؤكد ما بيّنه كثيرون في المجتمع الدولي على مدى سنين – وهو أن فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي لا تتوافر بسهولة في تلك الأماكن حيث الفساد مستشر، وأن المستثمرين يطالبون بصورة متزايدة

بضمانة أقوى لسلامة السوق للتخفيف من حدة المخاطر المحتملة من جراء الحكم السيء [28].

العلاقة بين الفقر وسوء التغذية

يعتبر موضوع الغذاء وكيفية تأمين كامل حاجات شعب كل دولة من الدول، من أهم المعضلات. فالدول التي تعاني نقصًا في تأمين احتياجاتها على الصعيد الداخلي "تسعى لحل هذه المشكلة إما بزيادة قدرتها الانتاجية، وإما بعقد اتفاقات مع دول تضمن لها تأمين ما تحتاج إليه، ولو أن ذلك ليس بالأمر اليسير تماماً. ويتفاقم وضع العديد من الدول نتيجة عدة عوامل أهمها ما ينتج عن هذا النقص عنيت بذلك سوء التغذية. ألا يَمُوت الملايين من الأطفال في كل عام نتيجة سوء التغذية؟ إن أعداد الذين يعانون سوء التغذية يتعاظم سنة بعد سنة نتيجة الفقر الذي يعانيه الملايين.

بالطبع ينطبق حال الدول العربية على تلك الدول التي تعاني نقصًا مزمنًا ومتزايدًا لتأمين الغذاء، والمسؤولون في المنظمات العربية نبهوا باستمرار إلى أن الازمة الغذائية في اتساع مستمر وتزداد حدتها سنة بعد سنة[29].

والجدول الرقم (6) يعطينا فكرة عن تزايد الفجوة الغذائية سنة بعد سنة، فبعد أن كانت سنة 1995 لا تتجاوز كثيراً 12.3 مليار دولار قفزت إلى قرابة 17.85 مليار دولار سنة 2005. وهذا ما يثقل كاهل اقتصاديات الدول خصوصًا الفقيرة منها.

28- تصدر نشرة واشنطن عن مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية، وعنوانها على شبكة الويب: http://usinfo.state.gov/ arabic

29- تقرير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية عن حالة الاقتصاد العربي والدولي العام 1980

جدول رقم(6)

الفجوة الغذائية في الدول العربية مليار دولار أميركي

السنة	الفجوة الغذائية
1995	**12.341**
2000	**13.905**
2001	**14.726**
2002	**14.628**
2003	**14.490**
2004	**16.848**
2005	**17.851**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، ص 314

"إستناداً إلى البيانات المستمدة من 9 بلدان في المشرق والمغرب العربي وأقل البلدان العربية نمواً، كان 14% من الأطفال في المنطقة العربية يعانون نقصًا شديدًا أو معتدلاً في الوزن خلال فترة ما بين العامين 1999 و2003. وإجمالاً يمثل سوء التغذية لدى الأطفال مشكلة خطيرة في جميع البلدان العربية الأقل نمواً. وأكثر خطورة في مصر والمغرب منه في البلدان الأخرى في المشرق والمغرب على التوالي[30]".

"ويقدر أنه خلال الفترة 2000 – 2002 كان 13% من سكان المنطقة العربية يعانون الحرمان من الغذاء. وتعزى هذه النسبة المئوية إلى ارتفاع مستوى الحرمان من الغذاء في أقل البلدان نمواً حيث بلغ المعدل 34%. ففي البلدان

30– الأمم المتحدة، الأهداف الانمائية للألفية العربية 2005، ص 6

العربية الأقل نمواً، فإن ما يزيد على 25% من سكان جيبوتي والسودان وأكثر من ثلث سكان اليمن يعانون الحرمان من الغذاء، وفي جزر القمر يعاني 62% من السكان الحرمان من الغذاء[31]".

خامساً: الحلول المقترحة

ليس المجال في بحث متواضع للكلام على سائر الحلول الضرورية لمعالجة ظاهرة الفقر التي تمتد جذورها إلى كل شيء. فتأمين نظام سياسي ملائم، وتخفيض الدين العام، وإيجاد توازن نسبي في الموانة العامة، وإزالة الفجوة والفوارق بين الرجل والمرأة، وتمكين المرأة من القيام بدورها الطبيعي، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، بتحسين الصحة والصحة الانجابية، والانتباه إلى أهمية تأمين بيئة نقية، وتأمين الشفافية في الإداء، إضافة إلى تطوير شراكة عالمية للتنمية كلها عوامل يساند بعضها البعض الآخر، وبالتالي تؤدي إلى نتائج هامة.

إلا أنه وعلى الرغم من أهمية كل ذلك يبقى أمراً لا بد من التوقف عنده: إن مفتاح كل ذلك هو توافر المال اللازم والإنسان الكفوء، وهذا يعني أنه لا بد من قاعدة أساسية للانطلاق منها، أي من أين نبدأ؟ وفي رأيي المتواضع من الضروري البدء بدفع عجلة الإنتاج لتعمل بطاقتها القصوى، وتحقيق نمو اقتصادي كبير، وتحقيق عدالة أفضل في توزيع الثروة، ورفع كفاءة اليد العاملة، والتنسيق بين الدولة ومؤسسات المجتمع الأهلي وتأمين الشفافية. وعليه سنقتصر في معالجة الحلول على هذه النقاط.

1-تطوير القطاعات الاقتصادية وتمفصلها

طالما أصبح واضحاً أن سبباً أساسياً من أسباب الفقر يعود إلى الوضع الاقتصادي غير السليم فهذا يستدعي وضع تصور لكيفية زيادة نمو الناتج المحلي الوطني، بمعنى أنه لا يجوز تطوير قطاع وإهمال قطاعات أخرى،

31- المصدر نفسه، ص7

أو تطوير مناطق الحضر وإهمال مناطق الريف.
لذا، فوضع تصور لتفعيل الإنتاج الوطني كي يسهم في تحقيق النمو وفي رفع مستوى التراكم الضروري لتأمين عملية الاندفاع الدائم للاقتصاد الوطني، يستدعي تعبئة كل الطاقات، وفي كل المناطق لتحقيق ذلك. وهذا يستدعي تضافر جهود الدولة وجهود الأفراد على حد سواء. فالقطاع الخاص قد ثَبُتَ عملياً أنه إذا ما اعطي الثقة والأمان فإنه يعمل باندفاع لا مثيل له إلى جانب القطاع العام.
إن الرد الطبيعي على أي اختلال هيكلي، متمثِّل بالهشاشة والثنائية، هو بالتمفصل القطاعي. ويكون ذلك بإعادة تنظيم عمليات الإنتاج، وتمويل الإنتاج وادارته، والأساليب الفنية المتبعة على أسس تحفظ تأمين الترابط بين النشاطات الإنتاجية داخل الدولة وتوجيه المرفق الإقتصادي المتقدم للاضطلاع بدور متمِّم ومساعد لنشاط الإقتصاد التقليدي. ومن هنا يبدأ العمل للتخلص من التفكك القائم في القطاعات المنتجة. وبذلك يتبرَّأ الإقتصاد من أن يكون أحادي الجانب في نموه وتطوره. وتبدأ القطاعات بالتفاعل في ما بينها. فما تنتجه الصناعة يوضع في خدمة الزراعة وما ينتجه القطاع الزراعي يرى في القطاع الصناعي مجالاً لتحويله إلى إنتاج استهلاكي متنوع. وطبعاً يؤدي قطاع الخدمات دور الوسيط الأساسي بين القطاعين المذكورين.
"إن تحقيق نمو مستدام وزيادة فرص التشغيل تحتاج إلى نمط جديد للتنمية يقوم على ثلاثة تحولات جوهرية متمثلة في: تفعيل دور القطاع الخاص، التحول من الحماية والإنغلاق إلى مزيد من الانفتاح والاندماج في الأسواق العالمية، والتحوُّل من اقتصاد أحادي الموارد إلى اقتصاد أكثر تنوعاً واستقراراً. وتتطلَّب هذه التحولات بدورها تحسين البنية المؤسسية وأسلوب إدارة التنمية، بالإضافة إلى قيام عقد اجتماعي جديد يعيد تعريف العلاقة بين الدولة ومختلف الأطراف الفاعلة في الإقتصاد. وبالإضافة إلى هذه الإصلاحات الاقتصادية، هناك حاجة الى تنفيذ إصلاحات هامة

أخرى، من بينها الحد من النمو السكاني وإستصلاح المنظومة التعليمية لتلافي تدني المستوى التعليمي ومخرجاته التي لا تتماشى مع متطلبات سوق العمل الحديثة[32]".

لذا، لا بد من تدعيم القاعدة الانتاجية، وتخفيف ما أمكن من هشاشة الاقتصاد المكشوف على الخارج. وذلك بتقليص الاعتماد على استيراد السلع من الخارج الأمر الذي يعني في نهاية المطاف تخفيفاً لاستيراد التضخم، وهذا ما يجب أن تكون عليه السياسة الاقتصادية الانمائية. إن نمو القطاع الصناعي يحمل إيجابيات كثيرة أبرزها تحول أعداد كبيرة من اليد العاملة الكامنة.

2- تأمين عدالة أفضل في توزيع الثروة

إن الفروقات الكبيرة بين ذوي الدخل المحدود، وذوي الثروات الطائلة، قد تعمق بشكل كبير، بل إنه يمكن القول بأن الفئة الوسطى قد ضمرت. ولذا، فإن تنمية الإنتاج (زراعي أم صناعي أم خدماتي) تفترض بالضرورة تأمين تصريف أكبر للإنتاج الوطني في السوق المحلية. وهذا يستدعي حكماً، تحسين أوضاع الفئات الدنيا من المواطنين والتي تشكل السواد الاعظم من الناس. ويستدعي أيضاً، حلاً لمشكلة البطالة المستشرية، وإلا فإن اقتصاد أي بلد سيبقى في ركود وتدهور. وبالتالي فإن اليد العاملة الكفوءة ستضطر مرة جديدة إلى ان تهجر الوطن إلى وطن آخر يؤمن لها حياة حرة كريمة. لذا، فإن سياسة اقتصادية فضلى يجب أن تحقق العدالة الاجتماعية بحيث تسهم إلى حد كبير في إزالة الحقد الاجتماعي الذي يبعد العنف المدمر، ويعبد الطريق أمام علاقات اجتماعية (أرباب عمل وعمال) أكثر توازناً، فتضعف، إن لم نقل تنعدم، الانتفاضات الاجتماعية.

إن تطوير القاعدة الإنتاجية، ليس له معنى إيجابي إذا لم يحدد بالضرورة من هو المستفيد من التطورات الحاصلة في الإنتاج ومن

32- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، ص 189

مردوده، أي من هو المستفيد من المشاريع العامة؟ يجب أن يستفيد كل مواطن في المجتمع حيث تتأمن له حياة كريمة فيتخلص بالتالي المجتمع من الآفات الثلاث: الفقر، والجهل، والمرض. إن ذلك قد يتحقّق إذا ما قامت السلطة السياسية بوضع خطة "تحدِّد بواسطتها الأهداف الاقتصادية ووسائل تنفيذها، بخاصة ضمان وسائل الانتاج، واليد العاملة في مختلف المرافق. وهكذا فالتخطيط يصبح أداة للاستراتيجية الاقتصادية الهادفة إلى بلوغ الدخل الوطني أفضل مستوى، ولا يعني التخطيط تحولاً إلى نظام موجه بل يعني التنظيم، والعقلنة، والمرونة، والفاعلية، كي يتمكن البلد من الاستفادة من إمكاناته بشكل صحيح، وأفضل. وعلى صعيد آخر لتلبية الحاجات القصوى.

"في إعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل اللذين تم تبنيهما في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية العام 1995 التزم 117 رئيس دولة وحكومة جعل هزيمة الفقر، والتشغيل الكامل، وتأسيس مجتمعات مستقرة، آمنة وعادلة الهدف الأول لسياسات التنمية في بلادهم. وتضمنت الالتزامات المحددة بلغة إعلان إقامة بيئة تمكن الناس من تحقيق التنمية الاجتماعية، والقضاء على الفقر في العالم، وتعزيز التشغيل الكامل، وتمكين كل الرجال والنساء من الحصول على سبل معيشة آمنة ومستدامة، وتعزيز التكامل الاجتماعي القائم على حماية جميع حقوق الإنسان وكذلك على عدم التمييز، وعلى التسامح، واحترام التنوع، وتساوي الفرص، والتضامن والأمان، ومشاركة الناس جميعاً بما يشمل الجماعات والأفراد المحرومين والمستضعفين، وتحقيق العدالة والمساواة بين الرجال والنساء، وتعزيز تكافؤ الفرص في التعليم وتعميم التعليم الراقي النوعية، والإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، بخاصة في البلاد الأقل نمواً، وضمان شمول برامج التكيُّف الهيكلي لأهداف التنمية الاجتماعية، وزيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية واستغلالها بكفاءة أكثر، وأخيراً تحسين إطار التعاون

الدولي والإقليمي وما دون الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية[33].

3-تطوير اليد العاملة

يفترض تطوير يد عاملة قادرة على استخدام الآلة، بالضرورة، العمل على تأمين الملاكات الفنية المختلفة الكفاءة التي تتمكن من استخدام الآلة (التكنولوجيا) بسهولة، والتعامل معها، ومراقبة عملها. وهؤلاء العمال بالتالي هم الذين يحققون مستوى أداء وانجاز حقيقي متطور أو أقل تطورًا. لذا، فكم هو مهم دور الدولة في اتخاذ قرارات توجيهية حقيقية، وذلك بإنشاء المدارس المهنية وتشجيع تحويل الناشئة إليها لما لذلك من دور في تبديل الذهينة التي تعتبر بأن الشهادة الجامعية هي الوحيدة التي تحقق حياة أفضل. "لقد اصبحت أهمية تطوير التعليم التقني والتدريب المهني تلقى قبولاً عامًا بحسبانه ليس كحل لمشاكل الطلبة المتسربين من المدارس، بل كوسيلة قادرة على تحسين فرص التشغيل ودعم الاقتصادات بالقوى العاملة الماهرة والمؤهلة"[34].

لقد أثبت الواقع أن اليد العاملة المتخصصة ذات قيمة مرتفعة في سوق العمالة الداخلية والعالمية. فالدول النامية التي تتوافر لديها اليد العاملة الكفوءة، وبأسعار استخدام تنافسية، سوف تكون قادرة على تصديرها إلى ارجاء العالم كافة، فالبولونيون والتشيك والرومان والالمان (من شرق ألمانيا) يسعون لايجاد فرص عمل في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية معتمدين في أغلب الأوقات على كفاءة عالية وأجور منخفضة، وأميركا اللاتينية تصدر أيضاً القوى العاملة نحو الشمال. والهند أيضاً أضحت مصدراً قويًا لليد العاملة الكفوءة والمدرَّبة. هذا يعني أن على العامل أن يكون في أتم الجهوزية للعمل بالسعر التنافسي، ومزوداً معرفة وتقنية عاليتين. أما أولئك الذين لا يتمتعون بالكفاءة المطلوبة، فمحكـوم عليهم

33- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القضاء على الفقر، العناصر الرئيسة للقضاء على الفقر في الدول العربية، ص 7
34- التقرير الاقتصادي العربي الموحد2007، ص 189

بمصير صعب. والتحدي الكبير في السنوات القادمة سوف يتمثل بالقدرة على إيجاد حل للملايين من الفقراء العاطلين عن العمل والذين لا يتمتعون بأية كفاءة، ويتحقق ذلك نسبياً بإعادة تأهيلهم وتدريبهم.

4- تفعيل التعاون والتنسيق بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني

يتأمن العمل الفعال المشترك بين الدول والمجتمع المدني بتحقيق الآتي:

- **تطوير الإطار التشريعي الناظم لعمل منظمات المجتمع المدني**: وهذا يعني في ما يعنيه تفعيل دور الأحزاب السياسية الوطنية لتتمكن من الاضطلاع بدور طليعي، ولا يكون وجودها هشاً هامشياً في الحياة السياسية، وبالتالي تعاطي الدولة مع الأحزاب السياسية على أنها مؤسسات وطنية للتنمية السياسية والديمقراطية.

- **تفعيل دور الجمعيات والهيئات الاجتماعية** بحيث تتمتع بالاستقلالية في إدارة انشطتها من دون تدخل في عملها، وهذا وحده يكفل للجمعيات غير الحكومية حق ممارسة أنشطتها التي تشكل ترجمة لأهدافها وبرامج عملها بعيداً عن التهديد بحظر هذه الأنشطة بدعوة أن لها أهدافاً سياسية. وتقول منظمة الشفافية الدولية في "توجيهاتها ونصائحها" المبنية على نتائج تحديد درجة الفساد عبر الدول، بأن "تعزيز مؤسسات المجتمع المدني والمواطنة، هي إستراتيجية مهمة للدول النامية التي تهدف إلى تحميل الحكومات المسؤولية"، وقال بهذا الصدد، المدير الإداري لدى المنظمة، كوبس دي سورات، "لكن الكثير من الحكومات تحد من نشاطات مؤسسات المجتمع المدني"، كما سجلت الهيئة نفسها أن الكثير من الحكومات غير قادر على "تحمل عبء الإصلاح لوحدها[35]".

35- التقرير السنوي الخامس للمنظمات الأهلية العربية 2005، بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية، ص 16.

إن الشراكة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني "أضحت مسألة جوهرية، وعملية بناء شراكات فاعلة في المنطقة العربية، هو تحد ينضم إلى باقي تحديات التنمية البشرية المستدامة". إن وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية، التي التزمها العالم، تتناول أهمية وجود المجتمع المدني القوي" أي ليس مجرد "بنية تنظيمية، وإنما مؤسسات مدنية فعالة، لا بد من توفير البيئة الملائمة لها[36]".

إن التشديد على ضرورة وجود مؤسسات مدنية فعالة، ينطلق من الفجوة الكبيرة بين الخطاب السياسي الذي يركّز على أهمية الشراكة وقيمتها، وبين الواقع الذي ما يزال التطبيق فيه هزيلاً، فلا يترجم إلى خطط عمل وتوجهات واضحة تحقق الشراكة الفعلية وتسعى إلى تدعيمها[37].

إن تفعيل دور المؤسسات الشبابية بشكل خاص والتنسيق والعمل المشترك بين منظمات المجتمع الأهلي بشكل عام، يتأمن عن طريق وضع مشاريع مشتركة، والحصول على مساعدات ومساندة الدولة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، بهدف التخفيف من حالة الفقر الموجودة في المناطق كافة.

5- تأمين الشفافية

ما هي الشفافيّة؟

"يُعنى بالشفافيّة في التقارير الماليّة مجموع التصاريح الماليّة التي تعكس بصدق ووضوح الأداء العمليّ والماليّ للشركة في فترة زمنيّة محدّدة (فترة سنة عادةً)، كما تعكس الوضع الماليّ للشّركة في بداية هذه الفترة ونهايتها[38]. "وعلى الرّغم من بساطة هذا التحديد، إلاّ أنّه أظهر صعوبةً في التّطبيق وفي المراقبة ليس فحسب في البلدان النّامية بل في البلدان المتطوّرة أيضاً حيث أبرزت الفضائح الماليّة التي وقعت مؤخّراً

36- التقرير السنوي الخامس للمنظمات الأهلية العربية 2005، بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية لمواجهة تحديات التنمية، ص 16.
37- المرجع السابق ذكره ص 19.
38- الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة للإستشارات الماليّة، أمديست – لبنان، ص 7.

في الشّركات العالميّة حاجةً ماسّة إلى وضع معايير مشتركة في أنظمة المحاسبة في جميع أنحاء العالم وإلى تأمين أكبر درجة من التقيّد لا سيّما في ما يتعلّق بالشركات المدرجة في البورصات[39]..

"وعلى الرّغم من بساطة هذا التحديد، إلاّ أنّه أظهر صعوبةً في التّطبيق وفي المراقبة ليس فحسب في البلدان النّامية بل في البلدان المتطوّرة أيضاً حيث أبرزت الفضائح الماليّة التي وقعت مؤخّراً في الشّركات العالميّة حاجةً ماسّة إلى وضع معايير مشتركة في أنظمة المحاسبة في جميع أنحاء العالم وإلى تأمين أكبر درجة من التقيّد لا سيّما في ما يتعلّق بالشركات المدرجة في البورصات"[40].

في هذا المجال يجدر بالإشارة أن الدول العربية قد حقّقت نتائج مخيِّبة للآمال في التقرير الأخير الذي صدر عن مؤسسة الشفافية الدولية لعام 2007، والذي أعلنت نتائجه في مدينة برلين الألمانية. فقد جاءت قطر كأكثر الدول العربية شفافية، وأقلها فسادًا، حيث احتلت المركز الثاني والثلاثين على المستوي العالمي، وتلتها دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الرابع والثلاثين والتي تراجعت بمقدار ثلاثة مراكز عن ترتيبها العام الماضي (31). وتراجعت جميع الدول العربية تقريبًا في مقدار الشفافية عن مراكزها التي حققتها العام الماضي، فقد حلّت البحرين في المركز (46) بدلاً من (36) العام الماضي، الأردن (53) بدلاً من (40)، وسلطنة عمان (55) بدلاً من (39)، الكويت (60) بدلاً من (47)، تونس (61) بدلاً من (52)، السعودية (79) بدلاً من (70)، ثم الجزائر (99) بدلاً من (84)، ولبنان (99) بدلاً من (63). بينما احتلت مصر المركز (105) بدلاً من (70)، موريتانيا (123) بدلاً من (86)، ليبيا)131 (بدلاً من (107)، واليمن (131) بدلاً من (119)، سوريا (138) بدلاً من (97)، السودان (174) بدلاً من (159)، العراق (178) بدلاً من (161)، وأخيرًا الصومال التي حلّت في ذيل قائمة دول العالم في المركز (179).

39- المرجع السابق ذكره، ص 7
40- المرجع السابق ذكره، ص 7

6- تضافر جهود المجتمع الدولي

طالما أنه ينظر للفقر على أنه ظاهرة عالمية ويشكل بالتالي مشكلة تعانيها سائر دول العالم، وإن كانت بمقاييس مختلفة، لذا، كان لزاماً على المجتمع الدولي من خلال منظماته أن يتعاضد للمساهمة في إيجاد الحلول لهذه المشكلة.

ذلك أن ظاهرة الفقر التي تَحل بمليارات الناس في العالم سيصيب شظاها كل مجتمع، أليس الأرهاب صنيعة الفقر والجوع والجهل والحرمان والحقد؟ ألم يرتفع إجمالي الدين العام القائم في ذمة الدول النامية واقتصاديات دول السوق الناشئة الأخرى من 3.023 تريليون دولار العام 2005 إلى حوالى 3 تريليون و243 مليار دولار العام 2006؟ ألم تصبح مديونية دول الشرق الأوسط حوالى 282.4 مليار دولار أميركي؟

طبعاً المجتمع الدولي "يسعى" ولكن سعيه خجول!

ألا يُصرف سنوياً على التسلح مئات المليارات؟ ألا تُصرف مئات المليارات على الحروب في العالم؟ الأ يستحق العالم أن يصرف القليل القليل من المليارات لحل مشاكله المؤلمة؟

لقد بلغ اجمالي انفاق السلاح الدولي للعام 2006 حوالى ترليون و200 بليون دولار، كانت لأميركا فيها حصة الأسد إذ وصل حجم إنفاقها العسكري إلى 528.7 بليون دولار. وسيستمر ارتفاع الإنفاق الدولي على السلاح بعدما زاد بنسبة 37% خلال عقد واحد. أما روسيا فما يزال انفاقها العسكري هزيلا جداً، مقارنة بأميركا والاتحاد الأوروبي، إذ لم يتجاوز 34.7 بليون دولار [41].

وبحسب تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية كـ "أمنيستي" و"وكسفام" فإن ما يزيد على 68% من صادرات السلاح يذهب إلى بلدان الجنوب في العالم، حيث هناك 35 دولة تستورد 90% من الأسلحة في العالم من حيث القيمة. والملفت أنه العام 2005 كانت ستة بلدان من بين "مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى" بين أكبر عشرة مصدِّرين للأسلحة على

مستوى العالم كله. وكانت البلدان الثمانية جميعها تصدر كميات هائلة من الأسلحة التقليدية الرئيسة أو الأسلحة الصغيرة إلى البلدان النامية. ووصلت أسلحة البلدان الثمانية إلى بعض من أفقر بلدان العالم وأشدها مكابدة للصراع (الكونغو الديمقراطية، الفلبين، كولومبيا، ومنطقة البحيرات العظمى)، وفي هذا دلالة واضحة على الدور الذي تضطلع به هذه الدول في تأجيج مناطق العالم بصراعات دموية، بغية فتح أسواق جديدة لأسلحتها، ومن بعد لشركاتها العاملة في مختلف المجالات كـ "البنية التحتية" والاتصالات وبناء الجيوش وتدريبها وتسليحها. تصدَّرت قائمة أكبر عشر دول مستوردة للسلاح خمس دول شرق أوسطية، وذلك بحسب دراسة أعدتها مؤسسة أبحاث السلام الدولية في استوكهولم والمعروفة باسم «سيبري»: من بينها إيران، والسعودية ودولة الإمارات وإسرائيل.

على المجتمع الدولي أن يسعى لمنع حدوث النزاعات المسلحة، وأن يعمل على فض ما هو دائر منها، وأن ينخرط مع الدول ذات الأطر الضعيفة في مجال وضع السياسات وإضفاء الطابع المؤسسي على حماية الأطفال والنساء، وأن يوفر الخدمات الأساسية. والاستجابات التي تتم في حالة الطوارئ للتعامل مع الأطفال العالقين في النزاعات المسلحة يجب أن تشمل خدمات التعليم، وحماية الأطفال العالقين في النزاعات المسلحة يجب أن تشمل خدمات التعليم وحماية الأطفال والوقاية من انتقال نقص المناعة البشرية[42].

ولكن كيف يمكن أن يحصل ذلك ولدى الولايات المتحدة الأميركية متطلبات "قيادية"، أضف إلى أن صناعة الأسلحة الأميركية، (وخصوصاً المصانع الكبرى المسؤولة عن حجم كبير من الوظائف)، لا تتحمل مسؤولية أمنية فحسب، بل أهمية اقتصادية أيضاً. ألا تعمل في مصانع السلاح في الولايات المتحدة الأميركية أعداد كبيرة من العمال؟. لقد شكل حوالى 40 مصنعاً

41- رياض قهوجي، جريدة الحياة اللبنانية، بتاريخ 11/07/2007. يجدر بالإشارة إلى أن تقرير مركز ستوكهولم لأبحاث السلام يشير إلى ان العام 2006 شهد إنفاق 1024 مليار دولار على التسلّح حول العالم. ويشكّل هذا الرقم زيادة بنسبة 37% عن العقد الماضي.
42- يونيسف، وضع الأطفال في العالم 2006، ص 11

للأسلحة الأميركية نسبة 63% من إجمالي عقود مبيعات الأسلحة الأميركية التي قدرت العام 2005 بحوالى 290 مليار دولار. وعليه ألم تخدم القرارات السياسية صناعة الأسلحة بشكل واضح؟ خصوصًا في أثناء حرب العراق وإيران؟ وكذلك بعد اعتداءات 11 أيلول 2001؟ ألم تعمل هذه الصناعة بكامل طاقاتها في الولايات المتحدة الأميركية، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، واليابان وغيرها؟

والملفت مرة جديدة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، أن 74% من الناتج القائم العالمي العام 2004 استأثرت بها الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي واليابان، وسكان هؤلاء الدول لا يشكلون سوى 14% من مجمل سكان العالم(43). وهذه النسب كافية لوحدها لتظهر مدى التفاوت والهوة وعدم المساواة بين الدول المتقدمة والدول النامية. وهذه الدول قابضة بشكل واسع على مقدرات العالم، وتحديد خياراته وتوجهاته.

طبعاً تهتم الأمم المتحدة بموضوع الفقر في العالم، وتعقد لذلك المؤتمرات، في محاولة "للقضاء على الفقر المدقع" وقد "اكتشفوا" أنه لا بد من أن تكون للأفراد فرص متساوية في عيش الحياة التي يختارونها، وفي النجاة من الحرمان الشديد". وعلى الرغم من كثرة المؤتمرات والبرامج والمخططات والقرارات التي تصدر عنها، إلا أن النتائج المطلوبة تبقى بعيدة المنال. وهذا يعني أن نتائج تجارب المنظمات الدولية على هذا الصعيد بقيت متواضعة جداً، ولا بد من تفعيلها ويتحقق ذلك إذا ما توافرت النوايا الحسنة ورغبة الدول الكبرى المتقدمة والمتطورة في تقديم المساعدة.

43- الولايات المتحدة تستحوذ على 28% من الناتج المحلي القائم، الاتحاد الأوروبي 34% واليابان 12%، وعدد سكان هذه الدول لا يزيد على 860 مليون نسمة فقط في حين أن عدد سكان العالم تجاوز 6 مليار و200 مليون نسمة، مأخوذ عن Le Monde, Bilan du Monde 2007, l'Atlas de 174 pays.

خلاصة عامة

للتخلص من الفقر في دولة ما هناك توليفة من العوامل التي لا بد من أن تتوافر لها، إلا أن نقطة البداية تكون في دفع عجلة الانتاج الوطني لتنمو بشكل كبير، فالعلاقة طردية موجبة، بين زيادة النمو وتقليل الفقر، لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل، وإلى صحة أسلم، بتأمين الغذاء والمسكن والملبس وخدمات أساسية من مياه شرب نقية ومواصلات وتعليم وطبابة واستشفاء، كلها تساهم بفعالية في عملية تسريع معدلات النمو الاقتصادي وزيادتها. ولا بد من أن يرافق عملية نمو الانتاج عدالة أفضل في توزيع الدخل، لأن عدم العدالة في توزيع الثروة يشكل سبباً في وقوع الاضطرابات.

إن النمو الكبير في الإنتاج يسهم ويسهل تأمين العمل لأعداد الشباب التي تخرج إلى سوق العمل كل سنة، وتأمين العمل لأكبر شريحة من الناس التي تترجم فاعليتها بقدرة شرائية أكبر. هكذا تبدأ حركة متبادلة متسارعة بين العمل والاستهلاك. حينها تبدأ عملية رفع مستوى الفئات الفقيرة، من ذوات الدخل المنخفض والتي تمثل الأغلبية في أغلب المجتمعات العربية. كما أنه يجب أن يكون واضحاً أن الاقتصاد الوطني لم يعد مفصولاً عن الاقتصاد العالمي، الذي اصبح متأثراً تأثراً كبيراً به، وبآلياته بشكل كبير. فكلما ضعفت كفاءة المؤسسات الانتاجية، وتراجعت قدرة الانتاج الوطني التنافسية بسبب انخفاض جودة الانتاج الوطني وارتفاع كلفته، كلما تراجع سوق العمل عن استيعاب الاعداد الوافدة من العمال، وبالتالي تراجع إمكان المواطن من توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن. طبعاً في الوقت الذي تكون فيه عجلة الانتاج تعمل بشكل متميِّز، تكون هناك ورشة عمل على جبهات أخرى: جبهة رفع مستوى المرأة وتشجيعها لتتعلَّم ولتأمين عمل لائق بها كي تصبح أكثر فاعلية في المجتمع، أما الجبهة الثانية فهي جبهة محاربة الفساد والرشوة كي تصبح المجتمات الفقيرة أكثر شفافية، ويتحقق ذلك بإفساح المجال أمام منظمات المجتمع

المدني كي تساهم بالتكاتف والتضامن مع إدارات الدولة ومؤسساتها في ضبط التسيُّب وتحقيق مستوى رفيع من الشفافية لأن إصلاح الإدارات العامة يسهم في تعظيم نتائج العمل.

من كل ما تقدم، حاولنا أن نستنتج أن ظاهرة الفقرة ظاهرة مأسوية ومحاربتها أمر ممكن، المهم أن تتوافر الإرادات وأن يوظف القليل من المال، عندها يصبح العالم أكثر بهجة، وأقل فقراً، وبؤساً وشقاءً وألماً وأمراضاً مستعصية.

البعد الأخلاقي في الإعلام المعاصر
«أدلجة» الخبر والصورة

محمود حيدر*

ماذا لو نظرنا إلى صناعة الصورة والصوت، والكلمة، على أنها من فعل الفاعل الإيديولوجي الذي يمضي ليمارس أفكاره وأهواءه، في حقوله المفتوحة على قابليات لا حصر لها؟...

إن نحن اتفقنا على كون الإيديولوجيا هي المفهوم الأكثر قابلية للتوظيف، فلن يكون الإعلام بحيِّزيه المرئي والمسموع، غير مقاربة تقنية للمفهوم. ونستطيع أن نمضي إلى ما هو أدنى إلى المطابقة، لنجد أن "الميديا" المعاصرة هي الجسم التكنولوجي الذي تتحرَّك الأيديولوجيا من خلاله. وما ينطبق على ثنائية الأيديولوجيا والإعلام يصح كذلك على ثنائية الأخلاق والإعلام، لكن هذه المرة في حقل التحيُّز ومجال الاختبار.

نرانا إذاً، بإزاء مثلث متصل ومتواصل ولا يقبل الإنفصال: الأيديولوجيا، الإعلام، الأخلاق. فعلى أرض هذا المثلث يمكن إجراء الأحكام على أخلاقية مجتمع الإعلام العالمي أو لا أخلاقيته في مستهل القرن الواحد والعشرين.

يضع المفكر الفرنسي سيرج لاتوش الإعلام المعاصر كجزء من شبكة العولمة التكنو – اقتصادية والثقافية التي تجتاح العالم اليوم، وليبيّن كم أن للعولمة التي يحملها جوعها الضاري

* مدير مركز دلتا للصحافة والأبحاث، رئيس تحرير «مدارات غربية»

لالتهام كل ما يضاعف الربح والتكاثر، من قدرة على زعزعة نظام القيم، ومن توليد هائل لأزمات أخلاقية على بنية المجتمع الدولي برمته. ومن هنا تبرز ضرورة وجود "قانون للسلوك الحسن" كما يقرّر لاتوش. وهو سلوك ينبغي أن يكون مؤسساً على أخلاق عالمية في الحد الأدنى، يتم تحديدها وتُفرض على هؤلاء العمالقة في سلوكهم في ما بينهم، وكذلك خصوصاً مع الآخرين، حيث يتم تعزيز الأخلاق الخاصة بالأعمال وحدها. لكن الجانب النظري لدى المفكر والناقد الفرنسي سوف يتخذ حيّزاً أكثر تحديداً حين يركّز على السؤال حول ماهية الأخلاق. لكنه ينتبه إلى الطابع الفلسفي للسؤال فيقول: "وبما أني لست فيلسوفاً في الأساس، فلن نبحث في التعريفات المعقّدة. ما يخصُّنا يتعلق بسؤال الخير والشر، لكن بالتأكيد هناك غايات أخرى للنشاط الإنساني غير الحق تستحق أن تُبرَّر قيمتها، مثل الحق والجميل، وأيضاً الشجاعة والشرف والتضحية بالنفس." ثم يضيف: "ولغياب الضوء الكاشف المحدّد نتبنّى كمعيار للخير ما نظنُّه المعيار الأولي في القاعدة الأخلاقية الكانطية (نسبة إلى الفيلسوف إيمانويل كانط): تصرّف كما لو أنك تستطيع أن تجعل من مبدأ فعلك قاعدة كونية". لذا يجب على المعيار الأخلاقي أن يخضع لهذا المعيار مَن الكونية[1].

ما الوجه الأخلاقي لمجتمع الإعلام في عالم القرن الواحد والعشرين؟ وكيف تظهر عمليات التوظيف الإعلامي بوصفها عمليات أيديولوجية غايتها تسهيل وتسديد سيرورات الهيمنة التي تمارسها الشركات العابرة لسيادات الدول والمجتمعات منذ الربع الأخير للقرن العشرين المنصرم؟

هذه الدراسة محاولة في اتجاه مقاربة الإعلام ونظام القيم، وبيان الفضاء الإجمالي الذي يمارسه المجتمع الإعلامي العالمي في تفكيك منظومات القيم وإعادة تركيبها:

1-Serge LATOUCHE ,"**Les nouveaux maitres du monde**", Le monde Diplomatique, Manière de Voir, 28 Novembre 1995

كلنا يتأمل ويرغب أن يتلقى خطاباً ينبئه بخبر سعيد، أو بمشهد يبتعث في داخله جمال العالم من حوله، أو بحكمة تمنحه الأمان وراحة البال وتنزع عن ناظريه غشاوة القنوط والضجر والتشاؤم؛ إلا أن واحدنا لا يلبث أن يرى العالم من حوله ممتلئاً بما لا أمل يرجى منه، أو بما لا رغبة له به. أفلا يتبدّى الأمر وكأنه استغراق في التشاؤم؟ يبدو لنا أن المشهد العالمي – وبخاصة في ما يصوِّره لنا الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب في مستهل القرن الواحد والعشرين – يسوّغ مثل هذا النزوع إلى التشاؤم.

كأن الخطاب الإعلامي السياسي – كما يلاحظ الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو –، بدل أن يكون هذا العنصر الشفاف أو المحايد الذي تكتسب فيه السياسة طابعاً سليماً، هو أحد المواقع الذي تمارس فيه هذه المناطق بعض سلطتها الرهيبة بشكل أفضل. يبدو الخطاب – في ظاهره – شيئاً بسيطاً، لكن أشكال المنع التي تلحقه تكشف باكراً وبسرعة عن ارتباطه بالرغبة والسلطة. وما المستغرب في ذلك ما دام الخطاب – ليس فحسب هو ما يُظهر أو يخفي الرغبة – وإنما أيضاً هو موضوع الرغبة. وما دام الخطاب – والتاريخ ما فتئ يعلمنا ذلك – ليس هو ما يترجم الصراعات أو أنظمة السيطرة وحسب، لكنه هو ما نصارع من أجله، وما نصارع به، وهو السلطة التي نحاول الاستيلاء عليها[2].

ما لا يُشك فيه أن التحولات التي عصفت مؤخراً بالنظام العالمي، تعطي الكلام على ماهية الخطاب والاتصال بعداً أكثر تعييناً وشمولاً. ولقد أثبت الإعلام بتقنياته الهائلة أنه دافع التحولات الكبرى في السياسة، والاقتصاد، والفكر، والفن، والثقافة، بل هو محورها ومحركها ومحرّضُها. وعلى هذه الدلالة سيكون له ذاك "الجبروت" في تشكيل المعرفة، وتكوين الأفهام الإنسانية، أو على العكس في تدمير أنظمة القيم التي كانت مادة صراع وتنازع بين المحاور والأحلاف الدولية.

2– ميشيل فوكو، نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا، دار التنوير، بيروت، ص 10.

إن عالم ما بعد الحرب الباردة أو "عالم ما بعد الحداثة" – كما تقرّر الفلسفة المعاصرة – هو الصورة المكثفة للتحولات التي عكستها مرآة الإعلام. لقد بدا هذا العالم عالماً ملتبساً، تحكمه فوضى لا حدود لها من المنافسات، والصراعات، من دون أن يستقر بعد على نظام دولي في رحلته الممتدّة باتجاه الألف الثالث الميلادي. فبقدر ما جاءنا الزمن الجديد بحقائق لا يجوز التنكر لها، بقدر ما بثَّ أوهاماً ينبغي التعامل معها بجدية استثنائية. وغالب الظن أن يظل هذا العالم رهينة الالتباس بين حقائقه وأوهامه ردحاً إضافياً من الزمن.

لكن عالم اليوم صار أشبه بفضاء مفتوح على احتمالات قاسية ومثيرة للهلع، تتداخل فيه قيم الماضي بقيم الحاضر، وكذلك بما ترنو إليه تحيُّزات المصالح الكبرى من قيم مفترضة في المستقبل. وضمن هذا الفضاء بالذات يحتل الإعلام المادة الأولى والرئيسة في التعبير عن فوضى العالم ولا يقينه.

وهنا مكمن القيم المأزومة، والعلامة التي تشير إلى اهتزاز البناء الأخلاقي العالمي وبؤسه.

لقد جُعل العالم بالإعلام قرية كونية متصلة. وهذا يعني أن حشداً من المفاهيم التي نظّمت العلاقة بين المجتمعات البشرية باتت الآن ضمن دوائر الشك. لم يعد مفهوم السيادة القومية، مثلاً، هو نفسه اليوم، بعدما تحولت الدولة القومية المغلقة إلى دولة عالمية مفتوحة بفعل الأسواق المشتركة، والشركات المتعددة الجنسية، وثورة الاتصالات، والإعلام والمعلوماتية. كذلك الأمر بالنسبة إلى مفاهيم أخرى، كالعقلانية، والأخلاق، وحقوق الإنسان، والديمقراطية وحق الاختلاف الخ... فهذه مفاهيم وطرائق معرفة لم تعد على صفائها الاصطلاحي البدئي، وإنما غدت أدنى إلى محمولات ذهنية تتصف بالنسبية وتزخر بقابلية التأويل. لذا سنرى تلك المفاهيم (المحمولات) على صورة مُكتَسية شوائب جمة، فيما هي خاضعة في الوقت عينه لسيرورات المنافسة والصراع في سياق التوظيف بين قوى الضغط

والتأثير والمصلحة.

كل شيء في العالم صار مفتوحاً على الأثير اللاَّمتناهي. ولسنا نجد ما يعصم الإنسان من الاستسلام لجاذبية "اللغة الفضائية" الآتية على صهوة ثورة الاتصالات، سوى انتمائه وتحصنه بممانعة حضارية وثقافية ودينية. غير أن هذا كله يتوقف على آليات صراع شديدة التعقيد، سيكون على الأقوياء والضعفاء خوض حرب لا هوادة فيها، تارة من أجل الهيمنة والاستحواذ بالنسبة إلى الأقوياء، وتارة من أجل الحفاظ على الهوية وحق امتلاك الحرية بالنسبة إلى الضعفاء.

لو أخذنا المعيار الغربي لمقاربة الإشكالية بين الإعلام والأخلاق، لتوافر لنا المثال الأكيد والواضح حيث يظهر أن الإعلام لم يعد في زمن ما بعد الحرب الباردة مجرد عامل من عوامل التغيير التي تساهم في قلب موازين القوى أو تثبيتها بين الدول، أو في داخل المجتمعات بالذات. لقد غدا العامل الرئيس الذي تتجلّى فيه وبواسطته العوامل الأخرى الأمنية والاقتصادية والسياسية وسواها، ولقد تحوَّل من وجهٍ آخر إلى وعاء كلي تُختزل فيه أدوات الصراع والمنافسة والتحدي في صورة مدهشة.

وما دمنا نتحدث في إطار جدلية العلاقة بين الإعلام والأخلاق يبدو الكلام جائزاً على ما يمكن تسميته بـ "أيديولوجيا الصورة والصوت". هذه الأيديولوجيا التي شُكّلت عناصرها عبر التلفزة، ثم تحولت إلى أداة سيطرة هائلة تستحوذ على العقول والأنفس. ثم تتجه، بما تتمتع به من جاذبية لتقبض على ناصية الأخلاق وتديرها كما يُدار الإعلان السلعي.

لقد استطاعت شبكة CNN الأميركية أن تحوز ثقة المشاهد العالمي قبل حربي الخليج الأولى والثانية وخلالهما وبعدهما. فكانت بذلك تتحوَّل إلى قوة هيمنة نفسية من خلال جعل مشاهديها أسرى جاذبية الصوت والصورة التي تبثها بسرعة هائلة، فلا تترك لأحد أن يرجئ شغفه بمعرفة ما يحدث في أي نقطة من العالم وعبر أقمارها الخمسة، ومنظوماتها المؤلفة من شبكتين عالمية ومحلية، ومن مراسلين منتشرين في كل المناطق الساخنة

في العالم. أحرزت الـ CNN صفة إمبريالية إعلامية بامتياز ما جعل الأوروبيين يخشون نجاحاً كهذا بما قد يجره من سيطرة مطلقة على سوق الإعلان، والتحكم بآليات توجيه الرأي العام.

والملاحظة التي يوردها عدد من الخبراء والمحللين في هذا الحقل هي أن المعلّق الصحافي والمراسل صارا بالنسبة إلى المشاهد كمن يأتيه باليقين المفقود، بل ومصدر طمأنينة حتى بالنسبة إلى المشاهد الذي تدور الأحداث في بلاده هو بالذات إلى درجة أصبح الجالسون أمام الشاشات الصغيرة كرعايا ينظرون بخشوع وترهُّب إلى واعظٍ أخلاقي يعيّن لهم ما هو الخير وما هو الشر.

والى هذا، فقد أمست التلفزة معادلاً تكنولوجياً للأيديولوجيات الصارمة التي تُظهر جاذبيتها وسحرها في صورة محمومة، وبدا بوضوح أن هذه القوة الساحرة والتي تستند إلى جماهير عريضة تتكاثر كلما تطور سلطانها المعنوي. ولو أشرنا إلى العقل الذي يديرها ويشرف على بثها لوجدتنا بإزاء ميكانيزم أيديولوجي له استراتيجياته السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية والأخلاقية.

تقنيات الاستحواذ

كتمثيل لعمل هذا الجهاز الأيديولوجي لم يتورَّع أحد منتجي البرامج التلفزيونية في القناة الفرنسية الأولى TF1 عن البوح بطريقة إدارته للإنتاج، فقال: "كلما كان مستوانا متدنياً ومادياً كلما جلبنا عدداً أكبر من المشاهدين. هكذا هي الحال. فهل من اللازم أن نضطلع بدور الأذكياء ضد المشاهدين؟ هم على الأقل لا يفكرون، فلنتوقّف نحن عن أداء دور الوعاظ"(3).

3 –والتر ريستون، القضية والسيادة، مجلة الشؤون الخارجية، العدد 67، 1989.

على هذا التمثيل لتقنيات الفاعل الأيديولوجي، تستهل أخلاقيات الاستحواذ رحلتها من دون منازع مقتدر. كل شيء لدى الفاعل إيَّاه يجب أن يهبط إلى دنيا التسليع، وقيم السوق. وهو يوظف لهذه الغاية كل ما يشجع على القبول، والإذعان، والطواعية، وشغف الامتثال، الأمر الذي أدى إلى ظهور حالات دراماتيكية ذات آثار مدمرة في وقائعها ومعطياتها، ليس على بلدان الجنوب، وشعوب ما يسمى العالم الثالث فحسب، وإنما أيضاً وأساساً، على المجتمعات الغربية نفسها. وهذا ما لاحظه المفكر الفرنسي روجيه غارودي في بداية التسعينيات من القرن الماضي لمَّا بيّن أن فلسفة الإعلام في الغرب تنطوي على تحريض دائم وحاسم، من أجل تجنيد المشاهدين بالإغراء، ودعوة إلى الغوغائية، والى الخمول الدائر تجاه رأي عام تتلاعب به الدعاية، والإعلانات، وأدوات نقل الثقافة الجماهيرية. التلفزيون نفسه لا يقصّ حكاية التاريخ ولكنه يصنعها من خلال التلاعب بها. بمعنى أنه يستسلم إلى انحرافات السوق، والى تهديم كل روح نقادة، وكل فكر يشعر بالمسؤولية. وذلك بدءاً باستطلاعات الرأي العام التي لا تهدف إلى إعطاء صورة واقعية عنه، بل إلى التلاعب به، وعن طريق البلاهة الخانقة للألعاب والمسابقات المتلفزة التي تلوح بإغراء الحصول على المال بسهولة، وصولاً إلى الأخبار التي تخضعنا إلى تأمل كوارث العالم بغباء، مروراً بأفلام الصور المتحركة اليابانية، وهي كلها تنحو بانتهازيتها التجارية إلى جعل الجمهور كالأطفال، من دون تقديم ما يساعد على فهم نهاية الألف الثانية إلا بالجرعات التي تعالج الداء بالداء وبعد الحادية عشرة ليلاً (أي الأفلام الإباحية)[4].

إن المرارة التي يتحدث فيها مثقفون غربيُّون عن واقع الإعلام في مجتمعاتهم مردها إلى شعورهم بأن الحضارة الغربية تنحو بسرعة مذهلة نحو الاضمحلال الأخلاقي.

4 –روجيه غارودي، **ثقافة اللامعنى**، فصل من كتاب له بعنوان "الهدّامون". L'Archipel. Les Fossoyeurs 1992. Paris

حتى أن كثيرين منهم راحوا يصفون نهاية القرن العشرين بأنها عودة متجدِّدة لعصر فساد التاريخ وتدهوره، كما كان الأمر زمن انحطاط الرومان. وإن هذا التدهور الموسوم بهيمنة تقنية وعسكرية ساحقة لا تحمل أي مشروع إنساني قادر على إعطاء معنى للتاريخ وللحياة.

ربما كان الفرنسيون من أكثر الأوروبيين تحسساً من الآلة الإعلامية الأميركية التي حوَّلت عصر ما بعد الحداثة في الغرب إلى حقل اختبار للإجهاز على ما تبقَّى من ثقافة الأنوار، وتحطيم عقلانيتها، واستلاب بعدها الإنساني. فتحت تأثير التلفزيون الأميركي مثلاً، أصبح الإنتاج التلفزيوني المقرَّر تقديمه إلى العدد الأكبر من الناس، – أي إلى الأكثرية – هو المعيار الكلي، الكوني. ومعلوم أن أوروبا التي تعيش هستيريا الجلوس مدة طويلة أمام الشاشات الصغيرة هي أكثر المستهلكين للمسلسلات الأميركية، كونها أقل تكلفة من إنتاج المسلسلات المحلية. ولقد أخذت تنتشر في أرجاء العالم طريقة نسخ الأساليب اليسيرة للوصول إلى الجمهور الأكثر عدداً. وأخذت صورة هذا العالم المثالي تغدو أليفة في عيون الجماهير. فالرياضة أمست البديل عن الهوية الجماعية، ومفهوم الفوز – ومشاهد البطولة – باتت أكثر أهمية من مفهوم التسامح، واللاعنف، وأنسنة العلاقة بين الأفراد والجماعات.

حتى مؤلف كتاب "التسلية حتى الموت" "نيل بوستمان" راح يكشف عن تخطيط مسبق يمكث وراء إعداد أكثرية البرامج التلفزيونية في أميركا. فهي تُعدُّ من أجل جمهور شاب، وهي تالياً لا تخاطب إلا الجانب غير الناضج لدى البالغين. ولقد سبَّب هذا الخفض التدريجي للمستوى الثقافي في البرامج الكبرى الموجهة إلى أكثرية الجمهور، طفولة فعلية لديه ويسر التلاعب به. النقد الفرنسي لما يجوز توصيفه بـ "الجيولوجيا الإعلامية" التي هزت نظام القيم العالمي، يبدو ضرورياً وإن كان غير حاسم، ذلك أن صورته تتأتَّى من منطقة معرفية ذات حساسية بالغة التعقيد من جانب الفرنسيين حيال النموذج الأميركي. فالنقد هنا ينطلق من مبدأ أخلاقي وإعادة الاعتبار

للقيم، في وقت تستعر فيه حمى الاستهلاك ووحشية رأس المال على نحو لا يدع مجالاً للسجال الهادئ في الثقافة، والفلسفة، والفكر، وقضايا البيئة ومصير الإنسان. وحين دعا الرئيس الفرنسي الراحل "فرنسوا ميتران" العالم إلى وجوب تحييد الثقافة عن الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، كان يقف يومها على أرضية قلق مقيم مؤداه الخوف من استشراء استخدام الثقافة والفكر كغطاء إيديولوجي للهيمنة وسيطرة القوة.

كان طبيعياً ألا تلقى دعوى التحييد قبولاً يذكر. ففرنسا كسواها من بلدان الغرب تستغرق في لعبة اللغة المتلفزة سواء كمنتجة أو كمتلقية لها. وما دامت هذه اللعبة هي جزء من لعبة أكبر، وأشد هولاً، وهي لعبة السوق، والاستهلاك، فستكون العودة عنها مسألة شاقة إن لم تكن مستحيلة. والواضح أن الجهات القلقة باتت تدرك قسوة ما هو واقع، إذ أن سوق المال العالمي لن يعود إلى حدود القومية القديمة، فالمال، وكذلك الأفكار، تجتاز الحدود بأسلوب وبسرعة لم نشهد نظيراً لهما من قبل. وهذا ما أطلق عليه اسم نمط المعلومات الجديدة الذي يشكّل هجوماً ضد سلطات السيادة التي تتمتَّع بها الحكومات. ومتى أدركنا أن سوق المال والمنافسة المترتبة على شروط عمله هما الأساس في إنتاج نظام القيم، سيكون بمقدورنا رؤية الحجم الهائل للمأساة. وسيكون واقع الحال أكثر مرارة وأشد فظاعة حين نعلم أن اللعبة عالمية – كونية بامتياز. وأن اللعبة إياها تنتج معارف وقيماً وأفكاراً على مقاسها، وبما يخدم لهاثها الضاري في اتجاه الهيمنة.

إن الوجه المثير للجدل، في هذا المقام، هو تحول الإعلام بأحيازه المختلفة إلى قوة أيديولوجية ضارية تتولى بدورها تنظيم عمليات إقناع واسعة النطاق، وبما لا يمت إلى مصلحة الإنسان بشيء. فعلى سبيل المثال لقد جاء بيع أقنية التلفزيون في فرنسا إلى القطاع الخاص، وفقًا للنموذج الأميركي ليجعل "الحدث" سلعة تفصَّل على ذوق المستهلك. وأصبحت الأخبار والاستعراضات مسنداً للإعلانات التي تتحكم بتمويل

البرامج وانتقاء مقدميها وفقًا لمؤشر نسبة الاستماع والمشاهدة.[5]
والأخطر في هذا الوجه، ما يجد ترجمته في دخول الإغواء الإيديولوجي عالم الحروب المدوية ليمنحها "المشروعية" إلى درجة لا يعود معها المشاهد يهتم بما تفعله الأسلحة المدمرة بالإنسان، بل إنه يركّز اهتمامه على البراعة الفنية التي تؤدي بها هذه الأسلحة مهماتها بنجاح.
تعتبر شركة "جنرال الكتريك" مثلاً، من أهم موردي العتاد إلى الجيش الأميركي. ولقد صنعت قطع الغيار بكاملها تقريباً لمنظومات الأسلحة المتطورة التي استخدمتها الولايات المتحدة في حرب الخليج: صواريخ باتريوت وتوماهوك، والقاذفة الخفية ف 117 ستيلث، وقاذفة القنابل الإستراتيجية ب 52، وطائرة الردار أواكس وقمر التجسس نانستار الخ.
ومع ذلك كان مشاهدو التلفزيون الأميركيون بأكثريتهم يجهلون حقيقة كيف كان مذيعو شبكة NBC ينتشون وهم ينوِّهون بقدرات هذه الأسلحة المتطورة جداً في أثناء حرب الخليج، وكيف أنهم لم يخرجوا عن كونهم يمدحون الشركة التي تدفع لهم رواتبهم. إن هذه الظاهرة ليست خاصة بالولايات المتحدة، ففي فرنسا، أيضاً ترتبط شركة ماترا Matra التي تصنع الأسلحة بشركة هاشيت Hachette التي تسيطر على إذاعة أوروبا رقم 1 وعلى قناة التلفزيون الخامسة. وواقع الحال أن شبكة NBC تملكها شركة جنرال الكتريك وهي واحدة من ثلاث شبكات تلفزيونية كبرى هي C.B.S و ABC وستبدو المفارقة غريبة حين يشكو القيمون عليها من نتائج هذه الازدواجية التي تجمع بين شركات الإعلام وشركات إنتاج أسلحة الموت.
وقد لخّص موظف سابق في شبكة N.B.C هذه القضية بقوله: "إن مفهوم حرية الإعلام يصطدم بتناقض يصعب تجاوزه عندما يكون الأشخاص الذين يملكون أدوات الإعلام هم أنفسهم الذين يجب أن يقوم الإعلام بالتحقيق معهم كتجار حروب".[6]

5-المصدر نفسه.
6- مارتان لي Martin A.lee، التحالف العسكري الإعلامي، راجع كتاب "نظام التضليل العالمي"، ترجمة غازي أبو عقل، دار المستقبل، دمشق ص 63

ظهورات "الإمبريالية الناعمة"

بعض الذين وصفوا ثورة الاتصالات بأنها جعلت العالم المترامي قرية كونية صغيرة فاته، على الأرجح، أن هذا العالم المتحوّل صار حقل تجارب جديداً لمنازعات، وحروب، ومكائد، وتصفية حسابات، هي أشد ضراوة مما عَرَفهُ الناس أيام الحرب الباردة وما قبلها. إنها حرب الصورة والصوت أو ما يسميه البريطانيون بـ "الإمبريالية الناعمة" تلك التي تعرج في الأثير اللامتناهي فتجتاز الحدود وتنكر العهود وتخرق سيادات الأمم والدول. كل هذا حصل في سياق شامل ومركّب من عمليات التحول التي أعقبت الحرب الباردة. ربما لهذا السبب يجري ما يُعرف في الغرب اليوم بـ "مجتمع الإعلام العالمي" على خط موازٍ مع "العولمة" حتى ليكاد يترسَّخ الاعتقاد من حقيقة التواطؤ المتبادل بين المفهومين الشائعين الآن بزخم لافت.(7)

ولئن قيل في العولمة من التعاريف ما يجعلها ظاهرة الظواهر التي تترجم علاقات قوى السيطرة في بداية الألف الثالث، فالذي يقال في الإعلام وثورته الجديدة يعادل وجه الظاهرة الآخر إن لم يؤلف حقيقة وجودها وتكوينها.

وإذن، بين "العولمة"، – العولمة التكنو – اقتصادية على الخصوص – والإعلام، ثمة علاقة إنتاج متبادل ولقد صار أكيداً ما بلغته ثورة الاتصال من قدرة هائلة على غزو كل ما يتصل بميادين النشاط البشري الحديث، وعلى الأخص القطاعات الرئيسة للاقتصاد العالمي. فعن طريق أربعة مجالات تكنولوجية تتداخل بقوة في ما بينها هي الإعلام المنشور، والهاتف النقال، والتلفزة الفضائية، والإنترنت، أطلقت العولمة رهاناتها الاقتصادية.

وتحسب "الليبرالية الجديدة" أن سيطرتها على المال العالمي عبر نحو 200 شركة متعددة الجنسية لا تنأى عن سعيها للاستيلاء على المجتمع

7– راجع مقالتنا "الفضائيات: سباق الفضائح"، "النقاد" العدد 33، 27/11/2000.

الإعلامي. ويدخل هذا الحسبان في المقاصد العليا لرهانات العولمة حيث يتحوَّل التوصيل الإعلامي بوسائطه المتنوعة إلى تقنيات عالية الدقة لإعادة إنتاج المعتقدات الليبرالية الكلاسيكية، ولا سيما منها عقيدتا حرية السوق (دعهم يعملون) والتبادل الحر (دعهم يمرون).

إن هاتين العقيدتين ستعودان مجدداً لتؤلفا المكوّن الإيديولوجي للتبادل الحر الذي نهضت عليه عولمة آخر القرن العشرين، وسيكون على "المجتمع الإعلامي العالمي" توظيف هذا المكوّن الإيديولوجي للعولمة الجديدة في إدارة الحروب الاقتصادية الباردة. وسيتم ذلك، إما من خلال تأهيل إكراهي لمجتمعات دول ذات سيادة، أو عبر تقنيات إقناع إغرائية – ودودة لا حصر لها.

إن ما يحصل اليوم هو تبدّل صريح في بعض وجوه عمليات الاستحواذ تختلف في مؤدياتها عما جرت العادة عليه في الأزمنة الاستعمارية التقليدية. فقد طرأ تطور جذري على آليات السيطرة السياسية والاقتصادية خلال الربع الأخير من القرن العشرين. وما عادت فلسفة القوة التي أخذت بها حركة الرأسمالية الصاعدة لتحقيق مطامحها فوق القومية هي نفسها بعد حصول هذا التطور. ودخلت وسائل الاتصال، وشبكات التحكم، والتوجيه من بعد، كعامل رئيس في استعمالات القوة. وبدا كما لو أن عمليات الهيمنة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والثقافية، تتكثّف ضمن مساحة كبرى بعيداً من الاستفزاز المباشر، هي مساحة الإعلام.

شكلت نهاية الحرب الباردة 1989 – 1990 الانعطاف الفعلي في هذا المنحى، وقد أظهر واضعو الاستراتيجيات العليا في الولايات المتحدة الأميركية رغباتهم الملحوظة في السيطرة على شبكات الاتصال، والثروات الهائلة التي توفرها الصناعات "اللاّمادية" من علم، ومعرفة، وقدرة استثنائية على التحكم بالعقول واتجاهات الرأي العام في العالم. ويذكر جوزف ناي – وهو مسؤول سابق في البنتاغون وعميد معهد كينيدي في جامعة هارفرد – في مقال كتبه بالاشتراك مع وليم جونز ونشرته مجلة "الشؤون الخارجية"

في عدد نيسانِ/ابريل 1996 كيف أنه سيكون من السهل على أميركا أن تسيطر سياسياً على العالم في المستقبل القريب، وذلك بفضل قدرتها التي لا تضاهى في إدماج النظم الإعلامية المعقدة. ويبيّن صاحبا وجهة النظر الأميركية هذه إلى أي مدى تخلّعت فيه مفاهيم السيادة القومية تحت وطأة الاختراق الإعلامي عبر شبكات التلفزة الفضائية والإنترنت حيث لم يعد بإمكان الدول ذات السيادة التقليدية أن تحجب الغزو الثقافي والإعلامي عن فضاءاتها، الأمر الذي كانت توفره إجراءات سيادية تقليدية من مثل إغلاق بوابات الحدود الجغرافية في وجه عمليات الغزو الآتية من خارج، حتى أن عدداً من الخبراء الإنكليز راحوا يصفون هذه الظاهرة العالمية بـ "القوة الناعمة" التي تستطيع أن تحقق غاياتها الاستعمارية على نطاق واسع، من دون أن تخلق ردات الفعل الكلاسيكية الثورية من جانب الشعوب التي تتعرض كرامتها القومية للمهانة، وسيادتها للانتهاك، وأرضها للإحتلال.

سيطرة الفضاء اللاَّمتناهي

ترسَّخ اعتقاد بين واضعي استراتيجيات الإعلام مؤداه ضرورة أن يأخذ مسار الهيمنة عبر الفضاء مداه اللاَّمتناهي على نحو يلبي شغف السيطرة اللاَّمحدود للشركات المتعددة الجنسية ومراكز الهيمنة المالية والاقتصادية. وهم في ذلك يدعون إلى تجاهل مظاهر الهوية التقليدية للشعوب والمجتمعات، كالقومية، والانتماء العرقي، والدين، والجنس، والموقع الجغرافي. والأمر الجدير بالمعاينة هو أن هذه الاستراتيجيات كوَّنت مصدر إغراء لكبار رجال الأعمال الذين أصبحت الحدود القومية عائقاً أمام توسيع مصالحهم وحركة رأس المال الذي يملكون، ما جعلهم يمارسون ضغوطات هائلة على حكوماتهم للانخراط والانصياع في عمليات السوق المفتوحة التي لا تعرف حدوداً إقليمية، حيث الكون كله في هذه الأحوال خاضع لنظام رأس المال العالمي.

وعلى هذا النحو أظهر الإعلام الفضائي، بشقيه المرئي والمسموع، فعالية حقيقية لتغليب هذا المسار على حساب المصلحة القومية والسيادة الوطنية في حين بدا كما لو أن الصحافة المكتوبة وشبكة المراسلين التابعة لها، غير ذات أهمية في ظل الاستحواذ المخيف للإعلام الفضائي، وسرعة إيصال الصوت والصورة عند تغطية أي حدث في أي مكان من العالم. هذه الوضعية سوف يترجمها في كثير من المرارة الصحافي البريطاني المعروف روبرت فيسك عندما كان مراسلاً لجريدة "الأندبندنت" في أثناء حرب الخليج الأولى فكتب متسائلاً: "ماذا كان بوسعي قوله لجريدتي من العربية السعودية في أثناء الدقائق الأولى من الحرب، في حين كانت شبكة CNN قد نقلت من بغداد مباشرة لحظة بدء الحرب؟ وأذكر – والكلام لـ فيسك – أنني شعرت بإحساس قوي – كأنه ألم عضوي – عندما أدركت أن أيام الصحافة المكتوبة القديمة والجميلة قد انتهت... وحلت محل عملنا القديم متابعة التلفزيون مباشرة، مع العلم أن هذا يجعل الأنباء أكثر قبولاً بالتلاعب من أي وقت مضى...". ويعبّر عدد من الصحافيين الغربيين من الذين تابعوا تطورات حرب الخليج،عن شعورهم بالإحباط من جراء التحاق الصحافة المكتوبة بخداع الإعلام المتلفز، خصوصاً حين انبرت هذه الصحافة تنقل تقارير الشبكات الفضائية عن ظهر قلب من دون أن تتحقّق من صحتها وصدقيتها. وفي هذا المجال يتساءل الصحافي الفرنسي إيناسيو رامونيه Ignacio Ramonet مدير تحرير "لوموند ديبلوماتيك" عما يمكن عمله لمجابهة ألغاز "المطياف" من إخبار وإفساد؟ ويقول "من يستطيع أن يزعم بأنه يثق بعينيه؟ وبأن المظاهر، على الرغم من معجزات النقل المباشر تبقى خادعة ومكّارة؟ وبأن العقل الديمقراطي يبقى قائماً على الشك المنهجي، وعلى صمت التفكير، وعلى النقاش النقّاد؟ وبأنه في الجو المشحون بالشعبوية وبالغوغائية تستطيع صدمة المشاهد والصور أن تؤدي إلى تنازلات مرعبة، وإلى الانصراف عن الحقيقة؟".[8]

8 إيناسيو رامونيه: **ألغاز المطياف هذا الكائن الخرافي المهبطي**، من كتاب: "نظام التضليل العالمي" مصدر سبق ذكره.

يتمركز السجال حول فلسفة الإعلام في أوروبا والولايات المتحدة، بصورة أساسية، على الجانب المتعلق بالأثر السلبي على السيادة القومية للدول – الأمم. وهو ما تشعر به أوروبا اليوم، في كثير من الحرج نتيجة الهيمنة الأميركية على عقول الأجيال الجديدة في مجتمعاتها والتي تستخدم منظومة وسائط إعلامية موجهة إلى أوروبا والعالم استطاعت من خلالها أن تشكل تياراً ثقافياً استهلاكياً جعل كثيرين من الخبراء الأوروبيين يتساءلون عما إذا كان عليهم أن يودّعوا هويتهم الثقافية. والألسني الأميركي نعوم تشومسكي يقول: "إن وظيفة المنظومة الإعلامية الأميركية هي أن تسلّي وتُلهي وتعلّم.. وكذلك أن ترسخ لدى الأفراد القيم، والمعتقدات، وقوانين السلوك، التي تجعلهم يندمجون في بنى المؤسسات داخل المجتمع الموسّع. وحتى يكون بالمستطاع القيام بهذا الدور، في عالم تتمركز فيه الثروات، وتشتد وتقوى فيه النزاعات بين مصالح الطبقات يجب القيام بدعاية منظمة".

لكن إذا كانت مشاعر الأوروبيين على هذا النحو من الحذر تجاه الاستحواذ الأميركي على الإعلام، فكيف سيكون عليه الحال في بلدان العالم الثالث؟ الأمر هنا يدعو إلى اليقين بأن هذا العالم يتعرَّض لحملة احتواء وهيمنة أشد وأقصى. وهي، هذه المرة، تتصل بغزو الوجدان، والثقافات، وحرف المجتمعات المتأخرة، وخصوصاً مجتمعات الجنوب عن قيم التحرر وإشعارها بلا جدوى التمسك بمبادئ السيادة والكرامة الوطنية. لقد لاحظ عدد من الخبراء الغربيين كيف تطورت ميزانيات الإعلام إلى درجة أصبحت توازي ميزانيات الدفاع لدى بعض البلدان.

وتقول الإحصائيات إنه منذ العام 1986 بلغ رقم أعمال اقتصاد الإعلام في الغرب والاتصالات مبلغ 1185 مليار دولار: منها 515 ملياراً للولايات المتحدة و267 ملياراً للجماعة الأوروبية و253 ملياراً لليابان و150 ملياراً للآخرين جميعاً. إن استيعاب المعطيات المتعلقة بشركات الدعاية والإعلان – وهي الحامل الأول للإعلام – في هذه الأرقام يعزّز الاتجاه الواضح

لسيطرة الشمال. وعلى هذا المستوى من تمركز المقدرات، يصبح من اليسير أن نفهم لماذا أصبح التساؤل عن التوازن بين الشمال والجنوب تساؤلاً تافهاً ومثيراً للسخرية.

والشك الوحيد الباقي ينصب على كيفية انتهاء المعارك المستميتة التي يخوضها بعض المجموعات الضخمة ضد بعضها.(9)

وعموماً فإن الديناميات المتّبعة لوسائل الاتصال والإعلام بعد الحرب الباردة آيلة إلى غاية واحدة لا مناص منها، وهي: تحرير حركة رأس المال من أي قيد، بما فيها القيود النابعة من مصلحة الأمم التي ما يزال رأس المال الوطني يؤلف ميكانيزم استقلالها وسيادتها.

الخبر الأميركي كمرجّح للغلبة

الوجه الأبرز في المثال الإعلامي الأميركي سيجري الإفصاح عنه حين تخوض مؤسسة الحرب الأميركية حروبها ونزاعاتها الدولية والإقليمية. يقول "ويليام رو" وهو أحد الذين عملوا في الخارجية الأميركية إنه بعد الهجمات الإرهابية التي تعرَّضت لها بلاده في 11 أيلول/سبتمبر أصبحت أنباء الحرب ضد الإرهاب تهيمن على وسائل الإعلام الأميركية على حساب القضايا المحلية والأجنبية الأخرى. وكرَّست الصحف الأميركية العديد من صفحاتها لنشر المعلومات المتوافرة، عن حياة المشتبه بهم من الخاطفين الذين نفّذوا الهجمات وخلفيتهم. وبدأ الكتّاب الأميركيون يركّزون في مقالاتهم وموضوعاتهم وكتبهم على المملكة العربية السعودية أكثر من أي يوم مضى لأنها الدولة التي منها معظم المشتبه بهم في الهجمات. ونشرت الصحف الأميركية تحليلات لكتاب أميركيين يوجّهون فيها اللوم للسعودية والدول الشرق أوسطية الأخرى لأنها – على حد زعمهم – وفّرت البيئة الملائمة لولادة نشاط الإرهابيين. ويعزون ذلك إلى المناهج التعليمية في تلك البلدان وغياب الديمقراطية وحرية التعبير(10).

9 – جاك دوكورنوا، خضوعاً لأوامر الشمال، لوموند ديبلوماتيك، أيار (مايو) 1991.
10 –ويليام رو، الاختلاف بين وسائل الإعلام العربية والأميركية "الاتحاد" الظبيانية، 30/1/2002.

إن ما يريده الكاتب الأميركي من ذلك هو التأكيد على انخراط الإعلام على الجملة في الحملة الحربية التي تقودها بلاده بقطع النظر عن صدق مبرراتها. وإلى هذا يشكل هذا النموذج الأميركي للإعلام صورة درامية عن تدهور الحالة العالمية وبؤسها. وعن التناقض الصارخ بين نظامين من أنظمة القيم: بين نظام التوازن الذي ساد الحرب الباردة والتجريبية العالمية المحكومة بما يسمى نظام الفوضى. لقد رسم زبيغنيو بريجنسكي منذ ما يزيد على ثلث قرن صورة متوقعة لمستقبل العالم ما بعد الصناعي، فرأى "أن الأثر التراكمي للثورة التكنوترونية هو أثر متناقض. فمن جانب تبرز هذه الثورة بدايات مجتمع عالمي ومن جانب آخر تفتت الإنسانية وتنتزعها من مراسيها التقليدية. إن الثورة التكنوترونية تزيد من تنوُّع الظروف الإنسانية وألوانها. فهي توسع الهوة في الظروف المادية بين بني البشر حتى وهي تقلص قدرة الإنسان الذاتية على تحمّل هذا التباين".

والعالم الثالث برأي بريجنسكي هو ضحية الثورة التكنوترونية. وسواء نمت البلدان الأقل تطوراً بسرعة أو ببطء أو لم تنمُ أبداً، فإن معظمها على الأغلب لا مفر له من أن يستمر، وقد سيطرت عليه مشاعر قوية بالحرمان النفسي. ففي عالم متشابك إلكترونياً لن يكون التخلف المطلق أو النسبي محتملاً، خصوصاً عندما تبدأ البلاد الأكثر تقدماً بتخطّي المرحلة الصناعية التي ما يزال على البلدان الأقل تطوراً أن تدخلها. وهكذا لم يعد الأمر أمر "ثورة لطموحات متصاعدة، فالعالم الثالث اليوم يواجه طيف الطموحات التي لا يمكن إشباعها"(11).

لقد أدّى التطور اللامتكافئ في نظام عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى خلق سيرورات متناقضة لا يمكن أن تبعث في يوم من الأيام على الطمأنينة. ومن البدهي والحال هذه أن يجري إخضاع القيم والبنيات الأخلاقية في المجتمعات "العالمثالثية"، وخصوصاً المجتمعات الأهلية فيها. فإن

11- زبيغنيو بريجنسكي، بين عصرين، أميركا والعصر التكنوتروني، دار الطليعة، بيروت. ص 72.

ذلك ما يسهِّل ديناميات سيطرة رأس المال المالي والإلكتروني والحربي. والحاصل هو أننا أمام أمر متناقض كل التناقض، بل ويتضاعف تناقضه كلما مرَّ وقت إضافي على بقاء عالم ما بعد الحداثة خلواً من أنظمة توازن في الغذاء والبيئة والاقتصاد والسياسة والأمن. وهذا التناقض هو أن عالم اليوم يصبح أكثر وحدة وأكثر تفتتاً في الوقت عينه. ففيما اتجهت أوروبا إلى التوحد الكامل عبر إلغاء الحدود القومية التقليدية، ونَحَت الولايات المتحدة الأميركية إلى تقديم نفسها كدولة عالمية،... وفيما يجعل نظام المعلومات والاتصال عبر الأقمار الصناعية والإنترنت العالم كله مشاركاً في مشاهدة ما يحصل ومعرفته حتى في الأحياء المغلقة والغيتوات الإسمنية، يبدو العالم متجهاً أكثر إلى مغادرة قيم الاستقرار والولاءات الأيديولوجية التقليدية.

إن الاحتقان الذي يعيشه عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم يخلو من اليقين والأمان الذي يوحِّده. وهذا بدهي ما دام التداخل العجيب قائماً بين أنظمة القيم وسيرورة رأس المال اللامتناهي. إن الصورة تبدو شبيهة جداً بما كتبه الكاتب الأميركي – من أصل ألماني – هرمان هيس في روايته ذئب البوادي واصفاً أحوال الغرب ما بعد الحرب العالمية الثانية، لقد رأى "أنه عندما يتداخل عصران، وثقافتان، وديانتان تتحوَّل الحياة البشرية إلى معاناة حقيقية، إلى جحيم. فهناك أوقات يحشر فيها جيل كامل في ذلك الطريق الواقع بين عصرين، وأسلوبين للحياة.

فيكون من نتيجة ذلك أن يفقد كل قدرته على فهم نفسه ويفتقد المعايير، والأمان، وبساطة الرضى".

هكذا بدا المشهد العالمي وهو يختتم الألف الثاني، وهكذا يبدو على نحو أشد وهو يمضي قدماً في رحاب الألفية الثالثة. ولن يكون له على الأرجح سوى المضي مسافات زائدة في تعميم الضلال الأعمى إلى أبعد حد مستطاع. فالتسابق نحو الاستحواذ والسيطرة هو سمة هذا المشهد اليوم، والى مدى غير منظور. والخطير في هذا المجال من التطوُّر هو اعتقاد مؤسسات القوة

والهيمنة التي تديرها على الأخص الولايات المتحدة الأميركية بأنها في هذا إنما تصنع واجباً عالمياً أساسياً. وهو في اعتقادها واجب أخلاقي تمليه مصلحة الإنسانية بأجمعها الأمر الذي سيؤدي بها – وهو ما يوضع أمامنا بصورة يومية – إلى ممارسة أبشع الأفعال اللاأخلاقية وذلك باسم الحفاظ على الأمن الدولي والديمقراطية وحقوق الإنسان، منظوراً إليها بوصفها درجة عليا من الأخلاق.

يتحدَّث ميشيل شوسودوفسكي أستاذ الاقتصاد في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة أوتاوا[12] عن كيفية صنع المجاعة في بلدان العالم الثالث، فبيَّن كيف فرض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الحكومة الصومالية برنامج إصلاح بنيوي في بداية الثمانينيات. وكان من نتيجته أن تعرَّض للخطر الفظيع التوازن القائم بين القطاع "البدوي" من السكان والقطاع المستقر "الحضري" (...) وعندما بدأت عمليات إعادة "تنظيم" موازنة الحكومة الصومالية تحت إشراف المؤسسات الدولية – وهي مؤسسات تدار في معظمها بعقل أميركي أساساً – نتج عنها نهب منظم وتدمير للزراعة. فانهارت البنى التحتية وانخفضت النفقات المخصصة للزراعة بنسبة 85% بالمقارنة مع ما كانت عليه في أواسط السبعينيات.

وهكذا بسبب من فوائد القروض القاسية أصبح الصومال أسير نفسه لذلك سيطلق عليه لقب "قميص المجانين" وهو المعروف باسم الإصلاح البنيوي، لإجباره على سداد الفوائد. وما حدث بعد ذلك معروف: انهارت الدولة، واندلعت الحرب الأهلية وتفشت المجاعة.. وفي النهاية جاءت عملية "إعادة الأمل" التي ما نزال نشهد آثارها المدمِّرة إلى اليوم.

النموذج الصومالي يعكس ظاهرة دولية صارخة في طريقة تعاطي الشركات الكبرى مع الشعوب، الأمر الذي أنتج في غير بلد أفريقي وآسيوي مجاعات، وحروباً أهلية لم تنته إلى الآن.

12- ميشيل شوسودوفسكي، كيف تصنع المجاعة؟، لوموند ديبلوماتيك، شباط /فبراير 1992، العدد21.

وعلى ما يبدو فلسوف لن تكف مؤسسات التوجيه الأميركية عن إنتاج ثقافة تسويق الاستهلاك. فهي تذهب إلى ما يشكل صوغاً لاستراتيجيات فكرية تقدم الولايات المتحدة بوصفها معطى أرسلته السماء. ولعل البرنامج التعليمي الذي نظّمه لمحطات التلفزيون الكبرى الزعيم الجمهوري في مجلس النواب نيوت غينغريتش في مطلع التسعينيات هو أحد الجهود الآيلة إلى "أسطرة" أميركا وسياساتها وأنماط حياتها. إنه يدعو لتناول التاريخ الأميركي بطريقة تمجيدية تستند إلى رموز جامدة لقيم دائمة. فعندما يعيش العالم في ما يسميه "ثقافة الومضة"، وفي عاصفة من المعلومات الهائلة المضطربة ينبري غينغريتش للإعلان عن أن هدف برامجه التعليمية المتلفزة هو غرس الذهن بقيم الأساطير القديمة، لكي يكون التاريخ الأميركي نقياً وصافياً، ومقبولاً، من الأجيال. وعلى أي حال فإن غينغريتش الذي يؤمن بالإيديولوجيا إيماناً راسخاً ويصفها بأنها "قنبلة في الرأس" هو كسواه من الإيديولوجيين الأميركيين في هذه الأيام، لا يجدون ما يعملون عليه سوى الذهاب بعيداً في الاستيلاء على العقل وبث أخلاق السيطرة والقوة على النطاق العالمي. وهذه إواليات إعلامية توصيلية غايتها تعميم قناعات ثابتة لدى شعوب العالم، وبخاصة شعوب "العالم الثالث" برسالية القوة الأميركية وسموها.

لكن جيمس كورث أستاذ العلوم السياسية في الجامعات الأميركية، يقدم انطباعاً مخالفاً عمَّا تذهب إليه أخلاقيات التمجيد فيرى "أن الدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة في الصراع الهائل بين المنظمات الكبرى ووسائل الإعلام العالمية والشركات المتعددة الجنسية، سيتوقَّف على نتيجة صراع آخر أكثر إيلاماً. ذلك لأن الفترة الأولى من تاريخ ما بعد العصر الحديث ستتضمَّن صراعاً موازياً، وحرباً أهلية داخل الولايات المتحدة بين المؤسسات المتعددة الثقافات والتسلية الجماهيرية من جانب، والثقافة القومية والتعليم الجماهيري من جانب آخر. ومنذ الآن – يضيف كورث – يبدو أن معسكر ما بعد العصر الحديث هو الذي سيسود، وإذا ما حدث

ذلك فإن الولايات المتحدة بالمعنى التقليدي للشعب الأميركي وحكومة الولايات المتحدة، لن تكون هي الممثل، بل المتفرج – بل حتى المسرح – لعالم ما بعد العصر الحديث، وستصبح متلقياً للتاريخ لا صانعاً له...[13]"
إن مثل هذا المآل لدولة تمسك بناصية الإعلام وإنتاج أخلاق الاستهلاك لن يفضي، على الأغلب، إلا إلى المزيد من تفكيك العالم وأنظمة القيم فيه.

"أدلجة" الصورة والصوت

على النسق الإيديولوجي إياه لا ينفكّ منظّرو الفرادة الأميركية عن ابتعاث مروحة من الأفكار، لا يقصد منها سوى منح السيطرة مشروعية الاستمرار والتراكم لتأخذ صعيدها المعرفي والثقافي. ويتحدث معظم هؤلاء بلغة اليقين، ودائماً عبر آليات الإعلام، بهدف خلق اعتقادات في المجتمعات الدولية، وخصوصاً الأوروبية فضلاً عن "مجتمعات الأطراف" مؤادها التسليم بنمط الحياة الأميركية كقدر لا مناص منه. وها هو دانيال بيرتون أحد البارزين في قطاع الاتصالات يرى "أن الولايات المتحدة بصفتها رائداً في اقتصاد الشبكات سوف ترسم تطور هذا الاقتصاد. ذلك أنه ليس هناك أي دولة أخرى في العالم تملك المؤهلات اللازمة لتوجّه تطوره، فهناك وجود

برمجي هائل، ومصنّعو مواد على مستوى دولي وصناعة ديناميكية ذات محتوى جيد، وقطاع اتصالات كامل الخصخصة. وقاعدة صلبة لرأسمال جسور، وسوق عمل مرن، ونظام جامعي لا نظير له".
يضيف بيرتون أننا في النهاية نتجه نحو عالم للشبكات يتكوّن من مجتمعات إليكترونية تجارياً وثقافياً، عالم يعمل على تدعيم مكانة الولايات المتحدة كأمة من بين الأمم الأخرى، ولكنها في الوقت نفسه، وعلى النقيض من ذلك، أمة تعمل على تفكيك نظام الدولة – الأمة[14].

13- جيمس كورث، ما تزال أميركا أمة؟، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ص 20.
14- Joseph S. Nye, Jr. and William A. Owens, "**American Information Edge**", Foreign Affairs, Issue 106, Spring 1996.

يكشف هذا الكلام عن أحد الوجوه الأكثر عناية بالاهتمام في الخطاب الثقافي الأميركي وهو ذاك المتّصل بالرغبة في تخليع الرابطة القيمية التي نشأ عليها مبدأ الدولة – الأمة. تريد الطبقة السياسية الحاكمة في الولايات المتحدة أن تقيم عالماً يشبهها في الغرب وفي العالم أجمع، أي دولة عالمية سمّاها أحد الخبراء الأميركيين وهو جيمس كورث بـ"المؤسسة الأميركية"، التي ذهبت ابتداء من نصف القرن المنصرم إلى جعل مصلحة الدول – الأمم، مثل بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان تتفق مع تجاوز مفهوم الدولة – الأمة، عن طريق العضوية في عدة منظمات دولية كالأمم المتحدة ومنظمة الدول الأميركية، وحلف الأطلسي، والغات، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وسواها. وخلاصة القول إن الدولة الأميركية مثلها مثل تلك الدولة التي قامت في أوروبا واليابان، نفّذت مشاريع كبرى في الأبعاد الثقافية والأمنية والاقتصادية للحياة الاجتماعية. لكن على خلاف الدول – الأمم الأخرى، فإنها فعلت ذلك على نطاق قاري هائل الحجم حقاً. بل إنها حتى وهي تفعل ذلك كانت تنشئ أيضاً عالم ما بعد العالم الحديث، وبذلك مهّدت الطريق لزوالها كدولة – أمة.

كانت بداية التسعينيات ذروة ما وصلت إليه التجربة الأميركية لجهة نزع القيم التي تقوم عليها مبادئ الدولة – الأمة لتنتقل بعد ذلك إلى زمن الهيمنة على العالم؛ وهو زمن يتّسم بتخطي الإتكاء على جيوش تقليدية كبيرة، تقوم على التجنيد الإجباري الجماهيري وتوافر الدفاع القومي، وذلك باتجاه تشييد ما يسمى بـ"مجتمع ما بعد العصر الحديث" الذي يقوم أساساً على وجود الأسلحة النووية، التي توفر الردع الموسع، والأحلاف الدولية الدائمة (مثل ما حدث مع الحلف الأطلسي) وعلى التكنولوجيا الراقية، والأسلحة الموجهة بدقة والأسلحة الشبح، ما يوفر القوة العسكرية لتحالفات دولية مؤقتة كالّتي حصلت في حرب الخليج الثانية والتي حصلت على نحو مدوّ في الحرب على يوغوسلافيا، وصولاً إلى المثال الأفغاني والذي عدّه كثيرون

من الاستراتيجيين الغربيين مثالاً قابلاً للتكرار في غير منطقة من العالم[15]. وبطبيعة الحال، فستأتي حرب غزو العراق العام 2003، لتمنح مساراً كهذا درجته القصوى في حقول التطبيق. إن الوجه الإعلامي للتطور الأميركي شكل الآلية المتقدمة لظهور الإمبريالية المفتوحة. وكان بدهياً أن تؤدي الشبكة الإعلامية الهائلة مهمتها الكبرى باتجاه تفكيك أنظمة القيم في العالم. وإذا كانت مجتمعات الأطراف، أو ما يصطلح عليها بالدول النامية، آثرت خيار التلقي والامتثال عموماً للهيمنة الإعلامية والثقافية – الأميركية، فذلك ما لم يحصل على الإجمال في المجتمعات الغربية. فكان أن انفجرت في وجه الزحف الإعلامي الأميركي تيارات وازنة في المجتمع المدني الأوروبي، تطالب بضرورة الممانعة والمواجهة. حتى أن الحكومة الكندية استشعرت هذا الخطر وأعلنت على لسان السيدة شيلاكوبس النائبة السابقة لرئيس الوزراء ووزيرة المالية لعام 1997، وجوب مواجهة ما أسمته بـ "الإمبريالية الثقافية" وأكدت أنه إذا أصرّ الأميركيون على فرض هيمنتهم على المجتمع الثقافي العالمي باستخدام الأدوات المتاحة لهم، فإن عليهم أن يتوقعوا إجراءات مضادة[16]. المسألة بالنسبة إلى المؤسسة السياسية الأميركية لا تتعلق بالأخلاقيات المجردة، وإنما أساساً وقبل أي شيء بملاءمة النشاط الإعلامي والثقافات المنتجة في سياقه، مع الدرجة التي بلغها تطور شبكات المصالح والنفوذ في العالم، لذا فإن الآليات الإعلامية تقصد بشكل منهجي ومعمق إعادة تشكيل الوعي الجماعي العالمي، وتكييفه على نحو يناسب حاجات الإمبريالية المفتوحة، فثورة التكنولوجيا الإعلامية كما يؤكد الكاتب الفرنسي إيناسيو رامونيه تتطلع لإحلال الحاسوب محل العقل البشري، وتتسارع هذه العقلنة العامة لأدوات الإنتاج بفعل التوسع الكبير في الشبكة الجديدة للاتصالات، وبذلك ينشط الإنتاج ويختفي بعض المواد وتتفجر موجة

15- أنظر تعليقات الصحافة الأميركية في هذا الصدد، وهي تغطي ردات الفعل الداخلية على حرب أفغانستان في سياق التحول الأميركي العام بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر. وظهور مصطلحات جديدة كـ"الدول المارقة" و"محور الشر" و"الحرب على الإرهاب".

16- هربرت شيلر، الرعب الإعلامي من شؤون الرئاسة في واشنطن، لوموند ديبلوماتيك، الطبعة العربية – الشهرية – آب/أغسطس1997.

البطالة والعمل الموقت (...). أما في الميدان الاقتصادي فالسائد هو ظاهرة العولمة أي الارتباط المتزايد والوثيق بين اقتصادات بلدان متعددة، وتهم هذه العولمة أساساً القطاع المالي الذي يهيمن من بعيد على الأجواء الاقتصادية وتعمل الأسواق المالية طبقاً لقواعد وضعتها لنفسها بنفسها، وباتت من الآن فصاعداً تفرض قوانينها الخاصة على الدول ذاتها، في حين على صعيد العلاقات الاجتماعية أحدثت ثورتا الإعلام والاقتصاد أزمة في مفهوم السلطة، فبعد أن كانت هذه حتى عهد قريب عمودية أبوية مهيمنة، باتت الآن تزداد أفقيةً وفق تركيب شبكي – بفضل تقنيات الاستقلال الإعلامي – وتوافقي. وفي ذلك تغيير جذري لهوية السلطة السياسية وممارساتها[17].

لم تكن التكنولوجيا التي أنجبتها العقلانية الغربية في أي يوم بريئة من غاياتها السياسية، وكذلك لن تكون ثورة المعلومات التي اختتمت قرناً واستهلت قرناً آخر بريئة من داء التسييس.

وحين يذهب الإعلام المسيطر ليسوّغ ثورته المدهشة فلا يفعل هذا إلاّ لخدمة طبقة سياسية تتصدر عرش العولمة وشركاتها الكبرى.

وعلى امتداد هذه الملحمة الفظيعة للعولمة الجديدة تلقي إمبريالية الصورة والصوت بظلالها فوق عالم يترنح، وإنسان يواجه مصيره بعقلانية صارمة.

باتجاه إعلام مسدَّد بالأخلاق

لسنا نزعم أن بمقدور أي كان، جهة أو شخص، أو حتى دولة أن يؤسس لخطاب إعلامي أخلاقي من دون مشقة. الإشكالية بالطبع غير مستحيلة، لكن تفكيكها وإعادة تشكيلها على أسس جديدة يتطلب التعامل معها، والنظر إليها بوصفها إشكالية تتجاوز النطاق المحلي وحدود السيادات القومية، أي بوصفها إشكالية عالمية بامتياز. تتعلق أولاً وأساساً بضرورة

17–كريغ تيرنر، "موظف كندي يلمّح بإمكانية محاربة هوليود تجارياً،" لوس أنجلس تايمز، 11 شباط/فبراير 1997.

تشييد نظام قيم عالمي جديد يقوم بطبيعته على توازن ما في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد والاجتماع الإنساني.

هل يمكن ذلك؟ لو قلنا بإمكان النظام العالمي المتوازن فلسوف نقع في تجريد ساذج؛ ذلك أن عالماً تضبطه معايير القوة وشهوة الاستحواذ، لا يمكن أن يُتأملَّ منه ما يحتويه وما لا طاقة له به.

إن الشرط البدئي لقيامة نظام قيم راسخ على النطاق العالمي، هو شرط يؤسسه توازن بين قوى المجتمع الدولي وأقطابه وعوالمه المتعددة. وحتى يصير هذا الشرط واقعياً فلا بد أن يسبق التوازن حدوث تحولات ضرورية في نسبة القوى الدولية، بما يؤدي إلى ضرب من ديمقراطية أممية أساسها الاعتراف بمبادئ العدالة والسيادة وحقوق الإنسان اعترافاً عملياً.

ولئن كان هذا الشرط طوباوياً وغير قابل للتحقق بالنظر إلى منطق وطبيعة التطور العالمي بعد الحرب الباردة، فإن الشرط نفسه قابل للنفاذ على نطاق المجتمعات المحلية.

في الغرب وصل النقاش إلى مراحل مهمة حول ضرورة إعادة بناء نظام جديد للقيم. أما عناصر هذا النقاش فتجري انطلاقاً من وجوب إجراء مصالحة بين الممارسة السياسية والممارسة الأخلاقية، واستطراداً بين الغاية والوسيلة بحيث لا يؤدي طغيان شعار المصلحة العامة للأمة على ضرورات الاجتهاد والاختلاف، وتعدد الأفهام في التعاطي، ومقولة المصلحة العليا، والأمن القومي، الخ. إذ غالباً ما يجري الاضطهاد باسم الديمقراطية ومن أجلها أو باسم الدفاع عن حقوق الإنسان ومصيره.

أما في بلادنا، وتحديداً في المجتمعات الشرقية والعربية والإسلامية، فالنقاش مع الآخر، الغربي – هو نقاش سلبي في أغلب الأحوال – لا يخلي المساحة الضرورية التي تكفي لتفعيل حوار الاختلاف والإبداع بين أبناء الوطن الواحد والأمة الواحدة.

بعد هذا نعتقد أن الأخلاق الفطرية التي توفرها الطبيعة البشرية المجردة، وبالتالي الأخلاق الدينية الأساسية التي تحكم الأفراد والقوانين المدنية

التي تنتظم فيها المجتمعات، ستشكل أساساً لحفظ القيم في مجتمعاتنا، ومن ثم لتأليف نظام للقيم في كل ما يتصل بتدبير الشأن العام والعلاقات بين أفراد المجتمع.

إن هذا يقتضي منا، أن ندرس أخلاقنا السياسية والثقافية دراسة نقدية، يحكمها روح التسامح بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني. وفي هذا المعنى يمكن أن ينشأ الخطاب الذي طالما فقدناه، ذاك القائم على رحمانية العلاقة بين قوى المجتمع وأحيازه، واختلافاته وتنوعاته الفكرية والسياسية والثقافية والاجتماعية. إنه الخطاب الحر، هذا الذي تكون الحرية فيه مفهومة على أنها التحرر من كل إكراه، أو قسوة تحول دون الإنسان وإيمانه أو دون فعله وما يود فعله. إن الخداع الإعلامي هو أخطر أنواع الخداع، لأنه يقلب الحقائق رأساً على عقب ثم يعود ليبثها من جديد كحقائق لا تقبل الشك ولا تجد فيها محلاً للسؤال.

الخطاب المخادع الذي ينتجه مجتمع الإعلام العالمي اليوم هو ما يصور للناس ما ليس لهم به منفعة، على أنه خير صاف لهم. وهو الذي ينبئ بأخبار لا قصد لها سوى جعل الناس يؤمنون بآلهة أرضيين من دون الله الواحد الأحد.

إن نقد العقلانية الاقتصادية، باعتبارها قلب العقلانية لا أكثر، يؤدي بدوره – كما يبيّن سيرج لاتوش[18] – إلى بعث الاعتراف بما هو معقول. فالتحرر من إرهاب العقلي، لا يحرر الخطابة فحسب، بوصفها قاعدة السياسة والديمقراطية، وإنما يحرر أيضاً التعبير الشعري. ويعتبر الهزال مسؤولاً أيضاً وفقًا لـ "بيار تويليه" عن (التضجر الجواني الكبير) حيث تحطمت الحضارة الغربية. ذلك أن عملية إعادة بناء الأخلاق باتت ضرورة لأن القيم المؤسسة للاجتماع الإنساني في عالم القرن الجاري، تستنبت الوحشية والاستلاب في كل مكان من العالم.

18- سيرج لاتوش، مصدر سابق.

ملخصات

برفسور ميشال نعمة

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

استقلال كوسوفو: من المنطلقين السياسي والقانوني

تبيَّن بعد الحرب العالمية الثانية أن الحاجة ماسة إلى محكمة دولية لكن الحرب الباردة جاءت لتؤخر وتؤجل عملية تشكيلها.

وقد بدا ظاهرا أيضًا أن القوى العظمى كروسيا والولايات المتحدة الأميركية وفي مسعاها الدائم إلى السلطة قد تغاضت عن المبادئ الإنسانية الأساسية ونسيتها، وذلك من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية الجيوسياسية.

اهتمت روسيا وركّزت مع الرئيس بوتين على صراعها مع الغرب الذي يأتي في سياقه المطالبة باستقلال كوسوفو وهو أمر لا بد منه من وجهة نظر الولايات المتحدة وحلفائها.

أما بالنسبة إلى روسيا فالصراع يدور حول كوسوفو على عدة احتمالات مثل الدفاع عن وحدة أراضي البلدان مدعومة بالقوانين الدولية بالإضافة إلى كون روسيا صديقة للصرب.

يحاول الباحث من خلال دراسته الإجابة عن السؤال الآتي: ماذا يعني استقلال كوسوفو بالنسبة إلى كوسوفو أولا ثم إلى روسيا وأخيرًا إلى العالم أجمع؟

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تم إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان أواخر سنة ١٩٩٠. اتخذ هذا المجلس تدريجًا طابعًا خاصًا بالبلدان الأوروبية التي أرادت التأكيد على ديموقراطيتها التمثيلية من خلال أنظمة ديموقراطية المشاركة وأساليبها.

تشدِّد الباحثة في دراستها على المبادئ الأساسية الخاصة لإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتتميَّز هذه الأسس بأهداف هذا المجلس وتاريخه وكيفية إنشائه.

ولم يتأخر المجلس عن العمل جديًا وبثبات من خلال وضع آليات وبرنامج جدي ومحدد.

ومن مبادئ المجلس الأساسية:

- تأمين الأسس الداخلية الثابتة.
- توطيد العلاقات مع الخارج
- التشديد على الدراسات وتقارب وجهات النظر

تأمل الباحثة أن يتمكَّن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني من التأثر بأيديولوجية التنمية والارتقاء نحو مستوى حياة أفضل.

شرف. تضحية. وفاء

Mahmoud HAYDAR

La dimension morale dans l'information moderne Soumettre la nouvelle et l'image à l'idéologie

Le chercheur expose les hypothèses de la création de la nouvelle et de l'image pour conclure qu'il existe une dualité entre l'idéologie et l'Information, et par la suite, entre la Morale et l'Information. Il met cette dualité dans le cadre de la partialité. C'est alors que le chercheur trouve que l'Information moderne est devenue une partie du réseau de la mondialisation qui jouit d'une grande capacité à déstabiliser le système des valeurs et engendrer des crises morales. Le chercheur propose la création d' « une loi de bonne discipline » en suivant l'exemple du penseur français Serge Latus.

C'est alors que l'étude du chercheur s'inscrit dans le cadre de l'approche de l'Information, le système des valeurs, et l'établissement d'un espace global que la société informatique mondiale utilise pour dissocier les systèmes de valeurs ainsi que leur reconstruction.

Le chercheur remarque à la fin que ce sujet est arrivé au sein des sociétés occidentales au point d'étaler la nécessité d'établir un nouveau système de valeurs à travers les médias, et qui repose sur la Morale politique, le chercheur considère que la question de la reconstitution des Morales est devenue une nécessité pour affronter la barbarie répandue dans la société moderne.

Dr. Abdel Hadi YAMMOUT

La pauvreté, un problème économique inquiétant... Les Etats arabe y-ont-ils échappé ?

Le chercheur insiste sur l'aspect international de la pauvreté, dont les échelles varient d'un état à un autre et compare l'ampleur de la pauvreté entre les états arabes et les états occidentaux, ainsi que l'ampleur de la pauvreté en Israël. Il expose ensuite les raisons de la pauvreté, comme il les conçoit, puis il les numérote en donnant des renseignements sur chacune d'elles. Le chercheur met le point aussi sur les effets et les répercussions de la pauvreté, sur la destruction de l'immunité sanitaire de l'être humain, en éclairant sur la relation existante entre la pauvreté et l'apparition des maladies.

Apres avoir bien analysé ces points, le chercheur propose plusieurs solutions ; il considère qu'il faut d'abord développer les secteurs économiques, et appelle à la réorganisation, le financement et la gestion de la production. Il considère que la réalisation du développement continu requiert la création d'un nouveau mode de développement, basé sur l'activation du secteur privé et la diversification de l'économie et l'amélioration de la structure de l'institution, en addition à l'établissement d'un nouveau pacte social qui redéfinit la relation existante entre l'Etat et les différentes branches de l'économie. Le chercheur appelle aussi à assurer une distribution juste de la richesse, le développement des habiletés de la main-d'œuvre, le développement de la législation mettant en ordre le travail des organisations de la société civile et assurer la transparence.

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées,le magazine «Défense Nationale Libanaise publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arbre et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

L'institution de production arabe : La compétitivité dans la théorie et l'expérience historique

Le chercheur considère que les pays du monde sont classifiés selon la compétitivité de leur économie qui repose sur un certain nombre de variables, qui pourront être au nombre de 90. Selon lui, il est impératif de ne pas prendre en considération tout ce qui est répandu concernant la compétitivité comme étant des postulats, mais il faut œuvrer à les discuter. Il expose la façon pour acquérir la compétitivité, à travers les expériences de pays qui, selon le chercheur, ont réussi à réaliser cette compétitivité ; ces pays sont : le Japon, la Corée du Sud et le Taiwan.

Le chercheur évoque plusieurs approches de la compétitivité, soit du point de vue de l'analyse économique ou le libéralisme, et insiste sur la théorie traditionnelle de l'échange international, dont le but est de démontrer que la liberté d'échange est le meilleur cas.

Il présente l'exemple de l'offre et de la demande et expose le modèle asiatique dans le domaine de l'acquisition de la compétitivité, en donnant une explication concernant le rôle de l'Etat dans cette procédure.

Enfin, le chercheur conclut qu'il existe deux constantes pour aboutir à la compétitivité des institutions de production et qui sont : l'intervention de l'Etat pour appuyer les institutions de production et les protéger, puis œuvrer à conditionner cette intervention par la réalisation de résultats concrets, et pénétrer les marchés internationaux. Le chercheur considère qu'à la lumière de ces deux conditions, il est possible d'évaluer les expériences arabes dans le domaine de l'acquisition de la compétitivité, et proposer des substituts dans le domaine de la politique économique.

Résumés

Dans l'espoir que le Conseil Economique et Social libanais suive cette même trajectoire et serve à instaurer au Liban un tel climat économique et social, positif et régénérateur, c'est un baume au cœur de savoir qu'il fait déjà partie d'un tel organisme (l'AICESIS) et qu'il s'imprègne de l'idéologie du développement et de la recherche permanente d'une meilleure qualité de vie.

des pays, c'est lui le gérant et le garant de la politique économique interne et externe.

Au Liban, le Conseil n'a pas encore réussi à s'imposer comme clé fondamentale servant à déclencher le push économique et sociale mais ceci ne devrait certainement pas tarder à faire son apparition une fois que le conflit politique libanais se résoudra ; puisqu'en fin de compte tout est relié aux décisions politiques et le Conseil Economique et Social libanais ne peut se défaire d'une telle interférence.

Une dernière remarque à faire concernant notre Conseil économique et social national, il n'omet pas de participer à toutes les réunions organisées par l'AICESIS, l'Association internationale des Conseils économiques et sociaux et institutions similaires dont la création s'est faite en 1999 et qui a été le résultat de dix années d'échanges informels très intenses entre les CES.
Cette même association a été admise au sein de l'ONU (ECOSOC) avec le statut d' « observateur permanent à compétence générale », ce qui lui assure une tribune exceptionnelle pour témoigner, réfléchir et proposer. L'AICESIS a également acquis une influence reconnue auprès de plusieurs autres organisations internationales.
Son ambition est de promouvoir une réflexion équilibrée qui contribuerait à la paix, au développement économique, au progrès social et à la défense des libertés ; et qui permettrait une ouverture de toutes les structures intergouvernementales en direction des organisations représentatives de la société civile de chaque état.

aideraient à l'organisation des projets socio-économiques.

III- S'assurer de la concrétisation et de l'application de ces projets pour une meilleure gérance de la vie économique libanaise.

En conclusion et pratiquement, le Conseil a surtout réussi à assumer l'aspect théorique de ses fonctions sans encore avoir une réelle présence sur le terrain socio-économique libanais.

Il est quand même parvenu à soumettre à l'Assemblée Générale une étude décisive sur « la rationalisation et les alternatives dans les politiques de soutien agricole » et sur « la comparaison entre le coût de la production au Liban, en Syrie et en Jordanie » qui ont été largement discuté au sein de l'Assemblée.

Sans oublier les divers sujets d'études qui serviront certainement à remédier à la crise économique et sociale une fois appliqués, et qui prônent en premier l'aide et le soutien aux petites et aux moyennes entreprises libanaises. Le Conseil a même consacré une étude approfondie concernant l'enseignement supérieur au Liban, couvrant tous les aspects, les moyens et les possibilités qui permettraient à ce secteur de se re-développer pour que le pays redevienne le catalyseur en matière d'enseignement et de culture sur le plan régional du Moyen Orient.

En définitive, le Conseil Economique et Social assume de par le monde un rôle vital et essentiel dans la vie socio-économique

- ✓ Dénoncer les obstacles qui entravent l'application du programme d'ajustement et du plan de développement.
- ✓ Définir le cadre et les possibilités du Conseil concernant l'apport d'aide et de soutien à la vie socio-économique libanaise.
- ✓ Elaborer un programme fiable pour les ateliers de travail nécessaires et possibles dans les différents secteurs et à tous les niveaux.
- ✓ Maintenir une transparence en exposant au grand jour les mesures prises, les obstacles rencontrés et surtout les résultats obtenus.

Ce rapport fut publié et distribué à grande échelle : aux membres des autorités législatives et exécutives, aux différents protagonistes de la vie économique, sociale et médiatique, aux ambassades et aux commissions diplomatiques accréditées au Liban sans omettre les différentes organisations des Nations Unies présentes au pays.

L'élaboration et la publication de ce rapport visaient à réaliser plusieurs cibles, à savoir :

I- Créer des liens d'interaction et de coordination entre les différents acteurs de la vie socio - économique libanaise.
II- Mettre à la disposition des protagonistes concernés des ateliers de travail sectoriels, principaux et sec ondaires et des repères étrangers et nationaux qui

- le premier obstacle était celui de l'appréhension qui ac compagne tout travail accompli pour la première fois, d'autant plus qu'il était de grande urgence et le Con seil ne possédait pas encore tout le matériel nécessaire.
- Le second obstacle et qui était aussi de taille, résidait dans le fait que la sécurité sociale était déjà à la base, un sujet de conflit et de controverses au Liban.

Le Conseil a fini par rassembler dans la mesure du possible les documents de base qui ont servi à alimenter les ateliers de travail organisés dans ce but.
Le communiqué d'opinion réalisé par le Conseil fut présenté en avril 2002 en vue d'être publié dans le journal officiel.
Pour accomplir et achever ce travail, le Conseil a fait preuve d'une indépendance totale qui souligne sa capacité à être une institution à part, recourant à la dimension économique et sociale en vue de progresser dans le domaine de l'union nationale.

Le Conseil avait élaboré de même, un rapport analytique sur la nature de la crise économique et sociale qui sévit au Liban depuis plus d'une décennie. Le rapport s'étalait sur 145 pages exactement et présentaient les solutions suivantes :

- ✓ Diagnostiquer la crise sur le double plan économique et social.
- ✓ Analyser le programme de l'ajustement ainsi que le plan quinquennal pour le développement.

Economiqueet Social libanais a assisté à un nombre de réunions et de séminaires périodiques organisés par TRESMED à Paris, Madrid et Athènes pendant lesquels les participants ont pris connaissance des dif férentes expériences et des divers travaux des Conseils euro méditerranéens.

- ⇨ La dernière activité du genre effectuée par le Conseil fut la participation au séminaire de l'Institut Euro méditerranéen pour le Développe ment.

A noter qu'à la même époque le président du conseil des ministres syrien a demandé au Conseil Economique et Social Libanais une copie de la loi qui a servi à fonder le Conseil en vue de créer le leur à l'image du Conseil Libanais.

⇨ Dernier Objectif : Etudes et Rapports d'Opinion:

Etablir et approfondir les relations internes et externes n'a pas empêché le Conseil Libanais de concentrer ses efforts sur son rôle primordial : celui de l'analyse et de l'étude en vue d'assurer des projets à concrétiser et des études consultatives.

Vers la fin de l'année 2001, le Conseil des ministres a demandé au Conseil Economique et Social d'établir un communiqué d'opinion concernant « le projet d'amendement de certains articles de la loi sur la sécurité sociale ».

Pour le faire, le Conseil se devait d'aplanir plusieurs difficultés :

Le Conseil Economique et Social visita plusieurs de ces Conseils voisins et étrangers en vue d'instaurer et de coordonner les liens de coopérations visant à rendre le rôle du Conseil Libanais prometteur et primordial dans la vie socio-économique de ce pays qui se reconstruit.
En réalité sept visites furent organisées à savoir :

- la première visite fut pour la France où un accord de coopération entre les deux Conseils fut signé.
- La seconde fut effectuée au Conseil Economique et Social européen qui servit à obtenir des études présentes et futures sur la gérance économique et sociale national et à assurer des aides techniques et concrètes servant les mêmes intérêts.
- La troisième se fit sous la forme de la participation du Conseil Libanais aux travaux du sixième sommet de l'union des Conseils économiques et sociaux euro méditerranéens en Italie. A l'issue de cette réunion de juin 2000, le Liban fut nommé membre du co mité chargé de discuter du « rôle du commerce arabe et de ses impacts sur le développement social ».
- Celle qui suivit tout de suite après, en juillet 2000 permit au Conseil libanais d'établir la première rela tion avec un Conseil arabe, celui de la Tunisie.
- L'Algérie constitua la seconde étape en janvier 2002 et déboucha sur la signature d'un accord de coo pération entre les deux Conseils dans le cadre arabe et international.
- En juillet 2002, une délégation du Conseil

- Le comité du « développement humain et des droits de l'homme » a entrepris des échanges fructueux avec le responsable des prisons centrales sur la situation - interne des prisons et sur les possibilités envisageables pour l'améliorer.
- Le comité des affaires économiques générales a coordonné différentes rencontres avec les présidents et les membres des assemblées industrielles en vue de remédier aux problèmes et crises soulevés par les petites et moyennes entreprises.
- Le comité du tourisme, de l'environnement et du transport a organisé une table ronde avec les responsables de la faculté de tourisme à l'Université Libanaise afin de promouvoir le secteur touristique.
- Une autre table ronde fut instaurée par les membres du Conseil sur la situation de la Sécurité Sociale et la Caisse Nationale.
- Des projets de loi établis par l'ESCWA et d'autres par le Comité du développement humain et des droits de l'homme furent étudiés et approfondis au sein même du Conseil.

⇨ Autre Objectif : Consolider les relations externes :

Le Conseil Economique et Social Libanais est considéré comme le dernier né des Conseils européens et arabes avec qui, il est en contact permanent. Ces relations servent à profiter de l'expérience de ces Conseils et permet d'adopter leurs moyens et projets qui pourraient être adaptés et concrétisés au Liban.

- Un séminaire du rassemblement des hommes d'affaires sur le développement des capacités de concurrence du Liban dans le climat actuel de la mondialisation.
- Un séminaire organisé à Tripoli concernant « la loi pro pre aux handicapés entre la théorie et l'application ».
- Un séminaire sur le rôle du Conseil économique et so cial dans la mise en place de politiques favorisant la paix civile.
- Table ronde en présence d'un grand nombre d'officiers de l'armée libanaise portant sur les perspectives du rôle du Conseil économique et social.
- Table ronde sur les échappatoires possibles de la crise économique et sociale qui sévit animée par la prési dente de l'Union des femmes.
- L'organisation de la neuvième conférence scientifique internationale de l'Union internationale des experts compt ables francophones.
- La conférence sur le « retour du Liban à un avenir économique prometteur ».

Ces différentes activités du Conseil économique et social ont surtout contribué à le faire connaître et à mettre en valeur son rôle de médiateur et de catalyseur. Ceci a bien confirmé la nécessité d'instituer le Conseil et de le promouvoir.

Par ailleurs avec l'obtention de son siège définitif en août 2002, le Conseil économique et social élargit son champ de travail en organisant encore plus de rencontres avec les différents responsables des secteurs économiques et sociaux :

des économistes libanais.

- La Chambre de Commerce et de l'Agriculture à Tripoli.
- La Chambre de Commerce libano-américaine.
- La Chambre de Commerce, de l'industrie et de l'Agriculture de Saïda et du sud.
- L'Assemblée libanaise pour la gestion des affaires.

Ces rencontres se sont avérées fructueuses et ont servi à créer une coordination solide entre les différentes chambres, ce qui a donné lieu à de meilleures politiques et gérances économiques dans les divers secteurs.

Des séminaires et des conférences autour de ces mêmes thèmes furent également organisés de manière à intéresser et faire participer universités, associations et centres culturels, tel que :

- Le centre culturel arabe de Beyrouth.
- Le club Rotary de Keserouane.
- Une conférence de développement pour le renforcementet la reconstruction des régions libérées du sud.
- Un séminaire sur le développement touristique du Liban organisé par la chambre des députés.
- Un séminaire sur « les aspects de la coopération et du partenariat entre l'état et le secteur privé » organisé par OMSAR, le bureau du ministre d'état pour la réforme administrative.
- Un festival oratoire de la confédération générale des travailleurs libanais.
- Un atelier de travail et de réflexion du centre libanais pour la formation syndicale.

⇨ Premier objectif : assurer le bon fonctionnement interne :

Si l'objectif primordial des Conseils économiques et sociaux de par le monde, est de publier des rapports, des études, sur demande ou de leur propre chef, son autre mission serait d'engager et d'approfondir échange et dialogue entre les différents acteurs économiques et sociaux sinon aucun progrès ou succès socio-économique ne pourrait être envisagé.

A signaler que le Conseil économique et social libanais avait dès le départ, établi des relations internes avec les fractions concernées à la grande influence politico-économique. Ce qui explique son vouloir de se transformer en une tribune de dialogue et d'interaction, étant la seule institution dotée de tous les critères nécessaires à l'exécution de ce rôle.

En pratique, ceci a donné lieu à des réunions intensifiées entre le président du Conseil et les membres du bureau avec les différents organismes intéressés.

Les premières activités du Conseil se sont traduites sous formes de diverses et fréquentes rencontres avec les protagonistes socio-économiques libanais, à savoir :

- La Chambre de Commerce et de l'Industrie à Bey routh et au Mont Liban : les membres de la Chambre, les représentants du rassemblement des hommes d'affaires libanais, le forum libanais et l'union nationale

Les objectifs fondamentaux de l'activité présumée du Conseil Economique et Social :

Les principes fondamentaux qui constituent l'essence même du Conseil Economique et Social libanais ne diffèrent en aucun cas des autres Conseils institués ailleurs.
L'objectif de fond de l'institution de ces Conseils se subdivise en deux axes complémentaires, à savoir :

- Le premier axe serait de mettre à la disposition de l'Etat un cadre où les représentants des différents secteurs économiques, sociaux et syndicaux participeraient ensemble à l'élaboration de la poli tique socio-économique du pays.
- Le deuxième porterait sur la mise en place d'un cadre réglementaire et représentatif adéquat afin de transformer la relation souvent conflictuelle entre ces mêmes catégories économiques, sociales et syn dicales en un dialogue prônant la coopération et la collaboration afin de préserver l'intérêt public.

La complémentarité de ces axes exposés réside dans la participation de tous les acteurs à la création d'une politique englobant les intérêts de tous les secteurs et ayant un seul et même objectif : le bien être public.

C'est une mission qui ne risque pas d'être commode à exécuter au Liban à cause de la structure sociale et économique justement assez complexe et attachée aux normes confessionnelles sans oublier les séquelles de la guerre et des pressions régionales.

Reste à signaler une dernière remarque concernant les fonctions du Conseil:
Bien qu'il soit non requis au Conseil d'aller au-delà de sa mission initiale, la majorité des pays a adopté plus d'une formule en vue d'approfondir et d'augmenter l'efficacité du Conseil et d'élargir son champ d'action. A savoir :

1. Stipuler l'obligation de publier les opinions et les rap ports préparés dans le journal officiel afin de les garder dans les archives nationales comme documents de base qui serviraient de référence à tout moment.
2. Stipuler l'obligation du Conseil des ministres à justifier les raisons pour lesquelles il ne prendrait pas en compte l'avis du conseil concernant un sujet sur lequel il a été interrogé.
3 Assurer une certaine facilité financière au Conseil pour lui permettre d'assurer les sommes requises à l'élaboration des analyses, des études sur le terrain et de rapports concluants fournis par des experts.
Et ceci, en vue d'obtenir encore plus de précision, plus d'objectivité et nettement plus de professionnalisme dans les résultats.

- Choisir et embaucher un nombre restreint de personnel, qualifié aux compétences sélectionnées. A signaler qu'une telle démarche nécessita du temps et toute une procédure auprès du gouvernement pour qu'il accepte ce projet de cadres à catégories définies tout en précisant les conditions du choix à faire et le budget octroyé.
- Par conséquent, le gouvernement fixe lui-même le montant qui correspond aux besoins administratifs et financiers du Conseil Economique et Social (crédits prévus dans un chapitre propre au Conseil dans le budget du Conseil des ministres et ce suivant l'article 20 de la loi sur la fondation du Conseil).
- Rôle primordial et essentiel du Conseil tel que envisagé et appliqué par les Conseils économiques et sociaux de par le monde:

* Dans un premier temps, le Conseil dresse des rapports directeurs et émet des opinions consultatives sur les questions économiques et/ou sociales, et/ou syndicales ; et ce à la demande du Conseil des ministres ou tout simplement suite à une initiative personnelle.

* Par ailleurs, c'est au Conseil de lancer et d'activer le dialogue sur les mêmes questions soulevées entre les différentes catégories économiques, sociales et syndicales représentées au Conseil.

D'autres décisions furent prises par le président du Conseil lui-même comme fixer la date des visites protocolaires, établir les contacts nécessaires en vue de garder les bonnes relations entre le Conseil libanais et celui de la France ainsi que d'autres états européens et arabes.

Le Logo du Conseil Libanais : Graphisme et symbolisme :

Le logo du Conseil se compose d'une silhouette et d'un épi de blé.
La silhouette est représentative du citoyen libanais idéal aux bras grands ouverts : un appel à la vie, symbolique de la vivacité, de la jeunesse et du « pas en avant ».
L'épi de blé quant à lui se rattache à l'aspect économique du logo : symbole cosmique de la richesse et du bien être : productivité, prospérité et progrès continu.
Deux éléments qui définissent précisément la relation structurelle entre la vie économique et la vie sociale qui devraient être celle des citoyens libanais.

Ainsi en mai 2000, le Conseil Economique et Social libanais se constituait d'une assemblée générale et d'un bureau ; rester encore à finaliser certaines modalités non définies, à savoir :

- former les comités ou plutôt les commissions chargées d'étudier et de faciliter la concrétisation des dossiers soumis par le chef du gouvernement.
- Trouver un local adéquat et conforme aux besoins du Conseil Economique et Social.

Aussitôt l'élection des membres du bureau du Conseil Economique et Social achevée, les membres se réunirent pour élire le président et le vice président du Conseil.
Après trois scrutins, Roger Nasnas fut élu président et Saad Eddine Hamidi Sakr, vice président.

Réalité et pratique :

Le Conseil ne tarda guère à se mettre sérieusement au travail. Dans les trois jours qui suivirent les élections, le président Nasnas convoqua les membres du bureau pour une première réunion.
L'ordre du jour : mettre en place un dispositif de travail, en d'autres termes un programme organisant les activités du Conseil et les canaux nécessaires pour l'exécution du programme sus mentionné.

Ce programme consistait avant tout à assurer les fondements mêmes du Conseil, à savoir :

- Choisir fonctionnaires et employés.
- Fixer salaires et rémunérations suivant les compé tences requises.
- Définir un règlement intérieur au Conseil et l'officialiser.
- Définir et soumettre le budget du Conseil Economique et Social au président du Conseil des ministres.
- Etablir un projet de loi pour le Conseil similaire ou presque à celui qui régit les Conseils européens.

Le syndicaliste représentant la Confédération Générale des Travailleurs du Liban (CGTL) M. Toufic Abou Khalil, étant le membre le plus âgé du Conseil, appela l'Assemblée Générale à se réunir sous sa présidence le 26 décembre 2000 au siège de l'université Libanaise à Beyrouth, et ce pour l'élection des membres du bureau du Conseil Economique et Social.
Mais les élections furent ajournées au 12 février 2001 à cause de la forte concurrence entre les différents candidats.

Les élections eurent lieu finalement selon les provisions de la loi, stipulant le vote au scrutin secret et à la majorité absolue pour le premier tour, et à la majorité relative au second et au troisième, les élus furent :

- Abdel Karim El Khalil, représentant l'ordre des jour nalistes libanais.
- Roger Nasnas, représentant les hommes de lettres, de compétences et de spécialisations.
- Samir Doumet, représentant l'ordre des ingénieurs à Beyrouth.
- Samir Abi Lamaa, représentant l'ordre des avocats de Beyrouth.
- Naouf Salam, représentant les hommes de lettres, de compétences et de spécialisations.
- Hassan Mneimné, représentant les professeurs uni versitaires.
- Saad Eddine Hamidi Sakr, représentant la CGTL.
- Linda Matar, représentant les confédérations féministes.
- Georges Abou Haidar, représentant la CGTL.

Reste à préciser concernant l'organisation et la composition du Conseil que ce dernier au besoin mettrait en place des commissions spécialisées dans l'étude et l'analyse des différents dossiers traitants de l'activité économique et sociale du pays et déciderait de l'adoption ou non des différents projets.

Cependant, il faut dire que la ratification et la publication de la loi ne menèrent pas à son entrée en vigueur. Malgré le fait que l'article 22 ait stipulé la formation de la première assemblée générale dans un délai de cinq mois après la publication de la loi et que l'article 21 ait stipulé les conditions de la nomination par décret du dispositif administratif, des salaires et rémunérations aux fonctionnaires dans un délai de six mois après la publication de la loi ; aucune procédure ne fut concrétisée.
Seul un amendement eut lieu en 1996, stipulant l'augmentation des membres de 65 à 71 (l'adjonction des six représentants des immigrants libanais).

Le Liban dut patienter jusqu'aux derniers mois de l'année 1999 pour qu'il assiste finalement à la création du Conseil économique et social et ce en trois temps, à savoir :

- Promulguer le décret 1079 précisant les organ ismes qui représentent le plus les secteurs constituant le Conseil.
- Exiger de ces mêmes organismes de nommer leurs candidats au Conseil.
- Promulguer finalement le décret du Conseil Economique et Social.

- Le secteur industriel
- Le secteur commercial
- Le secteur agricole
- Le secteur bancaire
- Le secteur touristique
- L'ordre des avocats
- L'ordre des ingénieurs
- L'ordre des médecins
- Le secteur des transports (un représentant)
- Le secteur des assurances (un représentant)
- Le secteur hospitalier privé (un représentant)
- Le secteur de l'enseignement privé (un représentant)
- Le syndicat des journalistes (un représentant)
- Le syndicat des pharmaciens (un représentant)
- Le syndicat des dentistes (un représentant)
- Le syndicat des ouvriers agricoles et autres (un représentant)
- Le syndicat des enseignants des secteurs privé et public (un représentant)
- Trois représentants des organisations sociales non gouvernementales
- Six représentants des immigrants libanais ou d'origine libanaise.

Cette diversité et ce grand nombre de représentants seraient une preuve des plus tangibles pour démontrer le large champ d'action du Conseil et l'importance qu'il revêtirait une fois institué.

La loi :

La loi 389 : création du Conseil Economique et Social Libanais.

Voici en bref les principes fondamentaux :

1-Les objectifs du Conseil et ses spécifications :

- Tous les secteurs économiques et sociaux doivent avoir leur représentant au sein du Conseil.
- Ceci devrait contribuer à assurer la participation des différents secteurs économiques et sociaux dans la prise de décision concernant la politique économique et sociale à suivre du gouvernement.
- Instaurer et développer le dialogue, la coopération et la coordination entre ces mêmes secteurs.
- C'est au Conseil de préparer des études et d'établir des rapports concernant les dossiers économiques et sociaux qui lui seraient soumis directement par le président du conseil des ministres.

En d'autres termes ce serait au Conseil de gérer la vie économique et sociale du pays.

2-La composition du Conseil :
Le conseil devrait être constitué de 65 membres (non salariés) à raison de deux représentants par secteur ; de la sorte, toutes les sections du pays seraient présentes au sein du Conseil, à savoir :

libanais. Il invita en conséquent, le président du Conseil français M. Jean Mathieuli à venir démontrer aux responsables et aux représentants des différents secteurs économiques et sociaux libanais l'importance de la mise en place de ce projet et pour leur communiquer de même, l'expérience française et sa réussite fulgurante qui ne tarda pas à se répandre à travers toute l'Europe et au-delà même.
Les portées de cette démarche furent extrêmement positives et certaines réticences furent complètement écartées.

Une autre initiative tout aussi rentable, et toujours provenant du président de la chambre des députés libanais lors d'un dîner officiel, en février 1994, fut aussi bien remarquée quant il affirma haut et fort la création certaine du Conseil avant la fin de l'année 1994.

Ainsi la visite du président du Conseil économique et social français réussit à donner de l'élan à l'entreprise libanaise. En effet, un projet de loi concernant la création du Conseil fut étudié, modifié et ratifié le 12 janvier 1995, c'est-à-dire quelques jours après la date fixée par M. Berry pour la concrétisation du projet et la naissance du Conseil.

lamation de l'indépendance du pays. C'était avec l'instauration et l'organisation des différentes institutions publiques et sociales que la création d'un tel conseil trouva sa raison d'être et son utilité, à l'exemple du concept français.

A l'époque, ceci n'avait rien d'étonnant puisque l'état libanais qui venait de naître est resté longtemps sous la tutelle du mandat français et le tout premier gouvernement libanais constitué, s'est référé à la législation française pour instituer ses lois et mettre en place ses différents organismes. Mais le projet ne fut réellement envisagé et conçu qu'avec la signature de l'accord de Taëf en octobre 1989, sous le titre « Principes généraux et Réformes ».
En 1993, la conception du Conseil réapparut sous forme de projets de lois constitutionnels sans plus.

Ce retard dans la création du Conseil était dû aux divergences dans les points de vue des responsables en charge de la réalisation de ce projet. Certains voulaient la concrétisation immédiate, d'autres préféraient patienter en vue d'assurer un climat politique favorable à l'existence d'un tel organisme ; sans oublier les opposants qui ne l'envisageaient guère de peur de créer au sein des ministères rattachés à un tel organisme un « chevauchement dans les prérogatives », une « confusion dans les applications » et une « nouvelle bureaucratie qui viendrait s'ajouter à celles déjà existantes pour davantage de complications ».

Au milieu d'un tel conflit, le président de la chambre des députés M. Nabih Berry adopta une position ferme et non discutable en faveur de la création du Conseil économique et social

Conseil Economique et Social

Ghada FARHAT EL GEMAYEL*

Historique :

Conçu et créé au Liban vers la fin de l'année 1999, le Conseil économique et social est un concept d'origine française, fruit de la tradition syndicale, de l'idéal démocratique et de la vision du général Charles de Gaulle.

Il est progressivement devenu une sorte de matrice pour les états européens qui ont souhaité conforter leur démocratie représentative par une institution de démocratie participative.
Le Conseil s'est affirmé comme un des moteurs de l'émergence d'une véritable société civile organisée au niveau mondial, reconnue désormais par des organisations internationales, au premier rang desquelles l'Organisation des Nations unies ; et s'est imposé, depuis ces dernières années, comme une référence sur le plan mondial.

L'idée de concevoir un tel projet au Liban émergea dans les années cinquante, juste après la proc

* *Chercheur*

Mahmoud HAYDAR

The moral dimension in contemporary information Subjugating the news and the images to ideologies

The researcher is displaying different suppositions concerning the issue of making the news and the images to get to conclude to a certain dualism based on ideology and information hence between morals and information and consider it as partiality. Consequently, the researcher finds out that contemporary information became a part of the globalization network which is capable of destabilizing the system of values and creating moral crisis. Then the researcher concludes from these facts to the necessity by creating "the law of good manners" to follow the steps of the French analyst Serge Latouche.

Thus, the study of the researcher is incorporated in the direction of the information approach and the system of values.

The researcher concludes that the discussion of this issue in western societies reached the point of putting forward the necessity to create a new system of values through the media based on political morals especially, since he considers that the issue of rebuilding the moral values became a necessity to face the spreading cruelty in contemporary society.

Dr. Abdel Hadi YAMMOUT

Poverty is a worrying economic phenomenon Are the Arabs secure ?

The researcher starts his article by shedding light on the global international aspect of poverty and the variance of its measures between the countries and compares the magnitude of poverty between Arab and Western countries and Israel afterwards. Then he shifts to review the causes of poverty as he sees them and starts discussing them. Afterwards, the researcher highlighted the repercussions of poverty and its effect in destroying the human immunity and concentrated on the relation between poverty and the emergence diseases.

After fully analyzing and discussing these points, the researcher moves towards proposing solutions and raises the issue of developing the economic sectors primarily and appeals to restart the operation of organizing, financing and managing the production and considered that achieving the goal of a lasting development requires the creation of a new development pattern based on activating the public sector and diversifying the economy and enhancing the institutional infrastructure in addition to the appearance of a new social pact which redefines the relation between the state and the different branches of economy.

The researcher also called, in the framework of proposing solutions, to secure equality in the distribution of wealth and developing the legislation which organizes the work of civil society organizations and securing transparency.

Prof. Albert DAGHER

In order to facilitate the task of those interested in beneiting from the published researches,the "Lebanese National Defense" magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and Englich,and summaries in these 2 languages for the researshes published in Arabic.

The Arab Production Institute: The spirit of Competition in theory and historic experience

The researcher considers that the world countries are classified on the basis of competition of their economies which are based on 90 variables and finds it necessary to avoid taking into consideration the common facts of the competitive spirit and regarding them as postulates and rather he suggested to discuss the facts. Afterwards he brought up the question of acquiring the competitive spirit through the experiences of countries which he considers that they succeeded in achieving this objective like Japan, South Korean and Taiwan.

Then, the researcher examines many approaches of the competition spirit whether from the liberal or the economic analysis point of view and sheds light on the traditional theory of International exchange which aims to demonstrate that the freedom of exchange is the best status. In this regard, the researcher discusses the model of offer and demand and reviewed the Asian experience in the field of gaining the competitive spirit while analyzing the role of the state in all of this experience.

In the end, the researcher concludes that there are two constants for the things that should be done to achieve the competitive spirit of the institutions. These constants are the state intervention to support and protect the productive institutions then he sets conditions to restrain this intervention and mainly achieving concrete results and penetrating the international markets. The researcher also considers that in the light of these two conditions it is possible to evaluate the Arab experiences in the field of gaining the competitive spirit and proposing alternatives in the domain of economic policy.

Abstracts

To conclude, the newly independent state of Kosovo will need an estimated $2 billion dollars in foreign aid over the next few years, about half of which should be provided by Europe, a senior U.S. official said on Tuesday.

The rest of the money could come from the United States and such institutions as the World Bank and International Monetary Fund.

Helping the fledgling state, which declared independence from Serbia on Feb. 17 with strong backing from Washington, will require top-level attention into the next U.S. administration.

"We cannot simply assume that Kosovo is on autopilot and walk away. This is going to take high-level sustained attention through the end of this administration and into the next" said Fried, who is also acting undersecretary of state for political affairs, the State Department's third-ranking position.(15)

Fried stressed the $2 billion was a "crude estimate." To help make Kosovo economically viable, the United States will participate in a major donors' conference on Kosovo in June, he said. He said Congress had already appropriated $350 million in aid for Kosovo.

Backed by Russia, Serbia rejects Kosovo's secession and is instructing the new country's 120,000 remaining Serbs to do the same, worsening the ethnic divide and raising fears Kosovo is heading for de facto partition.

But Fried said there was no evidence Russia was contemplating a military intervention in Kosovo.(16)

15- Susan Cornwell, 04 March 2008 18:48:46. GMT. Source: Reuters.
16- Information compiled by Cynthia Osterman. 04 March 2008. Source: Reuters.

TV. "That is an important item, as the exports to Kosovo have reached 535 million dollars in 2007. The goods are mostly food, medicines and construction material."

Rodoljub Draskovic, head of the largest Serbian food company Swisslion-Takovo says his goal is to remain in the Kosovo market. "Our exports were worth more than 22 million dollars last year, Kosovo customers are used to our products," Draskovic told IPS. "This should not be changed."

The Serbian government meanwhile talks of the billions of dollars "stolen" from Serbia by Kosovo. Screaming headlines speak of 'robbery worth 200 billion dollars' or 'theft of billions'.

"The fact is that there is no real record or real calculation of what Serbia does 'possess' in Kosovo, as the whole of former Yugoslavia invested in it," analyst Misa Brkic told IPS. "Such talk only serves the purpose of provoking animosities, frustration and anger among Serbs."

The Serbian government has not reacted to a statement from the Kosovo government at the time of declaration of independence that the plans proposed by Finish negotiator Marti Ahtisaari will form the guidelines for Kosovo.

Under this plan, all the formerly state-owned property in Kosovo will remain with Kosovo, in line with the succession agreements on property after the disintegration of former Yugoslavia (Bosnia, Croatia, Macedonia, Montenegro and Slovenia). Serbia has rejected the Ahtisaari plan.(14)

14- All the information displayed above is collected from websites related to Kosovo and Serbia.

A particular problem is the lack of electricity produced by outdated and poorly maintained coal-run plants. "In order to improve production or even agriculture, Kosovo needs a good supply of electricity," economist Ibrahim Rexhepi wrote in the daily Zeri. "Apart from the millions of dollars coming from people living abroad, we badly need foreign investment." Foreign investment has been low, due to the unstable situation, and lack of proper regulation.

The Kosovo government is currently examining bids for a 4 billion dollar contract to build a new coal-fired power plant. But that is expected to be fully operational only by 2012, Rexhepi said.

The international media widely speculated that Serbia would cut supply of electricity to Kosovo as a reprisal measure for the proclamation of independence, but this did not happen. Serbia is obliged by international agreements to supply electricity to Kosovo within the regionally combined grid that includes Albania, Bosnia-Herzegovina, Bulgaria, Greece, Kosovo, Macedonia and Montenegro. Any shutdown of the Kosovo supply would disrupt or even shut down supply elsewhere.

Nor has Serbia imposed any trade embargo. "Serbia cannot impose an embargo against a part of its territory," trade minister Predrag Bubalo told Serbian media, following the official line that it would not recognize an independent Kosovo. "Apart from that, the embargo would have a heavy impact on Serbs living in the province."

Economists say this explanation is just a facade. "Exports to Kosovo make 5.7 percent of Serbia's export in total," Goran Nikolic from the Serbian Chamber of Commerce told Belgrade B92

been created in the Western Balkans since Yugoslavia's bloody civil war. The international community has turned Serbia into a rump state, set Kosovo up to fail, and handed nearby separatists a golden opportunity to hold referendums and secede. Tensions take time to percolate into conflict, but when they do it will be clear that the United States have not done Kosovo, or the Balkans, any favors.(13)

Experts on economic viability expressed that the economy of Kosovo has been idle for decades now. The reason goes beyond any negligence by the United Nations administration (UNMIK) that has run the province since 1999, or, as Belgrade often says, the indolence of local people.

The roots of economic hardships go back to the times of former Yugoslavia. Billions of dollars were invested in Kosovo, but economic activity collapsed when former Serbian president Slobodan Milosevic abolished the autonomy of Kosovo in 1989 and introduced direct rule from Belgrade. The World Bank says the average annual salary in Kosovo is only about 1,800 dollars, and the per capita gross domestic product less than 1,000 dollars. It says that 37 percent of the population lives in poverty, on less than two dollars a day. Children, elderly people, families without male breadwinners, the disabled, the unemployed, and non-Serb ethnic minorities like the Roma are the most vulnerable.

13- On this subject see Ted Galen Carpenter, vice president for defense and foreign policy studies at the Cato Institute. He is the author of eight books on international affairs, including "Smart Power: Toward a Prudent Foreign Policy for America," forthcoming, June 2008.

tem (a big failure of the U.N. mission there) and cannot provide outside investors any way of enforcing their contracts Surprisingly, independence isn't going to do much to change Kosovo's economic situation, and may even exacerbate it. While Kosovo may be able to get loans now from the IMF and World Bank, the last nine years have shown that aid alone is not going to do it. Kosovo has already received 25 times per capita the amount of aid given to Afghanistan, and the economy is still in shambles. Furthermore, it is a safe bet that Serbia would obstruct investment in Kosovo, first by shutting down the commercial border between the countries, and then by challenging privatization plans in the World Court and other international bodies. Late last week, Serbia indicated that it would continue to pay Kosovo's debts to the international community, which will amount to $70 million this March alone. Serbia's only reason for doing this is to preserve its legal claim to the territory and its right to tax any development projects. The legal wrangling likely to result will tie up proposed projects for years, and chase away the few investors Kosovo might be able to attract. Kosovo has the deck unfairly stacked against it, and the United States helped stack the deck. In its Clinton-era haste to condemn Milosevic, the U.S. made an unwise promise to Kosovo, and in the years since the small country has been a pawn in a resurgent competition with Russia. With the U.S. promise of recognition behind them, Kosovos had no reason to compromise in their negotiations with Serbia. Likewise, with the unequivocal U.N. veto power of Russia behind them, the Serbs had no reason to compromise . The result is not only a failure of diplomacy, but also a huge setback for any democracy-building momentum that has

Chechen opposition leaders have already cited Kosovo's declaration to reaffirm their own right to independence. Another option that is moving closer to Serbia, Belarus, Iran, and other states alienated from the West, would leave the new Russian president with a weak hand of problematic allies at a time when Moscow will need to answer some difficult questions regarding how to position itself in global affairs during the next few years.

Having discussed the regional and global implications of the Kosovo independence, it is important to focus on what that could manifest internally. Independence, simply put, means the ability to stand on your own two feet. No one expects Kosovo to be truly politically or economically independent right away, but it is hard to look at the situation on the ground in Kosovo and see how the country ever will be. It is starting out its existence with a frozen conflict running through its territory; no recognition from several of its neighbors; no hope of eventual membership in the United Nations, the Organization for Security and Cooperation in Europe or the Council of Europe; and, last but not least, an EU administration of its territory with near dictatorial powers. Like the U.N. mission before it, the EU administrator can remove elected Kosovo officials and change laws. This "independence" is symbolic at best Some will argue that these are just interim conditions, and that over time the situation will improve economically, and then politically. This is the understandable hope of many in Kosovo, but it isn't based in any objective facts. Kosovo has 50 percent unemployment, with the vast majority of its population under 30. It is landlocked, and does not sit on any of the main trade corridors in Southeastern Europe. It lacks anything approaching a functioning legal sys

Not every nation needs a state of course, and neither does every country have to be a multicultural wonderland. Let the people who live there decide. The default uncertainties to international order has itself created numerous wars, in cases where separatists saw no other way to achieve their ends.

If the Kosovos decide not to allow the Serb minority an opportunity to make its preference known, such as by referendum, then they will have missed an opportunity to seize the moral high ground. It will be an enduring bone of contention, and future cause for conflict and conquest.

To balance stands and stances related to perspectives on Kosovo, Richard Weitz(12) points toward the international implications of Kosovo's independence and asserts that it will depend heavily on how well the local authorities, and their EU and NATO overseers, manage the province's transition. Russian government representatives have threatened that, if ethnic Serbs experience mass violence or if nationalists associated with the Pristina government try to encourage separatism among ethnic Albanians in southern Serbia or western Macedonia, Moscow would retaliate Russia's response could entail encouraging the ethnic Serbs in northern Albania or Bosnia's Republika Srpska to join Serbia. Moscow might also more openly endorse the separatist aspirations of the pro-Russian enclaves in Moldova and Georgia. Such an approach is risky, however, since applying the "Kosovo precedent" so broadly would invariably draw attention to Chechnya's contested status within Russia.

12- *Richard Weitz is senior fellow and director of program management at the Hudson Institute.*

do better domestically to strengthen their readiness to internal threats, especially in relation to secessionist groups.(10)

James S. Robbins displayed another perspective on the independence of Kosovo(11) as he indicated that the emergence of Kosovo as an independent state reflects a very sensible redrawing of lines. The Kosovos didn't want to be part of Serbia, so they found a way out, just as Slovenia, Croatia, and Bosnia found a way out of Yugoslavia. Sadly, with far too much suffering in the process. Would that all international divorces could be of the Czech-Slovak variety. But now that Kosovo is independent James S. Robin hopes the Albanian majority will have the integrity to allow their Serb minority to split off itself and rejoin Serbia. This is not only consistent with Kosovos rhetoric of national self-determination, but removes a potential future pretext for intervention by Serbia, Russia, and others. It surely helps Kosovo that they have an international armed force guaranteeing their border.

Robin continues to say that those who seek implications in events such as this (and he is dubious of the value of precedent); look to Chechnya, Kurdistan, Tibet, Taiwan, Scotland, and Vermont, among others. It would be useful if international law could evolve a set of principles and protocols for redrawing national borders where they need redrawing.

10- *Notes were taken from Tom Nichols who is a professor of National Security Affairs at the U.S. Naval War College, senior associate of the Carnegie Council on Ethics and International Affairs, and the author of* Eve of Destruction: The Coming Age of Preventive War *(U. of Penn. Press, 2008)*

11- *James S. Robbins is the director of the Intelligence Center at Trinity Washington University , senior fellow for national-security affairs at the American Foreign Policy Council, and author of* Last in Their Class: Custer, Picket and the Goats of West Point. *Robbins is also an NRO contributor.*

consider. The first is that the longstanding notion that the internal affairs of each state are no business of any others has been irretrievably discarded; the 1999 NATO attack on Serbia was a warning that national borders are no longer a protection against dictatorial mischief, including genocide, and Kosovo's independence is just the final confirmation of that change in international norms.

Second, the Kosovo break with Serbia has laid bare the accelerating erosion of the authority of the United Nations. The U.N., in theory, should be the ultimate arbiter of whether and when national entities are actually "states," but Kosovo has reinforced the reality that the leaders of the international community (in this case the U.S. and the EU) are actually the powers that make those decisions and can make them stick. This is largely because of the utterly dysfunctional nature of the Security Council, which allows states like Russia and China to punch far above their weight in international affairs due to the existing mechanism of the veto. It makes complete sense that Russia wants this issue moved to the Security Council, because it is only there that Moscow can counter the voices of over two dozen of its European and North Atlantic neighbors, and it is hardly surprising that there is little international support for allowing the Russians to snuff out Kosovo's independence through legal use in New York.

Let's be clear: the Kosovos are not saints, and there is plenty of blame to go around for the ugliness of Balkan politics. But Kosovo is now a nation, because the great democracies have decided it is. If the Russians do not like that fact, and the United Nations was not consulted over it, Moscow and its allies have to

U.S.A. diplomats will have some explaining to do presumably also to some members of Congress, why Taipei's statement that "self-determination is a right recognized by the United Nations, and it is the people who are masters of their nation's future" applies in the Balkans but not in East Asia.

Kosovo will test the entire "standards with status" approach, again with clear ramifications for the Middle East peace process. Having declared independence, the main argument as to why Kosovo's provincial government could not move more effectively on reforms and combating crime is removed. It will also determine, once and for all, whether the EU's precedent advantage in reconstruction is really deserved. Will the Europeans risk blood and treasure to enforce standards? If this doesn't happen, one could really wonder on the likelihood of any other frozen conflict in the greater Eurasian space being solved, especially and since no one will trust the guarantees the EU gives. Kosovo's independence may close the final chapter of Yugoslavia's disintegration, but new set of challenges are vibrant in the horizon and doors are newly unlocked. What is important with regard to the above statement and in relation to the irony of the Kosovo declaration of independence is that its ultimate impact has very little to do with Kosovo itself, which for all intents and purposes has been a NATO protectorate since 1999. For Russia or anyone else to complain now about the formal recognition of a sovereign status that was achieved almost a decade ago is pointless. (Indeed, if only the Russians were nearly as concerned about the sovereign rights of Georgia as they are about those of Serbia.)

Still, there are two major effects of Kosovo independence to

diciary mission to Kosovo to replace the U.N. administrative mission and it is preparing to deploy. Churkin said any operation that replaces the U.N. mission would go against a Security Council resolution passed in 1999 and be "completely illegal." Serb leaders have vowed to work only with the U.N. administration and ignore the EU mission and Kosovo's government. They have also refused to deal with Peter Fieth, whom a new 15-nation International Steering Group for Kosovo appointed its civilian representative.(8)

From an academic point of view Nikolas Gvosdev(9) indicated that "First, let's dispense with the tune that the stand-off over the way Kosovo became independent was between Serbia and its Slav big brother Russia and the "rest of the world" or marks some sort of dividing line between the world's democracies and autocracies. Countries that have faced separatist movements and violent insurgencies, Spain, India and Indonesia, among others, are deeply concerned that this place possible precedents. Even a number of Israeli politicians have expressed concern about a Kosovo precedent being applied to the Middle East.

For the foreseeable future, American diplomacy is going to have extra challenges on its hands to prove to other countries that the U.S.A. rhetoric implying that Kosovo "sets no precedent" is sincere. This may complicate immensely U.S.A. balancing act over Taiwan, where the United States have always wanted to support democracy, but forestall any declaration of independence from China.

8- AP News

9- *Nikolas Gvosdev is editor of The National Interest and blogs at The Washington Realist.*

that an independence declaration "might lead to de-facto partitioning of Kosovo."
That's "because it was quite obvious that Serbs in Kosovo were not about to accept unilateral declaration of independence," Churkin said in a news conference.
"So this is exactly what is happening there," he said. "De facto, we see the situation on the ground, and it is a direct consequence of the unilateral declaration of independence."
Russia has backed its ally Serbia in refusing to endorse Kosovo's secession, maintaining that it remains a Serbian province under U.N. administration.
The Bush administration has told Serbia it was "absolutely opposed" to any attempt to partition Kosovo so that the Serbian minority could have its own homeland, U.S. Undersecretary of State Nicholas Burns said last week.
Kosovo came under U.N. and NATO administration after a NATO-led air war halted former Yugoslav leader Slobodan Milosevic's crackdown on ethnic Albanian separatists in 1999.
The declaration of independence came after international talks failed to produce an agreement between the Serbs and Kosovo's ethnic Albanian leadership.
In an attempt to reassert Serbia's control over Kosovo, officials said they had seized control of a 30-mile stretch of rail line in northern Kosovo. However, U.N. officials said border police had reclaimed control and suspended train service from Serbia into Kosovo. The top U.N. diplomat in Kosovo, Joachim Ruecker, said the mission will "meet any challenges to law and order throughout Kosovo."
EU leaders have agreed to send a 1,800-strong police and ju

bombing campaign against Yugoslavia. Like Bush with Iraq, Clinton had no UN mandate (he used NATO) and his so-called "diplomacy" to avert the possibility of bombing leading up to the attacks was insincere and a set-up from the jump. Just like Bush with Iraq.

A month before the bombing began, the Clinton administration issued an ultimatum to President Slobodan Milosevic, which he had to either accept unconditionally or face bombing. Known as the Rambouillet accord, it was a document that no sovereign country would have accepted. It contained a provision that would have guaranteed US and NATO forces free and unrestricted passage and unimpeded access throughout all of Yugoslavia, not just Kosovo. It also sought to immunize those occupation forces "from any form of arrest, investigation, or detention by the authorities in Yugoslavia, as well as grant the occupiers "the use of airports, roads, rails and ports without payment." Additionally, Milosevic was told he would have to "grant all telecommunications services, including broadcast services, needed for the Operation, as determined by NATO." Similar to Bush's Iraq plan years later, Rambouillet mandated that the economy of Kosovo "shall function in accordance with free market principles."

If we inquire about the whereabouts of Kosovo what would be our first observation? Ethnic Albanians account for nearly 90 percent of Kosovo's 2 million people, Serbs dominate a number of enclaves and a large part of northern Kosovo. They have refused to recognize any separation from Serbia, with daily protests taking place in the northern city of Kosovska Mitrovica.

Russian envoy Vitaly Churkin said Moscow has been saying "quite openly" inside and outside the U.N. Security Council

his rule, the nation of Yugoslavia was destroyed, dismantled and chopped into ethnically pure separatists political movements. President Bush's immediate recognition of Kosovo as an independent nation was the icing on the cake of destruction of Yugoslavia and one, which was enthusiastically embraced by Hillary Clinton. "I've supported the independence of Kosovo because I think it is imperative that in the heart of Europe we continue to promote independence and democracy," Clinton said at the recent Democratic debate in Austin, Texas.

It is worth placing a remark here by indicating that a few days before the attack on the US embassy in Belgrade, Clinton released a statement praising the declaration of independence. In it, she referred to Kosovo by the Albanian "Kosovo" and said independence "will allow the people of Kosovo to finally live in their own democratic state. It will allow Kosovo and Serbia to finally put a difficult chapter in their history behind them and to move forward." She added, "I want to underscore the need to avoid any violence or provocations in the days and weeks ahead." On the campaign trail, the Clinton camp has held up Kosovo as a successful model for how to conduct US foreign policy and Clinton criticized Bush for taking "so long for us to reach this historic juncture."

Sample 5. In relation to the above statements of Ms. Clinton one expert on the subject made the following remarks: If Kosovo is Clinton idea as a presidential candidate of solid US foreign policy, it speaks volumes to what kind of president she would be. The reality is that there are striking similarities between the Clinton approach to Kosovo and the Bush approach to Iraq.

On March 24, 1999, President Bill Clinton began an 11-week

plicity by the Serbian police or authorities in allowing it to be attacked, that is a serious issue. But the US has little moral authority not just in invoking international law (which it only does when it benefits Washington's agenda), but in invoking international law when speaking about attacks on embassies in Belgrade.

Sample 4. Perhaps the greatest crime against any embassy in the history of Yugoslavia was committed not by evil Serb protesters, but by the United States military.

On May 7, 1999, at the height of the 78 day US-led NATO bombing of Yugoslavia, the US bombed the Chinese embassy in Belgrade, killing three Chinese citizens, two of them journalists, and wounding 20 others. The Clinton administration later said that the bombing was the result of faulty maps provided by the CIA. Beijing rejected that explanation and alleged it was deliberate. Eventually, under strong pressure from China, the US apologized and paid $28 million in compensation to the victims' families. If the US was serious about international law and the protection of embassies, those responsible for that bombing would have been tried at The Hague along with other alleged war criminals. But "war criminal" is a designation for the losers of US-fueled wars, not bombers sent by Washington to drop humanitarian munitions on "sovereign territory."

Beyond the obvious double standards of the US condemnations of Serbia and the sudden admission that international law exists, the Kosovo story is an important one in the context of the current election campaign in the United States. Perhaps more than any other international conflict, Yugoslavia was the defining foreign policy of President Bill Clinton's time in power. Under

tion of the Serbian government in the wake of Thursday's attack by protesters on the US embassy in Belgrade following the Bush administration's swift recognition of the declaration of independence by the southern Serbian province of Kosovo. Some 1,000 protesters broke away from a largely non-violent mass demonstration in downtown Belgrade and targeted the embassy. Some protesters actually made it into the compound, setting a fire and tearing down the American flag.

Sample 2. "I'm outraged by the mob attack against the U.S. embassy in Belgrade," fumed Zalmay Khalilzad, the US Ambassador to the United Nations. "The embassy is sovereign US territory. The government of Serbia has a responsibility under international law to protect diplomatic facilities, particularly embassies." His comments were echoed by a virtual who's who of the Bill Clinton administration. People like Jamie Rubin, then-Secretary of State Madeleine Albright's deputy, one of the main architects of US policy toward Serbia. "It is sovereign territory of the United States under international law," Rubin declared. "For Serbia to allow these protesters to break windows, break into the American Embassy, is a pretty dramatic sign." Hillary Clinton, whose husband orchestrated and ran the 78-day NATO bombing of Serbia in 1999, said, "I would be moving very aggressively to hold the Serbian government responsible with their security forces to protect our embassy. Under international law they should be doing that."

Sample 3. There are two major issues here. One is the situation in Kosovo itself, but the other is the attack on the US embassy. Yes, the Serbian government had an obligation to prevent the embassy from being torched and ransacked. If there was com

A Times of India editorial, May 6 1999, (their link seems to have now expired) suggests that international law has been a big loser in this war. Events in Kosovo, suggest that NATO can ignore, or not worry about what the UN or anyone who disagrees with USA says in this matter. The ramifications of this, as also seen in the Iraq crisis (where USA and UK did not obtain UN Security Council authorization to use force in 1998/1999), are important and once again the Madeline Albright quote at the top comes to mind (which describes blatantly how international co-operation and the majority of views can be ignored).

All nations and societies at time in history have committed violations of humanitarian and international law. While Milosevic despite certain question marks was rightly tried for such gross crimes, facts on the ground also reminds us, that the victors, who may have also committed huge crimes against humanity themselves, often get away, unaccountably.

But given reality as is, it is easy to see how difficult it would be to even attempt to try all aggressors and violators of law.

The historical sequence of Yugoslavia is long and for the sake of highlighting salient issues it is worth moving to the question of what does Kosovo's declaration of independence mean for Kosovo, Russia, and the wider world?

National Review Online asked this same question to some experts on the region. Samples of the answers were as follows:

Sample 1. The Bush administration acknowledges there is such thing as international law. But, predictably, it is not being invoked to address the US prison camps at Guantanamo, the use of psychological torture, the invasion and occupation of sovereign countries. No, it is being thrown out forcefully as a condemna

It is worth noting that all of these allegations against the United States and NATO in general, though have relevance to the truth of reality, however they are exaggerated especially when dealing with the NATO's deliberate intentions at doing harm for the sake of harm.

There is no doubt that NATO's attack on Yugoslavia violates the United Nations charter; the NATO attacks were never authorized by the Security Council and could not by any stretch of the imagination be considered to have been in self-defense.(6) Interestingly, some commentators who acknowledge this uncomfortable fact then argue that an exception to international law should perhaps be created for what Antonio Cassese calls "humanitarian countermeasures," when, according to Bruno Simma, "imperative political and moral considerations may appear to leave no choice but to act outside the law," or, as Vaclav Havel put it, to find a "higher law" to justify what international law defines, clearly, as aggression. This acknowledgement of NATO illegality has created a heated debate among scholars and international law experts. This whole issue stems from the notion that one respects higher laws. Presumably, those who disagree are simply less enlightened, or less moral.

In regard to Kosovo, NATO asserted that it could not ask for Security Council approval because the Russians and the Chinese would not have given it. Thus implicitly saying that NATO is superior in morality to the Russians and the Chinese.(7)

6- http://jurist.law.pitt.edu/N_15_
7- Walzer, *Just and Unjust Wars*, p. xx.

body and health, employment of poisonous weapons and other weapons to cause unnecessary suffering, unjustifiable destruction of cities, towns and villages, unlawful attacks on civilian objects, devastation not necessitated by military objectives, attacks on undefended buildings and dwellings, destruction and willful damage done to institutions dedicated to religion, charity and education.(4)

The complaint also alleges "open violation" of the United Nations Charter, the NATO treaty itself, the Geneva Conventions, and the Principles of International Law Recognized by the International Military Tribunal at Nuremberg. The complaint was submitted along with a considerable amount of evidence to support the charges. The evidence makes the key point that it was NATO's bombing campaign which had given rise to the bulk of the deaths in Yugoslavia, provoked most of the Serbian atrocities, created an environmental disaster, and left a dangerous legacy of unexploded depleted uranium and cluster bombs. In June, some of the complainants met in The Hague with the court's chief prosecutor, Louise Arbour of Canada. Although she cordially received their brief in person, along with three thick volumes of evidence documenting the alleged war crimes, nothing of substance came of the meeting, despite repeated follow-up submissions and letters by the petitioners.(5)

4- The Canadian suit names 68 leaders, including William Clinton, Madeleine Albright, William Cohen, Tony Blair, Canadian Prime Minister Jean Chretien, and NATO officials Javier Solana, Wesley Clark, and Jamie Shea. http://www.accuracy.org/newsrelease.php?articleId=184

5- Press Release from Chief Prosecutor Louise Arbour, The Hague, May 13, 1999.

Abkhazia would not have separated from Georgia without covert Russian support for the Abkhaz separatists in the early 1990s. Russia defends the aspirations of the separatist enclaves of Abkhazia, South Ossetia (which also separated from Georgia) and Transnistria (which declared its independence from Moldova) and Russian forces are stationed in all three. Most of the residents have Russian passports.

The Russian support for Serbia under circumstances where that support can lead to political stalemate is another example of why the growing bureaucratism in Moscow is an obstacle to better foreign policy. It has implications not just for the Russian domestic situation but, because it creates a need for reestablishing global power, leads to unpredictable Russian global policy.

As for the USA stance and going back to the recent history and specifically at the beginning of June 2000, the War Crimes Tribunal Prosecutor, Carla Del Ponte, announced that she would not prosecute NATO for war crimes (due to subtle pressure from various NATO and political leaders). This subject started to brew to the open media after the NATO bombing of Yugoslavia began in March, 1999, international-law professionals from Canada, the United Kingdom, Greece, and the American Association of Jurists have composed a file of complaints with the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia in The Hague, Netherlands, charging leaders of NATO countries and officials of NATO itself with crimes similar to those for which the Tribunal had issued indictments shortly before against Serbian leaders. Amongst the charges filed were: "grave violations of international humanitarian law", including "willful killing, willfully causing great suffering and serious injury to

the reason for their aversion to the proposed new court.(1) But this is clearly not the case with the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia; it is Washington's kind of international court, a court for the New World Order.

It has become obvious that the world's major powers have forgotten all universal principles in their striving to enhance their strategic geopolitics. Russia and the United States of America are cases in point of that. Russia under Putin has always sought to assert itself and, for that, it resorted to manipulate and bring confrontational issues to the level of manageable conflicts with the West. One of those conflicts is Kosovo. Independence for Kosovo was inevitable as projected by the USA and its allies. No other solution was possible as forecasted by the American administration after the Serbs tried to expel the Albanians. For Russia, however, the Kosovo conflict offered wide possibilities for posturing as the defender of the integrity of nations, upholder of international law and friend of the Serbs. Russian U.N. ambassador Vitaly Churkin has warned against repressive measures should the Serbs in Kosovo decide not to comply with this unilateral proclamation of independence. Like other Russian actions, this statement seems calculated to make the potential confrontation worse but only at the rhetoric level.(2)

Ironically, and as stated above respect for territorial integrity and international law is hardly a principle of Russian policy.(3)

1- See Bruno Simma, "NATO, the UN and the Use of Force: Legal Aspects." *European Journal of International Law,* April 1999 (World Wide web edition). And figures on war activities, costs and losses from "The War So Far," *The Times* (London), World Wide Web edition, 23 May 1999.

2- *Jacqueline Carpenter,* Kosovo Independence: Making a Bad Situation Worse. 25 Feb 2008. *World Politics Review.*

3- *David Satter,* Darkness at Dawn: the Rise of the Russian Criminal State 2003. Information taken from the introduction. The author *is affiliated with the Hoover Institution, the Hudson Institute, and Johns Hopkins.*

Kosovo Independence: Political and legal Perspectives

Prof. Michel NEHME*

Following World War II there was an urgent need for a permanent international criminal court (ICC) to prosecute those accused of war atrocities, crimes against humanity, and genocide, but the Cold War as a de-facto state of affairs intervened to delay such urgency. Such a need reemerged in 1998 in Rome; the nations of the world drafted the charter of The International Criminal Court. American negotiators, however, insisted on provisions in the charter that would, in essence, give the United States veto power over any prosecution through it. The U.S.A requested to be given a veto power similar to that of the permanent membership on the Security Council. The American request was rejected, and primarily for this reason the US refused to join 120 other nations who supported the charter. The ICC is an instrument Washington can't control sufficiently to keep it from prosecuting American military and government officials. Senior US officials have explicitly admitted that this danger is

**Academician and Researcher*

صممت وطبعت في مطابع الجيش اللبناني- مديرية الشؤون الجغرافية 2008

Abstracts

• *Dr. Albert DAGHER*
-The Arab Production Institute:
The spirit of Competition in theory and historic experience 29

• *Dr. Abdel Hadi YAMMOUT*
-Poverty is a worrying economic phenomenon
Are the Arabs secure ? 30

• *Mohammad HAYDAR*
-The moral dimension in contemporary information
Subjugating the news and the images to ideologies 31

Résumés

• *Dr. Albert DAGHER*
-L'institution de production arabe :
La compétitivité dans la théorie et l'expérience historique 58

• *Dr. Abdel Hadi YAMMOUT*
-La pauvreté, un problème économique inquiétant...
Les Etats arabe y-ont-ils échappé ?.....59

• *Mohammad HAYDAR*
-La dimension morale dans l'information moderne
Soumettre la nouvelle et l'image à l'idéologie 60

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Prof. Adnan AL-AMIN ..... Prof. Michel NEHME

Prof. Nassim EL KHOURY ..... Dr. Ilham MANSOUR

Dr. Hassan MNEIMNE ..... Général (R.T.D) Nizar ABDEL KADER

Rédacteur en chef: Mahmoud BERRY

Index

N° 64 - Avril / April 2008

• Kosovo Independence: Political and legal Perspectives
.....*Prof. Michel NEHME* 5

• Conseil Economique et Social
.....*Ghada FARHAT EL GEMAYEL* 33

DEFENCE NATIONALE LIBANAISE

- Kosovo Independence: Political and legal Perspectives
- Conseil Economique et Social